

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الجزيرة

كلية الاقتصاد والتنمية الريفية

قسم الاقتصاد

أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان:

دراسة تطبيقية (1992 - 2015م)

سعد الدين حسن إدريس يحيى

بكالوريوس الشرف في الاقتصاد - جامعة الجزيرة 2004م

ماجستير العلوم في اقتصاديات التنمية - جامعة الجزيرة 2006م

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

يناير/ 2018م

أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان:

دراسة تطبيقية (1992 - 2015م)

سعد الدين حسن إدريس يحيى

لجنة الإشراف:

الاسم	الصفة	التوقيع
أ. د. عمران عباس يوسف	المشرف الأول
أ. د. معتصم أحمد عبد المولى	المشرف الثاني

التاريخ : يناير/2018

أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان:
دراسة تطبيقية (1992- 2015م)

سعد الدين حسن إدريس يحيى

لجنة الامتحان:

الاسم	الصفة	التوقيع
بروف: عمران عباس يوسف	رئيس اللجنة
د. أحمد سليمان أحمد عبد الله	الممتحن الخارجي
د. الزين عبد الله يوسف أحمد	الممتحن الداخلي

تاريخ الامتحان: 2018/1/13م

الإهداء

إلى :

أمي وأبي متعهم الله بالصحة
والعافية

زوجتي العزيزة التي
كانت خير سنداً لي
فلذات روعي

.....المقدام ، دعاء ،
سبأ

أخواني وأخواتي
وزملائي رفقاء الدرب

أهديهم ثمرة هذا البحث

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين ومن ثم الشكر للبروفسير عمران عباس يوسف والبروفسير معتمد أحمد عبد المولى الذين أضاءوا بعلمهم عقول غيرهم وأشرفوا على هذه الرسالة لهم مني خالص الشكر والتقدير، متعمم الله بالصحة والعافية.

إلى أستاذي الجليل الذي هدى بالجواب الصحيح حيرة السائلين فأظهر بسماحته تواضع العلماء الدكتور يوسف البشير النويري طيب الله ثراه .
والشكر موصول لجامعة نيالا التي أتاحت لي هذه الفرصة لمواصلة الدراسة،
كما أخص بالشكر أخي الجليل الأستاذ يونس حسن إدريس وكل أخواني وأخواتي
لدعمهم وتشجيعهم المعنوي والمادي طيلة المراحل الدراسية.

والشكر موصول أيضاً إلى الأخ العزيز الدكتور أحمد مهدي محمد لتشجيعه
لي، والشكر أيضاً للأخ الدكتور خليفة محمد ادم ووكل الأخوة والزملاء والعاملين
بمركز أبحاث ودراسات السلام - جامعة نيالا على تعاونهم الغير محدود.

الباحث

أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان:

دراسة تطبيقية (1992-2015م)

سعد الدين حسن إدريس يحيى

رسالة لنيل دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.

ملخص الدراسة

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وقد أستخدم السودان خلال الفترة محل الدراسة (1992-2015م) العديد من أدوات السياسة المالية والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، البطالة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام. لذا هدف البحث إلى معرفة مدى وجود التكامل المشترك بين السياسة المالية وكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري، اختبار العلاقة التوازنية في الأجل القصير والطويل، تبيان أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري، ومعرفة معدل النمو المركب لهذه المتغيرات عبر الزمن. وتكمن أهمية البحث في أنه يهدف إلى كشف الطريقة المثلى لتدخل الدولة في الاقتصاد إمساً وإنفاقاً وفق طبيعة الحاجة. تم الحصول على البيانات من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، الجهاز المركزي للإحصاء، كسلسلة زمنية تغطي الفترة (1992-2015). استخدم البحث المنهج الكمي القياسي بتطبيق النماذج القياسية الحديثة المستندة على اختبارات الإستقرارية، منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، ونموذج النمو المركب. توصل البحث إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين السياسة المالية وكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف، والعجز في الميزان التجاري، بينما لا توجد علاقة تكامل مشترك بين السياسة المالية ومعدل التضخم. كما توصل البحث إلى وجود علاقة توازنه قصيرة وطويلة الأجل بين السياسة المالية وكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً (تظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل). كما توصل البحث إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الحقيقي وكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، وعكسية مع سعر الصرف، والعجز في الميزان التجاري. ووجود علاقة عكسية بين حصيللة الضرائب الإجمالية وكل من معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وطردية مع سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري. كما توصل البحث إلى أن متوسط معدل النمو السنوي للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف) في اتجاه تزايدى عبر الزمن خلال فترة الدراسة، أما معدل التضخم والعجز في الميزان التجاري في اتجاه تناقصي عبر الزمن خلال تلك الفترة. توصل البحث إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي لمحاصرة أسباب الضغوط التضخمية، واتباع سياسة إحلال الواردات دعماً للإنتاج الوطني وتجنباً لمشاكل التضخم المستورد، توجيه الإنفاق الحكومي نحو الأنشطة ذات الميزات التنافسية والاهتمام بالأنشطة الأكثر إنتاجية وصولاً للاستغلال الأمثل لموارد البلاد.

The Impact of Fiscal Policy on Macroeconomic Variables in Sudan: An Empirical Study (1992- 2015)

Saadeldeen Hassan Idris Yahya

**PhD Thesis in Economics, Department of Economics, Faculty of economics and
Rural Development, University of Gezira, Sudan.**

Abstract

Fiscal policy occupies an important place among other policies because it can play a greater role in achieving the multiple objectives of the national economy. During the period under studied (1992-2015), Sudan has used several financial policy instruments to increase the overall supply and the required levels of investment, employment, hence reducing the inflationary pressures, unemployment, and hence achieving general economic stability. The research aimed at finding out the extent of the integration of fiscal policy with real GDP, inflation rate, exchange rate and deficit in the trade balance, testing the short and long-term equilibrium relationship. Furthermore, the research aimed at examining the effect of fiscal policy on real GDP, inflation rate, the rate of exchange and the deficit in the trade balance, and to know the annual growth rate of these variables over time. The research is important because of its aims to reveal the best standard model for the government intervention in the economy and expenditure according to the nature of need. The data was obtained from the Ministry of Finance and National Economy, Annual Reports of the Central Bank of Sudan, and Central Bureau of Statistics, in the a long period (1992-2015). The research used a quantitative approach namely; the modern standardized models based on the stability tests, the methodology of Co-integration using the (ARDL) model and the composite growth model. The research found Co-integration between fiscal policy and real GDP, exchange rate, and trade deficit, while there is no Co-integration between fiscal policy and inflation rate. The study also revealed that there is a balance in the short-term and the long-term balance between fiscal policies and real GDP, inflation rate, exchange rate and trade balance deficit, which means that there are no differences among them, they show similar long-term behavior. Also, the study revealed that government expenditure affect positively on real GDP, rate of inflation, and negatively on the exchange rate and trade balance deficit, while the total tax revenue effect negatively on real GDP, rate of inflation, and positively on the exchange rate, and the trade balance deficit. The study also found that the average annual growth rate of the macroeconomic variables (real GDP and exchange rate) have shown an upward trend during the period under study, while the inflation rate and the trade balance shown a downward trend during that period. The study conducted with the following recommendations: The need to rationalize government spending to curb the causes of inflationary pressures; the need adopt

the policy of import substitution in support of national production, to avoid imported inflation problems, the need direct government spending towards activities with competitive advantages and to pay more attention to productive activities.

جدول المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
	الإهداء	ت
	شكر وعرفان	ث
	ملخص الدراسة باللغة العربية	ج
	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ح
	قائمة المحتويات	خ- د
	قائمة الجداول	ذ- ر
	قائمة الأشكال	ز
	الفصل الأول: المقدمة	9-1
1.1	تاريخ السياسة المالية	2
2.1	مشكلة البحث	4
3.1	أهداف البحث	5
4.1	أهمية البحث	6
5.1	فروض البحث	7
6.1	منهجية البحث	9
7.1	هيكل البحث	9
	الفصل الثاني: الإطار النظري	78-11
1.2	السياسات الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي	11
2.2	مفهوم السياسة المالية وتطورها	27
3.2	العوامل المؤثرة في السياسة المالية	36
4.2	أهداف السياسة المالية	46
5.2	المتغيرات الاقتصادية الكلية والدراسات الأجنبية	57

116-79	الفصل الثالث: السياسة المالية في السودان والدراسات السابقة المحلية	
79	خلفية تاريخية عن السياسة المالية في السودان	1.3
85	السياسة المالية في السودان (1990م - 1996م)	2. 3
93	السياسات المالية في السودان (1997م - 2005م)	3.3
101	الملامح العامة للسياسة المالية (2006 - 2015)	4.3
108	الدراسات السابقة المحلية	5.3
141-116	الفصل الرابع: المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان	
118	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (1992م-2015م)	1.4
123	معدلات التضخم في السودان (1992م-2015م)	2.4
128	أسعار صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي (1992-2015م)	3.4
134	الميزان التجاري للاقتصاد السوداني (1992م-2015م)	4.4
155-141	الفصل الخامس: منهجية الدراسة	
141	المنهجية وجمع البيانات	.5
183-157	الفصل السادس: الشواهد التطبيقية	
157	السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1992م-2015م)	1.6
164	السياسة المالية ومعدل التضخم (1992م - 2015م)	2.6
171	السياسة المالية وسعر الصرف (1992م-2015م)	3.6
177	السياسة المالية والميزان التجاري (1992م-2015م)	4.6
197-185	الفصل السابع: الخاتمة والتوصيات	
185	الخاتمة	1.7
186	التوصيات	2.7
189	قائمة المصادر والمراجع	
	الملاحق	

الصفحة	البيان	الرقم
--------	--------	-------

قائمة الجداول

102	النمو الاقتصادي والتضخم (2008م - 2010م)	جدول رقم (1.3)
104	الأداء المالي للموازنة العامة للدولة لعامي (2012 و 2013م).	جدول رقم (2.3)
106	أداء الموازنة العامة لعام 2015م.	جدول رقم (3.3)
107	نسب مؤشرات الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	جدول رقم (4.3)
119	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (2001-2005م)	جدول رقم (5.4)
119	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (2006-2010م)	جدول رقم (6.4)
120	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (2011-2015م)	جدول رقم (7.4)
121	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1992م - 2015م)	جدول رقم (8.4)
124	معدل التضخم (1992-2015)	جدول رقم (9.4)
130	أسعار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار (1992-2015م)	جدول رقم (10.4)
134	الميزان التجاري للاقتصاد السوداني (1998م-2002م)	الجدول رقم (11.4)
137	الصادرات والواردات والميزان التجاري (1989م-2006م)	الجدول رقم (12.4)
138	الميزان التجاري للاقتصاد السوداني (1992-2015)	الجدول رقم (13.4)
157	نتائج اختبار جزر الوحدة	الجدول رقم (14.6)
158	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الحدود لـ (RGDP)	الجدول رقم (15.6)
159	مقدرات معلمات الأجل الطويل (RGDP)	جدول رقم (6.16)
160	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ (ARDL) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	جدول رقم (17.6)
161	مرونة محددات معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قصيرة وطويلة الأجل	جدول رقم (18 .6)
164	نتائج اختبار النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	جدول رقم (19.6)
164	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل لـ INF.	الجدول رقم (20.6)
165	مقدرات معلمات الأجل الطويل لمعدل التضخم.	جدول رقم (21.6)
166	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ (ARDL) لمعدل التضخم	جدول رقم (22.6)

167	مُرونات محددات معادلة معدل التضخم قصيرة وطويلة الأجل	جدول رقم (6. 23)
170	نتائج اختبار النمو المركب لمعدل التضخم عبر الزمن	جدول رقم (6. 24)
171	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود لسعر الصرف.	الجدول رقم (6. 25)
172	مقدرات معلمات الأجل الطويل لمعادلة سعر الصرف	جدول رقم (6. 26)
172	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ (ARDL) لمعادلة سعر الصرف	جدول رقم (6. 27)
173	مرونات محددات معادلة سعر الصرف قصيرة وطويلة الأجل	جدول رقم (6. 28)
176	نتائج اختبار النمو المركب لمعدل سعر الصرف عبر الزمن	جدول رقم (6. 29)
177	اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود لمعادلة العجز في الميزان التجاري	الجدول رقم (6. 30)
178	تقدير معادلة الميزان التجاري في الأجل الطويل	جدول رقم (6. 31)
179	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لـ ARDL للعجز في الميزان التجاري.	جدول رقم (6. 32)
189	محددات معادلة الميزان التجاري قصيرة وطويلة الأجل	جدول رقم (6. 33)
183	نتائج اختبار النمو المركب للعجز في الميزان التجاري عبر الزمن	جدول رقم (6. 34)

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
شكل رقم (1.4)	اتجاه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1992م-2015م)	122
شكل رقم (2.4)	اتجاه معدل التضخم (1992م-2015م)	127
شكل رقم (3.4)	اتجاه سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي (1992م-2015م)	133
شكل رقم (4.4)	اتجاه الميزان التجاري في السودان (1992م-2015م)	139
شكل رقم (5.6)	اختبار CUSUM و CUSUM of Squares ، للسياسة المالية و(RGDP)	163
شكل رقم (6.6)	اختبار CUSUM و CUSUM of Squares ، للسياسة المالية و(INF)	169
شكل رقم (7.6)	اختبار CUSUM و CUMUM of Squares ، للسياسة المالية و(ER)	175
شكل رقم (8.6)	اختبار CUSUM و CUSUM of Squares ، للسياسة المالية و(TB)	181

الفصل الأول

المقدمة

الفصل الأول

المقدمة

1.1 تاريخ السياسة المالية:

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من المشكلات التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية، توجد آثار استقرائية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم على الطلب الكلي. والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتاً في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوباً منها أن تكون محايدة تماماً إلتساقاً مع طبيعة الفكر السائد آنذاك.

وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929م، إلا إنه ويمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للإقتصادي الشهير جون ماينرد كينز في مؤلفه " النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقد"، مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشكلات الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم. وترتب على ذلك منادات كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين إكتسبت السياسة المالية دوراً أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من

هزات وأزمات فضلاً عن ما لها من أثر في التنمية الإقتصادية وخاصة في الدول الآخذة في النمو. وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزماً عليها أن تتدخل في توجيه الإقتصاد الوطني، وهكذا أصبحت السياسة المالية تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الأهداف الإقتصادية.

عليه فإن السياسة المالية تعد ذات أثر كبير سلباً أو ايجاباً على المؤشرات الكلية للإقتصاد القومي. فهي تعمل أما على تخفيض الضغوط أو زيادتها على الطلب الكلي من خلال سياسات الإنفاق التي تتضمنها والتي تعمل من خلالها، وكذلك من خلال السياسات الضريبية فالتأثير على جانب العرض، وفي محصلتها النهائية تؤثر على توازن الإقتصاد الكلي إما بتقليل أو زيادة الفجوة بين العرض والطلب الكليين.

تعتبر السياسة المالية من أهم ركائز السياسات الإقتصادية التي تعمل من خلال تغيرات في مستويات وهياكل الإنفاق والضرائب، وتهدف إلى دعم إستقرار الدخل والنمو الإقتصادي، وتحصيل الضرائب بأقل تشوهات وأكثر عدالة وتوزيع النفقات بأكثر كفاءة وفاعلية. كما تؤثر الساسة المالية على معدلات التضخم ارتفاعاً أو انخفاضاً من خلال حجم العجز في الموازنة وكيفية معالجته، فكلما كان عجز الموازنة العامة كبيراً وكانت معالجته تتم بوسائل غير حقيقية (التمويل بالعجز) كلما أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم، وكلما كان عجز الموازنة العامة معقولاً بحيث يمكن معالجته بوسائل حقيقية (ضرائب، سندات حكومية وغيرها) ساهم ذلك في تخفيض معدلات التضخم، وبهذا تكون السياسة المالية ذات آثار سلبية أو موجبة على معدلات التضخم وعلى مؤشرات الإقتصاد الكلي.

كذلك تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في إستقرار سعر صرف العملة الوطنية كمؤشر هام من المؤشرات الإقتصادية الكلية، حيث تمارس ذلك الدور من خلال تأثيرها على جانب

الطلب الكلي والذي يؤثر بدوره على جانب الطلب على العملات الأجنبية الأمر الذي ينعكس سلباً أو إيجاباً على سعر صرف العملة الوطنية.

لعبت السياسة المالية في السودان عبر الحقب المختلفة دوراً كبيراً في التأثير على وضع الإقتصاد السوداني وذلك من خلال تأثيرها على المؤشرات الإقتصادية الكلية، وكما يختلف الدور من حقبة لأخرى وفقاً لدرجة كفاءة إدارة تلك السياسة، إن الإدارة الفاعلة للإقتصاد السوداني هي التي تساهم في عملية الإستقرار الإقتصادي وفق الخطط والاستراتيجيات والسياسات الناجحة.

1. 2 مشكلة البحث:

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الإقتصاد الوطني، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة بالإضافة إلى سياسات أخرى بتحقيق الأهداف الإقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف...الخ). ويعتبر السودان أحد الدول النامية التي استخدمت تلك الأدوات إلا أن الإقتصاد السوداني ظل يعاني من أختلالات هيكلية، تمثلت في ضعف الإنتاج، عجز الميزان الداخلي والخارجي، ضعف البنية التحتية، ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور سعر الصرف. حيث تعتبر السياسة المالية أحد أهم مصادر هذه الإختلالات الهيكلية التي عانى منها الإقتصاد السوداني لفترة طويلة، ويؤكد ذلك إن التصحيحات والإصلاحات الهيكلية التي ظل يطالب بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إدارة الإقتصاد السوداني في ذلك الوقت إستهدفت إصلاح السياسة المالية، كما إن جهود الإصلاح الإقتصادي التي بذلتها الحكومة في سبيل إزالة التشوهات الهيكلية في الإقتصاد السوداني، ركزت وبدرجة كبيرة على إصلاح السياسة المالية كأداة هامة تعمل إلى جانب السياسة النقدية، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المستخدمة في السودان ومدى

مساهمتها في تحقيق الإستقرار في المتغيرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة محل الدراسة (1992-2015) وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

إستخدم السودان خلال الفترة محل الدراسة العديد من أدوات تلك السياسة والتي إستهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الإستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، البطالة ومن ثم تحقيق الاستقرار الإقتصادي العام وهنا يثار سؤال رئيسي حول أثر السياسة المالية المطبقة خلال الفترة محل الدراسة على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في السودان ومنه نتساءل من الآتي:

1- ماهو أثر السياسة المالية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في السودان(1992-

2015) ؟

2- هل توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين السياسة المالية والمتغيرات

الإقتصادية الكلية في السودان (1992-2015)؟

3- ما هو إتجاه ومتوسط معدل النمو المركب عبر الزمن للمتغيرات الإقتصادية الكلية في

السودان (1992 - 2015)؟

3.1 أهداف البحث:

- الهدف الرئيسي من هذا البحث هو معرفة أثر السياسة المالية المطبقة خلال الفترة محل

الدراسة على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في السودان.

- تبيان اتجاه نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في

الميزان التجاري عبر الزمن وحساب متوسط معدل النمو المركب لكل منهما.

الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي :

- تسليط الضوء على تضييقات السياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص في السودان.
- معرفة مدى وجود تكامل مشترك بين السياسة المالية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري).
- إختبار العلاقة التوازنية في الأجل القصير والطويل بين السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري.
- معرفة أثر السياسة المالية (الانفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- إختبار العلاقة بين السياسة المالية (الانفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية) ومعدل التضخم.
- تبيان أثر السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية) على سعر الصرف.
- معرفة أثر السياسة المالية على العجز في الميزان التجاري.

4.1 أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بحيث يفترض مراعاة عدة معايير للنمو الاقتصادي، فتطور علم المالية من علم يهدف إلى تأمين إيرادات عامة لتغطية نفقات عامة إلى العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالنفقات العامة تؤثر على النشاط الاقتصادي الوطني، الإستهلاك، الإدخار، وعلى الإستثمار وبالتالي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم التوازن الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى الآثار التي تحدثها الإيرادات على النشاط الاقتصادي الوطني ولهذا تصبح موازنة الدولة ليست غاية بحد ذاتها، بل هي

وسيلة يفترض تفاعلها مع الحالة الإقتصادية للبلاد، ومن ثم يصبح على السياسة المالية أن توازن موازنة الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الإقتصاد الوطني.

كما إن للسياسة المالية دوراً كبيراً في تحقيق الإستقرار في المتغيرات الإقتصادية الكلية ومن ثم التوازن الإقتصادي، فهي تؤثر في مستوى التوظيف، الإدخار، الإستيراد والتصدير، الإنتاج والاستهلاك وفي مستوى الأسعار، حيث تحدد السلطات المالية هدفاً مالياً للموازنة العامة لتحقيق أهداف عامة إقتصادية وإجتماعية، ويكون للسياسة المالية الأثر الكبير في تحقيق ذلك الغرض. وأخيراً تتضح أهمية البحث والمتمثلة في أهمية عمل الدولة إقطاعاً وإنفاقاً للتأثير في الحياة الإقتصادية للبلاد وبما يتلاءم مع تحقيق الإستقرار في المتغيرات الكلية ومن ثم الإستقرار في الإقتصاد الوطني.

5.1 فروض البحث:

يقوم البحث على الفرضيات الرئيسية الآتية:

- تؤثر السياسة المالية المتبعة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان خلال الفترة (1992-2015):

- معدل النمو المركب عبر الزمن متزايد مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف، والميزان التجاري ومتناقص مع معدل التضخم.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد تكامل مشترك بين السياسة المالية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري).

- توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري.

- تؤثر السياسة المالية المتبعة من ناحية الإنفاق الحكومي إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير والطويل.

- تؤثر السياسة المالية المتبعة من ناحية الإنفاق الحكومي إيجاباً على معدل التضخم في الأجل القصير والطويل

- تؤثر السياسة المالية المتبعة من ناحية الإنفاق الحكومي سلباً على سعر الصرف في الأجل القصير والطويل.

- تؤثر السياسة المالية المتبعة من ناحية الإنفاق الحكومي سلباً على العجز في الميزان التجاري في الأجل القصير والطويل.

- تؤثر السياسة المالية المتبعة من ناحية الضرائب سلباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير والطويل.

- تؤثر السياسة المالية المتبعة من ناحية الضرائب إيجاباً على معدل التضخم في الأجل القصير والطويل.

- تؤثر السياسة المالية المتبعة من ناحية الضرائب إيجاباً على سعر الصرف في الأجل القصير والطويل.

- تؤثر السياسة المالية المتبعة من ناحية الضرائب إيجاباً على العجز في الميزان التجاري في الأجل القصير والطويل.

6.1 منهجية البحث:

إنتهج البحث مجموعة من المناهج تتمثل في المنهج الكمي القياسي باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على أختبارات الإستقرارية، ومنهجية التكامل المشترك، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، ونموذج النمو المركب، لمعرفة أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان من الفترة (1992-2015م). حيث يتم جمع البيانات من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بنك السودان المركزي، والجهاز المركزي للإحصاء.

7.1 هيكل البحث:

يحتوي البحث على سبعة فصول دراسية، حيث يشمل الفصل الأول على المقدمة. أما الفصل الثاني فهو عبارة عن الإطار النظري ويتناول السياسات الإقتصادية الكلية، ومفهوم السياسة المالية وتطورها، والعوامل المؤثرة عليها، وأهدافها، بجانب المتغيرات الإقتصادية الكلية والدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة. أما الفصل الثالث والذي يتضمن السياسة المالية في السودان (1992-2015)، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي أجريت في السودان. أما الفصل الرابع إشتمل على تطور المتغيرات الإقتصادية الكلية في السودان. هذا بالإضافة إلى الفصل الخامس الذي تناول المنهجية المستخدمة وجمع البيانات المستخدمة في البحث. تتمثل المنهجية في المنهج الكمي القياسي، ومنهجية التكامل المشترك، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، بالإضافة إلى نموذج النمو المركب. بينما يتناول الفصل السادس الشواهد التطبيقية للبحث، بالإضافة إلى الفصل السابع الذي يتناول الخاتمة والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلية

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلية

1.2 دور الدولة في النشاط الإقتصادي والسياسات الإقتصادية

1.1.2 مفهوم الدولة:

يختلف مفهوم الدولة كمصطلح يدل تارة على النظم، السلطة، السيادة وذلك حسب الحقبة الزمنية لوجودها والوظيفة التي تقوم بها، لذا تتعدد تعريفات الدولة من وجهة نظر العديد من العلوم كالتاريخ والسياسة والإقتصاد والإجتماع والإدارة والفلسفة بعضها يفرق بين توجهات أساسية في تعريف الدولة، ونذكر منها "يبرز الإسلام بوضوح تام إستقلال الدولة عن شخصية الحاكم، وليبين بجلاء أن الخليفة أو رئيس الدولة يمارس السلطة في الدولة الإسلامية باعتباره أمين عليها، يتولاها بصورة مؤقتة نيابة عن الأمة التي تقوم باختياره عن طريق البيعة الصحيحة القائمة علي الرضا (يوسف، 2008م).

يعرفها ماركس وانجلز في كتاب المادية التاريخية على إنها "آله لصيانة سيادة طبقة على طبقة أخرى حيث لم تكن موجودة وهي نتاج التطور التاريخي". الدولة يمكن أن تفهم على إنها إنتماء أفراد لجماعة وطنية تضم مظاهر الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية (دراز، 2003م).

يعرف الدولة اليوم جل الإقتصاديون على أنها شكل من أشكال التنظيم الذي يضمن الحصول والحفاظ على نمط حياة يطاق ومرتفع لشعبها، لذا ينبغي عليها إتباع الأهداف الإقتصادية والإجتماعية. كما يختلف أيضا مفهوم الدولة، من حيث وجهات النظر القانونية، المحاسبة العمومية والاقتصادية (عبد الواحد، 1993م).

- من وجهة النظر القانونية، فإن الدولة هيئة سياسية تعمل على فرض سيادتها على رعاياها فوق إقليمها.

- من وجهة نظر المحاسبة العامة، مجموعة مصالح عامة تعمل على تقديم خدمات عمومية وتحصيل عائدات أملاكها ومؤسساتها العمومية.

- ومن وجهة النظر الاقتصادية، تقوم بتحصيل إيرادات ذات طابع عمومي وتصرف نفقات وتحافظ على الاستقرار الاقتصادي. كما اختلفت المفاهيم الاقتصادية للدولة من حيث التاريخ، فإنطلقت من مفهوم الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة (عبد الواحد، 1993م).

مما سبق يتضح أنّ الدولة نتاج إجتماعي ظهر من خلال عملية تحوّل المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة، أي أنّها نتاج تطوّر الحياة الاجتماعية. وأخيراً يمكن القول أنّ الدولة ظاهرة تاريخية لم توجد في كل مراحل التطوّر البشري، ومن هنا اختلفت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة لإختلاف نوع المجتمع.

لقد مر موضوع تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، يزداد من فترة لآخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبمرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي وأنه في غياب هذا الدور تتعرض إقتصادات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والإنكماش وعدم الاستقرار (الببلاوي، 1998م).

وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم هذا الدور ارتبط تماماً بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية، وبالتالي تحقق الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يبدو من الصواب تتبّع دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

أ. الدولة الحارسة ودورها في النشاط الإقتصادي:

لقد كان موضوع دور الدولة في الإقتصاد نقطة جدل دائم بين الإقتصاديين عند مطلع القرن الخامس عشر ظهر فكر التجاريين وذلك بعد أزمة إرتفاع الأسعار في الدول الأوروبية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى إقتصادات تلك الدول، مما جعل هذه الأخيرة تعطي أهمية بالغة لتوازن موازين مدفوعاتها، ولذلك كان إهتمام التجاريين هو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري كما نادوا بمبدأ الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حيث ساد الظن بأن كل فرد أجدر بتحقيق مصلحته وأن المصلحة ليست إلا مجموع مصالح الأفراد الأمر الذي قلص دور الدولة إلى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخلياً وخارجياً (فريد، 1999م).

ومع مطلع القرن السابع عشر ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى الأمر الذي جعل هؤلاء التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الإقتصادية، وقد اختلفت صور تدخل الدولة من دولة لأخرى، غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبني على أساس ترك النشاط للأفراد دون تدخل من الدولة، لقد قامت أفكار الكلاسيك على أن هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الإقتصاد، وعليه فإن الإقتصاد في ظل نظام السوق لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه وعلى ذلك فإن هذه القوى الذاتية تستطيع التغلب على الهزات التي تحدث بالإقتصاد الوطني وتحركه نحو التوازن العام، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الإقتصادي، ولا مانع في إقامة بعض المشاريع العامة، هذا وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة إلا أن حدثت مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ

الإقتصاديون يتشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز إقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يدعى الكلاسيك (خليل، 1994م).

ب. الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي:

إتضح مع تطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929م، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكنزوية للإقتصادي الإنجليزي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماماً لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة للإتباع للخروج من الأزمة (خليل، 1994م).

لقد قامت النظرية الكنزوية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الإقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الإقتصادي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت الحكومة الأمريكية بواسطة زيادة الإنفاق العام لكي تخلق دفعة قوية من الإنفاق الفردي وبالتالي زيادة الفائض والمخزون من السلع الراكدة، وأما إنجلترا فإنها قامت بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تزيد من الطلب الخارجي على صادراتها وتقلل من الواردات إليها، وبذلك تخفض من تيار التدفق النقدي الخارجي وترفع من حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى غير ذلك من الحلول التي اتبعتها الدول (عفر، فريد، 1999م).

وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دوراً متزايداً في النشاط الإقتصادي والإجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة. إنَّ المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام

المطلوب أولاً ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة. مما سبق يتضح أنّ دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد إزداد بصورة كبيرة جداً.

ج. الدولة الاشتراكية ودورها في النشاط الاقتصادي:

بعد الحرب العالمية الأولى سادت مبادئ الإقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم إنتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تبنت هذا الإتجاه عدد من دول العالم الثالث، ولاشك أنّ البيئة الفكرية التي كانت في ذلك الوقت تختلف اختلافاً جوهرياً عنها في الوقت الحاضر، ذلك أنّ معظم دول العالم الثالث كانت وقتها حديثة العهد بالإستقلال وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والإرتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنّه في ظل وجود تلك الإيديولوجيات أقتتعت هذه البلدان غيرها بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة (النجار، 1991م). وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج من أهمها:

- أنّ وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الإقتصادي والإجتماعي في الكثير من المجتمعات وإختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير.
- إنّ المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الإقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءاً لا يتجزأ من نشاطاتها الإقتصادية، ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءاً من الإقتصاد السياسي للإشتراكية.
- إنّ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهي هدف إحداث التوازن المالي والإقتصادي والإجتماعي وأخيراً هدف التوازن العام (عبد الحميد، 1997م).

مما سبق يتضح أنّ الدولة أصبحت تمارس دوراً في النشاط الإقتصادي كاد أن يصل إلى نسبة 100% وهو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الموالية (الحالية) عند نهاية السبعينات شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية وإقتصادية واسعة ساعدت في تراجع تلك الإيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة وفي المقابل برز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى، وذلك إثر المشاكل التي تعرضت لها إقتصادات الدول التي أخذت بمبدأ الإقتصاد الاشتراكي مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وغيرها من سياسات هذا النظام (المجرن، العبد، 1995م).

وقد إعتد المعارضون لفكرة الإقتصاد الاشتراكي على الواقع الذي آلت إليه تلك الدول، وخير دليل الفشل الكبير الذي تعرضت له دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي وغيرها من الدول التي توسعت في النشاط العام والقطاع العام وظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما سمي بالخصخصة التي انتشرت منذ عام 1979 تقريباً عندما طبقتها إنجلترا ثم بدأ الأخذ بها في الكثير من دول العالم (عبد الحميد، 1997م).

إن كان موضع سيطرة الدولة على الموارد الإقتصادية هو أمراً هاماً وضرورياً لحسن استخدام الموارد وتتميتها وتوفير العدالة والإستقرار، فليس ذلك يعني أن تقوم الدولة بإدارة العلاقات الإقتصادية والتدخل المستمر بشكل مباشر، إنما المقصود بذلك هو قيامها بتنظيم إدارة الموارد الإقتصادية في اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة، وأن تكون للدولة القدرة على منع أي إنحراف من شأنه أن يهدد مصالح المجتمع (البلاوي، 1998م).

غير أنّ هناك مجالات يفترض على الدولة أن تضطلع بها من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية منها (المجرن، العبد، 1995م).

- توفير السلع العامة التي لا يمكن أن ينتجها القطاع الخاص لضعف عائدتها المالية مثلاً.

- تصحيح حجم الإنتاج فيما يسمى بأشباه السلع العامة والتي قد تكون متوافرة في السوق ولكن بنسب غير مثلى، كنتيجة لوجود ما يسمى بالوفرات والآثار الجانبية المصاحبة للأمر الذي يوجب تدخل الدولة لتصحيح الكمية المعروضة بالسوق. حتى في ظل نظام الإقتصاد الحر، ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الإقتصادية بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة دفعة الإقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية.

ونخلص في الأخير أنّ مراجعة دور الدولة في النشاط الإقتصادي في الوقت الحاضر ستستقر على مفهوم جديد لدور الدولة ليس بالضرورة أن تكون أحد الأدوار الثلاثة سالف الذكر، لأنّ الظروف التاريخية والإقتصادية والإجتماعية تلعب دوراً هاماً في تشكيل مثل تلك المفاهيم، كما أنّ لكل دولة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها، وبصفة عامة أنّ دور الدولة يتضح أكثر عند وضع وتنفيذ السياسة الإقتصادية للبلاد.

3.1.2 ماهية السياسة الاقتصادية:

تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدراً لساس يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة ومعناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيراً يغلب عليه الإحسان ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة كما أستخدمت بمعنى علم إدارة الدول ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضاً بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الإقتصادية، السياسة التجارية ، السياسة المالية والسياسة النقدية(عبد الواحد، 1993م).

أ. تعريف السياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف (بدوي، 1985م).

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى (نجيب وآخرون، 1990م).
السياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة (العدل، 1996م).

يتضح من التعريف السابق أنّ السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند إستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف، كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أنّ هذا الهدف يعتمد على أمرين:

أولاً: تحقيق التوازن المالي للدولة:

تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام، أما الأمر الثاني يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الإستثمارات نحو قطاعات معينة بقصد تحقيق الإكتفاء الذاتي

ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل إستعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتميز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجالا عن مجال آخر مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي(عفر، فريد، 1999م). من أهداف السياسة الإقتصادية:

دعم مرحلة إقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الإقتصاد القومي، ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الإقتصادية لتحقيق هذا الهدف إعتماها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيراً زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أنّ السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من الإستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأنّ إرتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخل والتجارة الخارجية والعمالة (العدل، 1996م). يتضح مما سبق أنّه الدول تسعى من خلال سياستها الإقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية تتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية على كافة المستويات القطاعية والإقليمية والقومية، التوظيف الكامل للموارد الإقتصادية، المادية والبشرية، تحقيق الإستقرار السعري لاسيما في الفترة القصيرة، تحقيق نمو مستمر في مستويات المعيشة الحقيقية للسكان، تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، كما حظيت بعض الأهداف الإضافية بالأهتمام وبدأت تظهر في الحسابات الإقتصادية لأغلب الدول، فمنها الحفاظ علي البيئة الطبيعية، تنظيم النسل، تخفيض جهد العمل بالتمتع بوقت الفراغ (يوسف، 2008م). وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات.

ثانياً: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية:

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات هي (عبدالخالق، 1983م):

(1) تحديد الهدف:

قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، مثلاً في مواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

(2) تحديد البدائل:

تحديد البدائل بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعندما تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق، فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل:

- فرض ضريبة معينة لامتناع قسم من النقد الفائض، خفض الإنفاق الحكومي

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العروض النقدي.

(3) تحليل البدائل:

تحليل البدائل أي يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلاً دقيقاً مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائماً ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب.

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الإقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

ب. أدوات السياسة الاقتصادية

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الإقتصادي إلى المجموعات التالية: أدوات السياسة النقدية، أدوات السياسة المالية، نشاط الأعمال العام والتدخل المباشر من خلال الإمتيازات والقيود والأوامر والتراخيص (العدل، 1996م).

للإشارة فإنّ المعنى الواسع للسياسة الإقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الإقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الإقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية والسياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للإقتصاد القومي مثل الإنتاج والإستثمار والإستهلاك والإدخار والصادرات والواردات والصرف الأجنبي والأجور (جامع، 1990م).

مما سبق يتضح أن السياسة الإقتصادية بالمعنى والواسع يمكن أن تضم السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها وتختص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الاجنبي.

ت. السياسة المالية والسياسة النقدية:

من حيث تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على الإقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقدون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الإقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل ولهذا تراهم يهملون السياسة المالية وحسب إعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل في حين أن الكنزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الإقتصادي وأنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من إختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإنّ التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً وذلك لأنّ لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الإقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي للنواتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات، ولكن يجب التنويه على أنّ المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازميتين توسعاً وانكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلاً وسياسة نقدية انكماشية أوالعكس (عبد الخالق، 1983م).

ث. السياسة التجارية:

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقاً. مما سبق يتضح أنّ السياسة التجارية كأي سياسة عموماً لها بعدان: الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف. هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأخيراً الحدّ من التقلبات الخارجية على الإقتصاد الوطني.

وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الإستيراد، الرسوم الجمركية (عبدالخالق، 1983م).

ج. سياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي:

سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي هي معالجات شمولية متكاملة تتفاعل فيها السياسات الاقتصادية المختلفة لمعالجة إختلالات التوازن الداخلية والخارجية، وفق أولويات محددة، وبرنامج زمني ممرجل تراعي فيه الخطة تكامل السياسات (الصقر، 2001م).

وتختلف السياسات الاقتصادية باختلاف الدول، حيث تصنف الدول إلى دول متقدمة ودول نامية حسب القوة الاقتصادية للدولة ومدى مساهمة المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (السيد، 2002م). سياسات الإصلاح الاقتصادي هي سياسات ينتهجها صندوق النقد الدولي، حيث ينصرف مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، وتقليل تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بما يحقق تحسين الكفاءة والتخصيصية للموارد الاقتصادية (شحاتة، 1993م).

إن الهدف الرئيسي لبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية في الدول النامية هو إزالة الخلل والنشوهات في الاقتصاد الكلي لخلق المناخ اللازم للنمو الاقتصادي المستدام ، وبمعدلات عالية وفي ظل حالة استقرار اقتصادي طويل المدى، عبر تشجيع المنافسة وكسر الاحتكارات خاصة احتكارات الدولة مع إعطاء القطاع الخاص الكفاءة أولوية في النشاط الإنتاجي (عثمان، 2002م)

ويفترض أن تتم سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلية في الجوانب التالية:

أ. الإصلاح المالي:-

يشمل إعادة تخفيض المصروفات الجارية نظراً لضرورة تخفيض العجز المالي، وتوسيع المظلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى خصخصة مؤسسات القطاع العام.

ب. إصلاح سوق العمل:-

يكون بتقييد الأجور الحقيقية ومرونة الأجور في سوق العمل، واستحداث قوانين للعمل تمكن من مرونة تحول العمالة للقطاع الخاص بتشجيع التقاعد الاختياري، ويتم إصلاح سوق العمل بالتدريب وتحفيز العمالة الماهرة.

ت. الإصلاح المصرفي:-

ويتم ذلك من خلال التحرير المتدرج للعمليات المصرفية، وترشيد المؤسسات المصرفية الخاصة غير القادرة عن طريق الدمج أو تدعيم مواردها بأي وسيلة مناسبة، وخصخصة المؤسسات المصرفية الحكومية بالإضافة إلى تشجيع قيام فروع المصارف في الريف، وإصلاح التشريعات التي تنظم العمل المصرفي و تشجيع قيام آليات التمويل الجماعي (مجيد، 1995م).

ث. إصلاح التجارة الخارجية:-

وبالنسبة لهذا المحور فالقضية المركزية في برامج الصندوق هي:-

تخفيض قيمة العملة المحلية (Devaluation) الذي يفترض أن يؤدي إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات.

بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية أي إلغاء القيود النوعية والكمية على الواردات وإلغاء الرقابة على سعر الصرف وإلغاء اتفاقيات التجارة وإعطاء الحوافز للاستثمارات الأجنبية ودفع أعباء الديون الخارجية بعد انتهاء فترة إعادة الجدولة (أبوالعلا، 2004م).

ج. إصلاح الزراعة:

وحتى يتم الإصلاح الزراعي يجب أن يتم تحرير أسعار المحاصيل المصدرة، وتحرير دخول التقنيات التي تزيد من الإنتاج ، بالإضافة إلى خفض الضرائب على السلع الزراعية وإصلاحات تشريع في تملك الأراضي الإنتاجية (الشيخ، 1995م).

الجدير بالذكر أن معيار النجاح والفشل في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي بناءً على البنك الدولي، يتوقف على عدد من المرتكزات يمكن تلخيصها فيما يلي:

استقرار النظامين الإقتصادي والسياسي، بحيث يمكن توقع الأوضاع في المستقبل بتبني السياسات المطلوبة وتنفيذها، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية عن طريق الإستثمار في التعليم والصحة والتغذية بالقدر الذي يزيد الإنتاجية وتطوير أسواق تنافسية في كل المجالات مع ضرورة تحرير التجارة الدولية وفتح مجالات التصدير لقوى المزايا النسبية، وتعزيز دور السوق لتعمل على تخصيص الموارد الإقتصادية ، وإعطاء القطاع الخاص دوراً أساسياً في حركة الإقتصاد وتدخل الدولة الذكي عن طريق إتباع السياسات الإقتصادية والمالية المناسبة، مع أهمية تنفيذ مشروعات البنية الأساسية التي تخدم التنمية، وتوفير الخدمات الإجتماعية الضرورية بالمستوى الذي يحقق التقدم الإنساني، وتحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي بالاستفادة من المزايا النسبية للدولة وتسخيره لتحسين أحوال الأغلبية الفقيرة عن طريق تشجيع الإستثمارات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، وتوفير الخدمات الإجتماعية الأساسية ، هذا بالإضافة إلى الإقناع الشعبي، وخاصة بين المثقفين بضرورة التحرك السريع للاقتصاد في اتجاه النمو بما يخدم المصالح الحقيقية للشعب(شحاتة 1993م).

ح. برامج التثبيت الإقتصادي (Economic Stabilization Programs):

هذه السياسات يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي والمستندة على النظرية

النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، تمارس هذه البرامج على عدة محاور هي:

أ / تحقيق التوازن المالي الداخلي:

وتستهدف برامج التثبيت في إطار هذا المحور :-

تحقيق خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي، والتخلص من الدعم

الإقتصادي الذي تتحمله الموازنة نتيجة وجود وحدات خاسرة بالقطاع العام، بالإضافة إلى الحد

من تدخل الدولة في مجالات الإستثمار التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها واقتصار

الإستثمار العام على المجالات المتعلقة بالبنية الأساسية، وزيادة فئات بعض الضرائب غير

المباشرة (شحاتة، 1993م).

ب / الوصول إلى استقرار الأسعار: وذلك بتحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم، من

أجل إزالة التشوهات السعريّة والوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار.

ت / إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: من خلال تحرير سعر الصرف

وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات، في إطار العمل على إعادة هيكلة الإقتصاد

القومي، ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع وتنوع قاعدة الإنتاج،

حيث يكون التصدير المحرك للنشاط الإقتصادي، وذلك لتعزيز المنافسة الدولية للصناعة

المحلية في إطار إتباع الإقتصاد القومي لسياسة الإنتاج من أجل التصدير واتخاذ سبيل

التصدير الموجه للخارج.

ث / زيادة معدل النمو الإقتصادي: من خلال سياسات الإستثمار، وتطبيق سياسة الخصخصة

ليكون القطاع الخاص هو القائد لعملية التنمية، وتصحيح أسعار السلع والخدمات، على أن

يتوافق ذلك مع المزيد من التحول لسياسة الإنتاج من أجل التصدير، التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد هيكلة الإقتصاد القومي، لتحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام (الغندور، 1992م).

2.2 مفهوم السياسة المالية وتطورها

1.2.2 تعريف السياسة المالية:

لقد جاء معنى السياسة المالية على صيغ مختلفة إختارنا منها هذه التعريفات "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية (الإجتماعية والسياسية) خلال فترة معينة وهذا يعني أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتبدير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة (عبدالله، 2002م، ص36).

كما تعني دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة والأهمية النسبية لكل منها، وكيفية إستخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية (وادي، 2007 م).

بينما يعرفها البعض بأنها سياسة إستخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و مستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية (وادي، 2007م).

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة والمتصلة بمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية وإستقرار الإقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة (هيك، 1980م).

ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، بمعنى أن السياسة المالية هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق إستخدام الإيرادات والنفقات العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الإستقرار الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

2.2.2 تطور السياسة المالية:

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بثلاث مراحل الأولى منها تتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، والثانية تتصل بأفكار الإقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار

ما يسمى بالمالية المعوضة في الإقتصادات الرأسمالية أو التخطيط المالي في الإقتصادات الاشتراكية وذلك على النحو التالي:

أ. السياسة المالية في فترة ما قبل التقليديين:

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع و غياب أي تأثير لها السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي "التجاربيين والطبيين " تتميز هذه المرحلة من مراحل الفكر الإقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، ونظراً لإرتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي فنجد أن " أفلاطون " و "أرسطو" قد إهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الإحتكار وتحقيق عدالة التوزيع بالإضافة إلى تحديد مجالات الإنفاق العام، التعليم، الأمن، الحروب والإنفاق التمويلي الإعانات والتي أقرها أفلاطون كأحدى بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم(عبدالعظيم، 1986م).

ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والإقتصادية في عصر التجاربيين إتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الإقتصادي إذ أوضحوا خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الإستقرار الإقتصادي، بل وتدهور في النشاط الإقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات (عبدالعظيم، 1986م).

ب. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لقد وجه الإقتصاديون التقليديون جانباً لا بأس به من إهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الإقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي. فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الإقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق وجوهره هو الإعتقاد بأن النظام الإقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده إستغلال كل طاقته الإنتاجية وتفسير عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي. كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو"، و"جون ستويرت ميل" و"ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الإدخار والإستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، و من ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع، وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض إقتصادي أو إجتماعي أو سياسي(الحاج، 1999م).

ت. السياسة المالية في الفكر الكنزي:

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملت على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات

من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث إفترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني كما أعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ثم الإقتراب من مستوى التوظيف الكامل ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الإقتصادي والسياسة المالية، و قد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية (أبو السعود، 2004م).

ووفقاً للتحليل الكينزي فإن توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية و إنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل. وبالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل (قنديل، سليمان، 1979م).

نتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفه الذكر) واتخذت مفهوماً وظيفياً وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الإقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الإقتصادي والإجتماعي للدولة، ولذلك أُطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الإقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الإقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الإقتصاد وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، بالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات والنفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق العام مع الالتجاء إلى العجز المنظم في الميزانية وإستخدام الضرائب استخداماً يشجع الطلب الخاص على الإستهلاك والإستثمار بما يضمن زيادة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أوتخفيف حدتها.

أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الإقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يتعرض الإقتصاد الوطني لموجات عارمة من إرتفاع الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض وتقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتصاص القوة الشرائية الزائدة وحجزها عن التداول، وهكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطراً، وبالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم

لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أوالضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الناتج والتشغيل وذلك على الرغم من وجود أثر المراحة، كما أن الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وذلك وفقاً لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة.

3.2.2 مراحل السياسة المالية المتدخلة:

بسبب التغيرات العملية والإيديولوجية التي طرأت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كان لزاماً على السياسة المالية أن تتخلى عن مفهوم الحياد وتتبنى مفهوم التداخل، ويمكن رد تدخل السياسة المالية إلى مرحلتين.

أ. السياسة المالية المحضرة:

ويشيع تناولها بين الكتاب تحت عنوان "نظرية سقي المضخة"، ومقتضاها أن الدولة عن طريق سلطاتها المركزية أو المحلية يمكنها تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كثيرة وعلى نطاق واسع وتمويل عن طريق الاقتراض، يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للإقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتماداً على قوته الذاتية فيما بعد. والفكرة الأساسية التي تقترحها نظرية سقي المضخة يتمثل في أن برنامجاً للإنفاق العام يمكن أن يبعد الإقتصاد عن مركز الكساد ويشجع على الانتعاش والنهوض، ويتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشطة، ولا تمثل خصماً من القوة الشرائية النشطة، وفي معظم الأحوال فإن النفقات التي تمول بالإقتراض تلبي هذا المطلب بدرجة أكبر وهي أكثر توسعاً في الاتجاه من النفقات التي تمول بأية وسيلة أخرى. إن نظرية سقي المضخة

تفترض أن الشفاء سوف يكون معجلاً وأن الإنتاج يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تستخدم بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة، كما تفترض أيضاً أن الإزدهار سوف يستمر بعد توقف النفقات الأساسية، وسوف يستمر الإنفاق الخاص في الارتفاع أو يظل عالياً بقوته الذاتية (عبدالواحد، 1993م).

وعليه فإن اصطلاح سقي المضخة يحمل معه استنتاجاً أن حجماً معيناً من الإنفاق العام المتغير في ظروف معينة سيكون له أثر وضع الإقتصاد على الطريق نحو الاستعمال الكامل للموارد بقوته الذاتية وبدون مساعدة إضافية من الإنفاق الحكومي، غير أن مفهوم سقي المضخة لا يحمل معه إستنتاج قيمة الإنفاق اللازم لكن فقط إستنتاج أنه مهما كان المبلغ المطلوب عاجلاً أو آجلاً فإن الإقتصاد سيكمل بقوته المحركة الذاتية.

ومما سبق يمكن القول أن سياسة السقي بالمضخة تقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش ومن ثم بإمكانه السير ذاتياً، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط.

ب. السياسة المالية التعويضية:

تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، ويتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند إعداد الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساساً بالموقف الإقتصادي والاتجاهات الموجودة، ولهذا يستخدم تيارى الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على النشاط الإقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل والعمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، ولكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن إقتصادي كلي، ولتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها للسلع

والخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد والمشروعات (بتخفيف أو زيادة أعبائهم الضريبية) أو على حجم الإستثمارات أو مقدار السيولة. فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أي التخلي عن مبدأ توازن الميزانية، وأهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الميزانية كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني وإستقرار الأسعار (غتم، السيد، 1998م).

وتؤكد النظرية المالية التعويضية على أن الاعتبار الموجه في كل الأوقات يجب أن يكون هو حالة الاقتصاد، فإذا كان الإنفاق الخاص بالنسبة للفرد والمشروعات في حالة إنهياف فإن الإنفاق العام يجب أن يزداد أو تخفض الضرائب بهدف تشجيع الإنفاق الخاص (عبدالواحد، 1993م).

وفي بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهتي السياسة التعويضية: زيادة النفقات وتخفيض الضرائب في نفس الوقت، ويكون العكس بطبيعة الحال هو ضرورة خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كلاهما كلما زاد حجم الإنفاق الخاص وتستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين هما التأثير على الاستهلاك والتأثير على الاستثمار (غتم، السيد، 1998م).

أولاً: التأثير على حجم الاستهلاك:

هناك وسيلتان مائتان هما تخفيض الضرائب وزيادة بعض أنواع الإنفاق العام، فتخفيض الضرائب خلال فترة الركود يؤدي إلى زيادة الإنفاق وما ينتج عنه من ارتفاع القوة الشرائية المتاحة للأفراد والمشروعات، وتكون الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الاستهلاكية أكثر فعالية في هذه الحالة. من تخفيض الضرائب على الدخل لأنه من الصعب قياس آثار تخفيض ضرائب الدخل لتوقفها على كيفية توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة وميولها الاستهلاكية.

أما الوسيلة الثانية لزيادة الإستهلاك هي زيادة بعض أنواع النفقات العامة وخاصة النفقات الاجتماعية والتحويلية، حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى تجنب المنافسة بين القطاعين الخاص والعام التي توجد في حالة قيام هذا الأخير بمشروعات معينة، وإلى جانب هذه الوسائل التي تتخذ في مجال الموازنة للتأثير على مستوى الاستهلاك توجد وسيلة أخرى تستطيع الدولة أن تلجأ إليها لتثبيت الأوضاع الاقتصادية هي سياسة الأجور.

ثانياً: التأثير على الاستثمار:

تستطيع الدولة أن تقوم بإستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على حجم الإستثمارات في القطاع العام والخاص وذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت المشروعات من إعانات وقروض وعن طريق المعاملة الضريبية وتحديد مستوى سعر الفائدة. وللتأثير على الإستثمارات الخاصة نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق وسائل غير مباشرة بالتخفيضات الضريبية والإعانات أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات وتحسين مستوى ربحيتها.

مما سبق يتضح أن السياسة المالية التعويضية هي سياسة دورية أي أنها تتطلب عملاً مالياً مستمراً، كما أن توقيت عملها يمتد ليغطي مرحلتي الانكماش والتضخم.

3.2 العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عُرِفَت المالية العامة بأنها دراسة الآثار والإقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، وينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة.

1.3.2 العوامل السياسية:

أن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وُجد منذ قديم الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة. كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والإقتصادية التي أُسندت لها. إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الإقتطاع العام من الدخل الوطني مهم جداً، كما أن تحديد قيمة هذا الإقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات أستعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث وهي:

أ- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة التابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان وإختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن إتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي أعترف له بامتيازات قانونية إشتق منها زيادة سلطته السياسية. كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة (عبدالواحد، 1993م).

ب-تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أنَّ الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي تاريخ تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أنَّ الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير إجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات. أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلاً مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق إستثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب، زيادة علي ذلك نجد الإضطرابات الإجتماعية هي الأخرى لها إنعكاسات على السياسة المالية. وعادة تؤدي هذه الإضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

لذا يمكن القول أن في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جلياً أثناء الحملات الانتخابية، فقد يأخذ البرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة

بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

ت- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية:

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جلياً التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحياناً كعامل لدعم البرلمان وأحياناً أخرى عامل لإندثاره. وعليه إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بحجم الإنفاق يتصل بالقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيراً نخلص إلى أن إمكانية عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

2.3.2 العوامل الإدارية:

من العوامل المهمة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتماً مع الهياكل الموجودة، حيث أن

الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها. اذن تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي:

أ. تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:

إنّ هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

أولاً: تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفراً في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك إتجاه مفاده أنّ الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة جيدة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية (عبدالواحد، 1993م).

ثانياً: تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة ولها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الإقتصادي من ناحية

أخري عن طريق تنمية الإستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تتعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الإقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

ب. تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

أولاً: تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:

نجد على الساحة الإدارية أنّ أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيماً لسلطاته كما أن الحكم على مدى إستقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى أستقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الأستقلال حقيقياً إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة إنعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة) ومنه يمكن القول أن أستقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المراجع العام الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق بعد إجراء العمليات الانفاقية، ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الإختصاص المالي

للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة إرتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل إختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

ثانياً: تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أنّ السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة بإعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة وإستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد.

ونخلص على أن هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أنّ كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازاً جامداً ويكون معوقاً فعلياً لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول النامية وأخيراً يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعاً في مهامه.

3.3.2 أثر النظام الاقتصادي:

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الإقتصادي الذي تعمل من خلاله (في إطاره)، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي

عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الإقتصاد الرأسمالي تقسح مكانا للضريبة، فإنّ الإقتصاد الإشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها (عبد الواحد، 1993م). لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا في على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي:

أ. السياسة المالية في النظام الرأسمالي:

كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي إقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن وجهة أخرى نجد أنّ السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإنّ النفقات العامة لا يمكن أن تغطى إلاّ بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلاّ أنّ الظروف وتغيّرات وتطوّر دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الإقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية إجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الإقتصادية للضريبة أي أنها أصبحت أداة

جوهريّة لتدخل السلطة العامّة في المجال الإقتصادي والإجتماعي مثل العدالة الإجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الإجتماعية.

ومما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي وتعدد وظائف الضريبة نتاج لتطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الإقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لإزدهار الإستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي الكلي. أخيراً وبصفة عامة أن الضريبة تتحل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصوراً في تمويل خزينة الدولة.

ب. السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الإشتراكية، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوفق دورها على تهيئة البيئة المواتية لإزدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي الكلي والعمل على تأمين إستقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الإقتصاد إلى تقلبات حادة يعصف بالتوازن الإقتصادي. أما المجتمعات الإشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساساً لإقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوباً لإدارة الإقتصاد الوطني أمراً لازماً، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد البشرية، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الإقتصاد الإشتراكية

وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلاً وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دوراً أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الإقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الإستثمار العام وليس الإستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الإقتصادي والإجتماعي. مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الإقتصاد الإشتراكي وهذه الخصائص هي (الحاج، 1999م).

أولاً: المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن ملكية عناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا.

ثانياً: كبر حجم النفقات الإستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الإستثمارية للدولة أيضاً.

ثالثاً: القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الإشتراكية.

ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الإقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دوراً كبيراً كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الإشتراكية، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائماً بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات (عبد الواحد، 1993م).

إجمالاً يمكن القول أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجياً ، بل يمكن القول أن الإقتصاد الإشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الإعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، وقد بدأ يغير من هذه النظرة نظراً للفشل والإفلاس اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الإنهيار الإقتصادي الذي أصابه

في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والإعتراف تدريجياً بالملكية الفردية باعتبارها جزءاً من آلية النظام الإقتصادي. أخيراً ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الإقتصاديات الرأسمالية والإشتراكية، فإنّه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الإقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

4.2 أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال إستخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة. فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية، كما تساعد مساعدة كبيرة في تحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي:

1.4.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الإقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، وتقادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الإستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما وهما على مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار (سليمان، 1973م).

التشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما إستقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود إتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع إستقرار المستوى العام للأسعار.

إن الإستقرار الإقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الإقتصادية، أي يرافقه ويلزمه زيادة معدل النمو الإقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الإقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وإرتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشكلات إقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني.

2.4.2 دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخاصة وقت الكساد نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني. بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الإقتصادية التي تعصف بالإستقرار الإقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى

تتعلق بإقتصاديات الدول النامية وهي ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني وجود قوى إحتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج. وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

أ. أدوات السياسة المالية:

أدوات السياسة المالية وذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضاً وارتفاعاً باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

ب. أدوات السياسة النقدية:

أدوات السياسة النقدية وهي التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالإعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضاً من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزاً أو فائضاً وذلك على النحو الآتي:

أولاً: في حالة ظهور عجز أو فائض أو زيادة مستوى الطلب الكلي

(1) في حالة ظهور عجز في الطلب الكلي:

تتلخص المشكلة في حالة العجز في إن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك يعني أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من

التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الإدخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الإستثمار مضافاً إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لازماً على الدولة أن تتدخل لمنع إستفحال المشكلات الأقتصادية وبالتالي زعزعة الإستقرار الاقتصادي بإستخدام السياسة المالية. أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك بإستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي طبقاً لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الإستثمارية وإنشاء الطرق والمدارس والمستشفيات... الخ. أو من خلال توسع الحكومة في المنح المختلفة للإعانات الإجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الاستثمار (حسين، 1988م). أي أنّ هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الإستهلاك وزيادة الإستثمار، ويمكن زيادة الإستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظراً لإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للإستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل (معتوق، عبدالله، 2000م).

وفيما يتعلق بالإستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الإستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولابد أن نذكر أخيراً أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب (الحاج، 1999م). لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

(2) زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم):

زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض في هذه الحالة تنحصر مشكلة الإستقرار الإقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أي أن هناك فائض طلب نقدي زائد، حيث أن الإستثمار أكبر من الإدخار مضافاً إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وإرتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي أمتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب بإستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة (حسين، 1988م).

أ. زيادة الضرائب:

هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها إمتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي.

ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الإستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه إنخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها إلى إنخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع. فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع.

ب. تخفيض النفقات العامة:

إنّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور ..الخ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة. ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من

التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة المباشرة (معتوق، عبدالله، 2000م).

ثانياً: في حالة وجود قوى احتكارية:

في هذه الحالة تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار، إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطاً كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيراً ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة، دون حدوث زيادة مناظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف. وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنباً إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الإقتصادي مشكلة الكساد التضخمي وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أي أخذت الأجور إتجاهها التوسعي (حسين، 1988م).

أما في الدول النامية ومنها السودان فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفاً، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توفر شبكة الطرق والمواصلات.....الخ. مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وإنخفاض إنتاجية الإستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإن إستخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة وأستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي إستخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي:

- إستخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة مرونة الإنتاج ، أي زيادة عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.

- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.

- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الإستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

3.4.2 دور السياسة المالية في تخصيص الموارد:

يسعى الإنسان في حياته اليومية إلى إشباع حاجات متعددة مثل التعليم، الغذاء... الخ، كما أن هذه الحاجات تتزايد مع مرور الزمن والتقدم الحضاري. يقصد بالموارد البشرية والموارد الطبيعية ورأس المال، وتشمل الموارد الطبيعية، الأراضي الزراعية والمعادن وكافة الموارد الطبيعية الأخرى، ويشمل رأس المال كل الإستثمارات والمباني والآلات المستخدمة في الإنتاج، غير أن المشكلة هي تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة، ويترتب على هذه المشكلة الإقتصادية ضرورة تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة من هذه السلع. ولكن كيف يتخذ المجتمع القرارات الخاصة بتحديد السلع التي يتم إنتاجها وتخصيص الموارد بين الإستخدامات المختلفة ولذا يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لإتخاذ هذه القرارات. هناك إجراءات

تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

أ. الإجراءات بالنسبة للمنتجين:

هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الإستثمارات الخاصة وأهمها:

الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الإستثمارات الجديدة لفترة محدودة، الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية، إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما إستثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها، تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة، الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أنواع الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للإقتصاد.

ب. الإجراءات بالنسبة للمستهلكين:

قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الإحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الإستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية. وأخيراً نخلص إلى أنّ السياسة المالية تلعب دوراً إيجابياً في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دوراً هاماً في تغيير أنماط الإنتاج.

4.4.2 السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلاً من جهة نظر المجتمع(الحاج، 1999م).

أ. كيفية إعادة توزيع الدخل:

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في مجموعات ثلاثة وهي (تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات). فقد تلجأ الدولة أحياناً إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

ب. إعادة توزيع الدخل الوطني: يتم إعادة توزيع الدخل باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة (الحاج، 1999م).

كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات حتي تعيد توزيع ملكية الثروة. وكذلك من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخل الحقيقية لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقاً لما يلي:

- زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة يؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.

- تؤدي السياسة المالية من تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الإجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية. حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريقين: فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أنها تنقص من درجة تركيز الثروات في المستقبل وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخل لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الإستهلاك. وقد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال إستثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلاً أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل. كما أن السياسة المالية بشقيها الإيرادي والإنفاق تعمل على خفض

التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخل القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة دون غيرها.

5.2 المتغيرات الاقتصادية الكلية والدراسات الأجنبية

1.5.2 الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product)

أولاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي GDP؟

إجمالي الناتج المحلي Gross Domestic Product هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محلياً (داخل دولة ما) أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، أي أنه كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة. ويساعد على قياس مؤشر لمستوى معيشة الفرد داخل الدولة، وبشكل آخر يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً لأداء الاقتصاد فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد حجم الاقتصاد الكلي، وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد. وأيضاً ينتج عن زيادة الدخل الكلي توسع النشاط الاقتصادي والقيام بمشروعات جديدة وخلق فرص عملة جديدة و زيادة الإستهلاك المحلي من السلع والخدمات أي ارتفاع معدل الإستهلاك لدى الفرد. أما عند انخفاض معدل إجمالي الناتج المحلي الاجمالي يخفض الدخل الكلي مما ينتج عنه انخفاض في معدل دخل الفرد مما يخفض من معدل إستهلاك الفرد و تقليص المشروعات المحلية مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويكون بذلك مؤشراً سلبياً أمام المستثمرين. لذلك يطلق عليه الإقتصاديون أنه أكثر المؤشرات شمولاً للأداء الاقتصادي.

ثانياً: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي هنالك طرق مختلفة تستخدم لحساب الناتج المحلي

الأجمالي ولكن حسب نظام القومية هي:

أ. طريقة الناتج أو القيمة المضافة:

وفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الإقتصاد وذلك بتجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع إستبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية.

ب. طريقة الدخل:

ووفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية ويشمل تعويضات العاملين بما في ذلك الأجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمالة مضافاً إليها إجمالي فائض التشغيل لدى مؤسسات الأعمال والضرائب ناقصاً دعم المنتجات.

ت. طريقة الإنفاق:

حسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلي بالإجمالي يساوي مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي وصافي التعامل الخارجي ويتبع الطريقة الأولى والثالثة (بنك السودان المركزي، 2010م).

ثالثاً: أهمية الناتج المحلي الإجمالي

بالنسبة للمستثمرين يؤثر الناتج الإجمالي المحلي على قرار المستثمرين وقدرتهم إذا كانت بالسلب أو الإيجاب حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي البوصلة الرئيسة للنشاط الاقتصادي يراقبه دائماً المستثمرين حتي يساعدهم في فهم الاتجاه الاقتصادي التي تتخذه الدولة واتخاذ القرار المناسب لاستثماراتهم فمثلا سوق الأسهم عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي للشركات المدرجة في البورصة يظهر نتائج ايجابية من الأرباح التي تجذب المستثمرين لشراء الأسهم بها

أما أهميته بالنسبة للفرد يحتوي معدل الناتج المحلي الإجمالي على الكثير من المعلومات ومنها ما يخص الفرد فمثلاً عندما يكون مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً يعني هذا للفرد انخفاض معدل البطالة وارتفاع الأجور و زيادة النفقات.

رابعاً: الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي

يقوم الناتج المحلي الاجمالي الاسمي قيمة ما تم إنتاجه من سلع وخدمات محلية خلال فترة زمنية معينة مثلاً ثلاثة أشهر او سنة ولكن هناك احتمال توجد زيادة في أسعار هذه المنتجات نتيجة للتضخم خلال الفترة المعنية مما يعني أن هناك زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ترجع إلي التضخم حتى وإن ثبتت حجم إنتاج المنتجات المعنية خلال هذه الفترة، لذلك نستطيع أن نقول أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يعكس الزيادة الحاصلة في الأسعار أي التضخم بخلاف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السيد، 2002م).

خامساً: الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي

الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يتعارض مع الناتج القومي الإجمالي أو الدخل الإجمالي القومي . الفرق هو أن الناتج المحلي الإجمالي يحدد نطاقه وفقاً للموقع، بينما الناتج القومي الإجمالي يحدد نطاقه وفقاً للملكية. بشكل عالمي، الناتج المحلي الإجمالي العالمي هو نفسه الناتج القومي الإجمالي العالمي، الناتج المحلي الإجمالي هو المنتج داخل حدود الدولة، الناتج القومي الإجمالي هو المنتج بواسطة المنشآت التي يملكها مواطنون دولة ما. الناتج المحلي الإجمالي يساوي الناتج القومي الإجمالي إذا كانت كل المنشآت في الدولة يملكها مواطنون الدولة نفسها و هؤلاء المواطنون لا يملكون أي منشآت في دول أخرى. عملياً، الملكيات الأجنبية تجعل الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي غير متطابقان. الإنتاج داخل

حدود الدولة بواسطة منشأة يملكها شخص من خارج الدولة، يحسب في الناتج المحلي الإجمالي و ليس في الناتج القومي الإجمالي. و على الطرف الآخر، إنتاج منشأة ما في دولة أخرى لكن المنشأة مملوكة بواسطة أحد المواطنين يحسب الإنتاج في الناتج القومي الإجمالي وليس في الناتج المحلي الإجمالي (السيد، 2002م).

2.5.2 التضخم

أولاً: مفهوم التضخم:

على الرغم من شيوع وانتشار هذا المصطلح وشموله في معظم إقتصاديات العالم في الوقت الحاضر إلا إنه لا يوجد حتى الآن إتفاق بين الاقصاديين حول تعريف التضخم ، فمنهم من عرفه بأنه (يعود لزيادة كمية النقد المتداولة أكبر من المعروض السلعي)، ويؤدي ذلك الي إرتفاع المستوى العام للأسعار (حسين، 2010م) .

أما تعريف التضخم المبني على النظرية الكمية يعني (بأنه زيادة في كمية النقد المتداول التي تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار). هذا التعريف الخاص بالتضخم يقتضي أن الزيادة في كميته النقد المتداول في السوق هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية، ومنها إرتفاع الأسعار السائلة. أما تعريف التضخم المبني على نظرية الدخل والانفاق هو (الزيادة في معدل الإنفاق والدخل). فإزدياد الإنفاق النقدي يسبب إرتفاع الأسعار وتضخمها. أما تعريف التضخم المبني على نظرية العرض والطلب هو (زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي الى إرتفاع الأسعار). ولقد إشتراط البعض من هؤلاء الإقتصاديين شروطاً يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم، وإعتبار الأسعار المرتفعة بسبب الخلل في التوازن ما بين الطلب والعرض

إرتفاعاً تضخيمياً. ومن هؤلاء الإقتصاديين (أبا ليرنر Aba lerner) حيث إشتراط أن يكون إرتفاع الأسعار فجائياً وغير متوقع حتى يكون تضخيمياً.

أما الاتجاهات الحديثة في تعريف التضخم تركز على إرتفاع مستوى الأسعار حيث أن التضخم هو ذلك الإرتفاع الكبير في الأسعار المتماسك لفترة من الوقت ، وهذا يدل على أن العرض الفعال للنقود يتزايد بسرعة أكبر من سرعة عرض السلع المشتراه بهذه النقود (الرومي، 1984م). النتيجة الأساسية التي توصل إليها Millton Friedman هي أن هنالك علاقة واضحة بين الكساد والإنتعاش من ناحية، والكمية المعروضة من النقود من ناحية أخرى ، وكأن التضخم قرين بزيادة عرض النقود. (فالتضخم في أي زمان ومكان ظاهرة نقدية) لميلتون فريدمان (Millton Friedman,1969,P89).

ثانياً: أنواع التضخم:

أ/ التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار: نورد ثلاثة أنواع وفقاً لهذا المعيار :

1/ التضخم المكبوت (المقيد):

وهذا النوع لا يظهر إرتفاع ملموس بالأسعار نتيجة لرقابة الدولة على الأسعار والقيود المباشرة (البكري، 2004م). فتقوم الدولة بالتحكم في جهاز الأثمان بالبلاد، فتحدد الدولة إجراءاتها المختلفة والسريعة والادارية المستويات العليا للأسعار مانعة تعديها الحد الأقصى من إرتفاعها، ومن ثم جعل إرتفاع معدلاتها دون إرتفاع التداول النقدي (حسين، 2003 م).

2/ التضخم المكشوف أو الظاهر:

يعني الإرتفاع المستمر في الأسعار دون تدخل الدولة، وذلك نتيجة للتغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع (البكري، 2004م). يتسم هذا النوع من التضخم

بإرتفاع ساخر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في إرتفاع عام في الدخل النقدي وذلك دون تدخل الدولة (الرومي، 1984م).

3/ التضخم الكامن:

يعبر عن قيام الدولة بتمويل جزء من منتجاتها ومصانعها للإنتاج الحربي مما يؤدي لقلّة المعروض من السلع والخدمات .

ب/ التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية ويشمل التضخم الإستهلاكي وهذا النوع يصيب أسعار السلع الإستهلاكية، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الإستثمار على الإِدخار. أما التضخم الإستثماري فهذه النوع يصيب أسعار السلع الإستثمارية (البكري، 2004م). حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الإستثمار على نفقة إنتاجها (حسين، 2003م).

ث/ التضخم المرتبط بجدة التضخم: ويشمل:

التضخم الجامح أو الطليق:

وهو أخطر أنواع التضخم لأنه يقود الى إرتفاعات مذهلة في الأسعار، وبشكل سريع تندهور الثقة بالنقد، ويطلق عليه دوره الخبيثة للتضخم. حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة دون توقف بحيث تترك آثاراً ضارة وكبيرة.

ج/ التضخم المرتبط بالعلاقات الإقتصادية: ويشمل:

التضخم المصدر: وهو إمكانية توفير حصة تقديرية كبيرة لخارج الدولة وبشكل أكبر من الصادرات المالية من الدولة الأخرى وهذا يقود إلى زيادة الطلب على العملة المحلية.

التضخم المستورد: وهو قيام الدول النامية بإستيراد الدولار الأمريكي الذي حصلت عليه من الولايات المتحدة مثلاً كإحتياطي نقدي ويعتمد عليه بالتوسع بإصدار نقدي جديد لعملائها (البكري، 2004م).

التضخم الدائم: فهو أما ناشئ بسبب الطلب ويسمى التضخم الطلبي أو ناشئاً بسبب التكاليف ويسمى التضخم التكاليفي (عصار، 2000م).

ثالثاً: نظريات التضخم

نظراً لتعدد الأفكار حول مفهوم التضخم هذا يؤدي الى تعدد النظريات التي حاولت أن تفسر الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم وتلك النظريات هي:

1- نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب Demand pull Inflation

يرى أصحاب هذه النظرية أن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى الى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض، وقد يحدث هذا النوع من التضخم إما نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وما يترتب على زيادة المعروض النقدي المتداول في السوق بنسبة تفوق المعروض السلعي الذي يعتبر ثابتاً (حسين وآخرون، 2010م).

2- نظرية التضخم الناشئ عن دفع التكاليف (Cost push Inflation)

طبقاً لهذه النظرية فان التضخم يعزى الى التصرفات الاحتكارية لبعض الجماعات مثل إتحادات العمال والمنشآت القائمة في المجتمع، ولذلك يحدث التضخم بسبب ضغوط النقابات العمالية لزيادة الأجور النقدية، ويسمى هذا النوع بالتضخم الناشئ عن إرتفاع الأجور بينما التضخم الناشئ عن دفع النفقة الذي ينشأ عن سلوك المنشآت قد يطلق عليه التضخم الناشئ عن زيادة الالواح (ابديمان، 1999م).

رابعاً: طرق الحد من التضخم:

يتم الحد من التضخم بإعادة التوازن بين العرض والطلب الاجماليين، ويتم التوصل الى إعادة التوازن بالحصول على فائض في الموازنة وذلك بزيادة الإيرادات الضريبية وخفض النفقات، أيضاً تتم مكافحة التضخم عبر سياسة الدورة والتي يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تسمح

بأن يبذل مجهوداً إستثنائياً بلا تضخم، هذه السياسات يمكن أن يكون هدفها مكافحة التضخم (عتلم، 1998م) .

1- علاج التضخم الطلبى:

يتم معالجة التضخم الطلبى عن طريق كبح إنخفاض القوة الشرائية للنقود بتقييد الإستهلاك، تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب، إتباع سياسة إنكماشية في الدولة بتقليل النفقات الحكومية، وتأجيل بعض الأنشطة الإقتصادية في الدولة التي لا تقيد بخطط التنمية (عصار، 2000م).

2- علاج التضخم التكاليفى :

تتم معالجة التضخم التكاليفى برفع الإنتاجية بكافة الطرق الممكنة، وعدم السماح بزيادة الأجور بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج (عصار، 2000م). أيضاً من طرق مكافحة التضخم حماية الدخل عن طريق زيادة إعانات السلع الضرورية، زيادة الرواتب ومدفوعات الضمان الإجتماعي، وتثبيت المعيشة عن طريق مراجعة الأسعار وفق الزيادة السنوية لإعتمادات الميزانية (إبراهيم، 2000م).

عموماً يمكن علاج التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية على النحو الآتي:

السياسة النقدية: تقوم على أساس تحقيق إنكماش في الإئتمان المصرفي وذلك بإستعمال كل الوسائل الكمية والنوعية. السياسة المالية: التي تتبناها الحكومة في فترات التضخم للحد من نمو الإنفاق الوطني وتخفيض الفجوة التضخمية وذلك عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وزيادة حجم الضرائب أو استخدام سياسة الدين العام، كما توجد إجراءات أخرى لمعالجة التضخم منها الرقابة المباشرة على الأسعار أو الرقابة على الأجور (أحمد، 2008م).

خامساً :الآثار الإقتصادية للتضخم:

من الآثار الإقتصادية للتضخم إضعاف ثقة الأفراد بالعملة، ويؤدي التضخم إلى إختلال ميزان المدفوعات، توجيه رؤوس الأموال، كما يؤدي الإرتفاع المستمر إلى إرتباك في تنفيذ مشروعات التنمية (البكري، 2004م).

أيضاً للتضخم آثار إجتماعية تتمثل في إعادة توزيع الدخل المرتفعة على حساب أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة، وينال من الضعفاء إقتصادياً لصالح الأقوياء إقتصادياً (الحصري، 2007م). إذن يمكن القول بأن أصحاب الدخل المحدودة هم الأكثر تأثراً بالآثار السلبية للتضخم وذلك بسبب إنخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نظراً لإرتفاع الأسعار وإنخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية (أحمد، 2008م).

3.5.2 سعر الصرف (Exchange rate) :

أولاً : مفهوم سعر الصرف

تمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات، ويعتمد ذلك على علاقات العرض والطلب بين عملتين، إن سعر الصرف الأجنبي، هو سعر وحدة عملة مع وحدة عملة مقابلة لدولة أخرى، ويعبر عنه بالعملة الوطنية كالجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي أو الدينار الأردني أو الليرة السورية أو الفرنك الفرنسي مقابل المارك الألماني، إذ يعبر سعر الصرف (Foreign Exchange Rate) عن كمية الوحدات من إحدى العملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى، وهنالك نوعين من أسعار الصرف:

أ. أسعار الصرف الثابتة:

أسعار الصرف الثابتة (Fixed Exchange rate): تتحدد أسعار الصرف الثابتة في ضوء بعض الأسس التي تحددها الإدارة الرسمية في الدولة لتحديد سعر الصرف الثابت ولا تتغير هذه العلاقة بين العملتين إلا ضمن هوامش محدودة جداً.

ب. أسعار الصرف الحرة:

أسعار الصرف الحر (Free Exchange Rates): تتغير أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى بناءً على العلاقة بين العرض والطلب على العملة في سوق الصرف الأجنبي ويجري هذا التغير بشكل حر في أسعار الصرف الحرة (البازعي، 1997م).

ثانياً: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

تتأثر أسعار الصرف بعدة عوامل ومن أبرزها: ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات، تراجع الصادرات أو انخفاض أسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى البلد، كذلك نجد أن الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصادات الوطنية للدول إذ يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، هذا بالإضافة إلى معدل التضخم الذي يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها، كذلك تعد المديونية الخارجية واحد من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني فضلاً عن خدمة المديونية المتمثلة بإقسط الفوائد السنوية وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع

الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد لا الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، أيضاً تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها، ويتحقق الاستثمار وينشط الاقتصاد الوطني. ويتضاعف الاستثمار لتحقيق متانة الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى. في حين يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تجنب الاتجاه نحو الاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انحسار الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من متانة الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى إلا إن السودان لا يتعامل بسعر الفائدة بعد أسلمة النظام المصرفي (البازعي، 1997م).

ثالثاً: سعر الصرف كسياسة اقتصادية

قبل الخوض في هذه السياسة وجب علينا أن نعرف ما هية السياسة هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية " تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهدافها و أدواتها (قدي، 2003 م).

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :

أ- مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. ففي الأجل القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، و تتضاعف أرباح المؤسسات مما يسمح لها بتحقيق عوائد

إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها و تسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية (قدي، 2003 م).

ب- تخصيص الموارد :

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) بحيث يصبح هناك عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير و بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها. ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) و السلع التي يمكن تصديرها (قدي، 2003 م).

ت- توزيع الدخل :

فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية ، زراعة) نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية. ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها. وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية... إلخ (قدي، 2003 م).

ث- تنمية الصناعة المحلية ويمكن للمصرف المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.

4.5.2 الميزان التجاري (Trade balance)

أولاً: تعريف الميزان التجاري وأقسامه:

الميزان التجاري هو أحد مكونات الحساب الجاري ويتعلق بصادرات السلع ووارداتها خلال فترة محددة وبالتالي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية، والميزان التجاري وينقسم بدوره إلى الميزان أوالحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي:

أ. الميزان التجاري السلعي:

الميزان التجاري ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموساً.

ب. الميزان التجاري الخدمي:

الميزان التجاري الخدمي ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال). أما من حيث القيد في ميزان المدفوعات فيمكن القول: أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد آخر تقيد في الجانب الدائن أو جانب الأصول وكل عملية يترتب عنها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية تقيد في جانب الخصوم أوالجانب المدين.

ثانياً: علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y=C + I +(X-M).....(1)$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بالنانج الداخلي الخام (pib) بسعر السوق في فترة معينة.

C : الاستهلاك الداخلي الخام والعمومي.

I : الاستثمار الداخلي الخام والعمومي.

X : الصادرات من السلع.

M : الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C+I) = X - M \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

C+I: يمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ(EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

Y-EL : الفائض أو العجز في الناتج الداخلي

X-M : رصيد الميزان التجاري.

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ($Y-EL > 0$) ، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية

مغطاة بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر

الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحال. ($X-M > 0$) .

معدل التغطية (TC) :

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC=(X/M) \times 100 \dots\dots\dots(4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل اصغر من مئة فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل واردات.

معدل التبعية: (TD)

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج المحلي الخام. (PIB)

$$TD = (M / PIB) \times 100 \dots\dots\dots (5)$$

كلما كان هذا المعدل اصغر كلما كان البلد اقل تبعية للخارج.

معدل القدرة على التصدير (TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج المحلي الخام. (PIB)

$$TE = (X / PIB) \times 100 \dots\dots\dots (5)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فان ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

معدل القدرة على سداد الواردات:

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فان ذلك يعني أن البلد قادر على

تسديد فاتورة وارداته في اقرب الآجال، ومن المستحسن ألا يقل عن ثلاث شهر وهو عبارة عن

نسبة المخزون من احتياطي الصرف إلى الواردات من السلع.

العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$boc / pib$$

حيث رصيد ميزان العمليات الجاري وعموما إذا ما كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز 5% فإن الوضعية الاقتصادية تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياجات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

إن هذه المؤشرات الاقتصادية والتي تستخرج من الأرصدة الفرعية لحسابات ميزان المدفوعات تمكننا من معرفة وضعية البلد الاقتصادية، إلا أن ميزان المدفوعات لا يكون متوازنا في جميع الحالات فإذا اعتبر متوازنا من الناحية المحاسبية نتيجة لمبدأ القيد المزدوج فإنه لا يكون متوازنا من الناحية الاقتصادية.

5.5.2 الدراسات السابقة العربية والإنجليزية

1. دراسة (Gilbert,1942):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الضرائب ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتوصلت الدراسة على أن نظام الضرائب الفدرالية والتي تدر إيراداتاً يتراوح بين ستة إلى أحد عشر بليون دولار، فإنها بالضرورة تؤدي لتغيرات اقتصادية عميقة، النظام الضريبي المخطط بدقة علاوة على مقدرته على تقليل التقلبات الدورية يساعد أيضا على تقييد التوسع وإبطاء الانكماش وتقصير مدته، يجب أن تفرض الضرائب بمعدلات عليا ومعدلات دنيا، إذ إن المعدل الملائم في فترة معينة من السنة لا يكون ملائما في فترة أخرى، إن تحصيل الضريبة على صافي دخل الفرد بمعدلات شهرية متغيرة، وأن تغير الاستثناءات والإعفاءات تخلق عدد من المشاكل (قلة الفعالية أو الكفاءة الإدارية)، وإن معدلات ضرائب الدخل المفروضة على الدخل العالية سترتفع عند الكساد في حين ستتناقص الضرائب المفروضة على الدخل المنخفضة، وعلى العكس في حالة الإزدهار وتحقق الضرائب على أرباح الأعمال مصاعب

خاصة، وأن الضرائب العالية في حالة الزواج ستتمدد عند الانكماش وسيتوقف بذلك الإستثمار وتكون الضرائب على الأرباح مرهقة، يجب أن تحذف الضرائب على صافي دخل الشركات (الضرائب غير المناسبة مع معدلات الأرباح)، يجب وضع توليفة من الضرائب الآمنة على الزيادة في الأرباح والأرباح غير الموزعة، بحيث تكون الضرائب عليها مختلفة عن الضرائب من المكاسب، إذ يجب أن يكون العبء على الأرباح غير الموزعة عاليا. للإستثمارات في حالة الزواج وحافز يؤدي لزيادة التوقعات، وبذلك زيادة الإستثمارات في حالة الكساد.

2. دراسة (Grove, 1959):

تمثل هذه الورقة إستعراض ومناقشة للضرائب كآلية لكبح جماح التضخم والتحكم فيه، ويرى الكاتب إن الضرائب لعلاقتها بالإنفاق العام تعد الآلية والواجهة المهمة للتحكم في التضخم، وأن الإقتصاديات المتطورة والتي تعتمد في تمويلها على نظام ضريبي متقدم، ومكثف، تمتلك بذلك نظام فحص أوتوماتيكي للتقلبات في الإقتصاد الخاص. ورغم إن النظام الضريبي الأقل كثافة وتقدما له عدد من المنافع، إلا إن هذه المنافع ليست ذات أهمية كبيرة وكافية من حيث تعويض إعتبارات العدالة. كما يجب إن تخلق الدولة ثقة في ضرائب الدخل كحماية كافية للحكومة من المنافسة الإقليمية إضافة لخلق نظام دعم مرن يعمل على تأمينها بصورة أكبر من التأمين بالإعفاء الضريبي وإن السياسة المالية والتي تحتوي على عنصر الضريبة، هي مهمة لمقاومة التضخم، ولكنها ليست الأداة الوحيدة المعول عليها في برامج الاستقرار.

التحكم في كمية الضرائب مع التضخم مهمة، ولكن لا يوصى بالإسراف في إستخدام الضرائب ذات المرونة الذاتية رغم أنها تحقق تطور النظام الضريبي وتحقق ضخامة الميزانية.

3 . دراسة (متولي، 1998):

هدفت هذه الدراسة لبحث أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري (1983-1999) خاصة مع تباين هذه السياسة على أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي. وقد قامت بدراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي باستخدام التحليل الوصفي والكمي من خلال استخدام نموذج قياسي كلي للتعرف على الآثار المختلفة لأدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة على أن في الخدمات التعليمية والصحية بصورة أكثر كفاءة حيث أن هنالك أثر موجب ومعنوي للإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي، وتساعد مشاركة القطاع الخاص في الإنفاق على البنية الأساسية في تحقيق وفر مالي للحكومة يمكنها من تحقيق هذا الهدف، أظهرت نتائج النموذج الأثر السالب والمعنوي لمعدل الضرائب في الاستثمار الخاص والنتائج المحتملة مما يؤكد مدى أهمية تخفيض معدل الضرائب، كما يمكن إن يخصم من الوعاء الضريبي بعض البنود التي تشجع على الإستثمار، تربط الإعفاءات الضريبية بأهداف قومية منها مثلاً التصدير والصناعات الصغيرة حيث إهتم قانون الإستثمار بربط الإعفاءات بالمكان فقط، يمكن تشجيع الإستثمار الخاص بأدوات جديدة للسياسة المالية متمثلة في مساهمة الدولة في اشتراكات التأمينات الاجتماعية في القطاع الخاص، ففي تونس تدفع الدولة 50% من قيمة هذه الاشتراكات لمدة خمس سنوات، ولكن تقتصر هذه الميزة على الشركات التي تستخدم عمال تونسيين.

4 . دراسة (الشويجي، 2004م):

هدفت هذه الدراسة لقياس آثار السياسة المالية على الناتج الحقيقي والأسعار المحلية وسعر الفائدة الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير والمتوسط والطويل في مصر

في الفترة 1975-2002 م. وقد توصلت الدراسة إلى، تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي (زيادة إيرادات الضرائب الحقيقية) إلى زيادة (نقص) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإستهلاك الخاص الحقيقي في الأجل القصير والمتوسط، تؤدي زيادة الإنفاق الحقيقي (زيادة إيرادات الضرائب الحقيقية) إلى زيادة (نقص) سعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير والمتوسط والطويل، زيادة الإنفاق الحكومي الحقيقي تؤدي لزيادة (نقص) الأسعار المحلية في الأجل القصير والمتوسط و تؤدي زيادة إيرادات الضرائب الحقيقية إلى زيادة الأسعار المحلية في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

5. دراسة (البنداري، 2007م):

هدفت الدراسة للتعرف على تأثير المتغيرات المالية والمتمثلة في كل من النفقات العامة والإيرادات الضريبية، الدين العام الداخلي على المتغيرات الإقتصادية الكلية في مصر وهي الإنفاق الإستهلاكي الخاص - الإنفاق الإستثماري الخاص - صافي الصادرات - الناتج المحلي الإجمالي، كما هدفت الدراسة إلى مساعدة صانعي القرار فيما يتعلق برسم السياسة المالية في مصر. وقد اعتمد الدارس على المنهج التحليلي في التعرف على تأثير الإنفاق العام على الإنفاق الإستهلاكي الخاص، الإنفاق الإستثماري الخاص، صافي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وتأثير الدين العام الداخلي على الإنفاق الإستهلاكي الخاص، الإنفاق الإستثماري الخاص، صافي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، كما استخدم المنهج القياسي متمثلاً في دالة استجابة النبضة المعممة وخلصت الدراسة إلى أثر تغير الضرائب الحقيقية الموجبة في الناتج المحلي الإجمالي سالب، التغير الموجب للدين العام الداخلي له أثر سالب في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه في بعض السنوات يلاحظ أن الأثر موجب.

أثر تغير الإنفاق العام الحقيقي في الإنفاق الإستهلاكي الخاص الحقيقي موجب، التغير الموجب في الضرائب الكلية الحقيقية له أثر سالب في الإنفاق الإستهلاكي الخاص الحقيقي والأثر سالب للتغير في الدين العام الداخلي على الإنفاق الإستهلاكي الخاص في الأجل القصير، ولكنه كان موجباً في غالبية الأعوام وهذا بسبب أن عملية إصدار الدين العام الداخلي يؤدي لإنكماش النشاط الإقتصادي للمجتمع بسبب سحب الأموال المقترحة من القطاع الخاص، مما يعني انخفاض حجم الإستهلاك. كما أن أثر الإنفاق العام الحقيقي في الإنفاق الإستثماري الخاص الحقيقي موجباً في الأجل القصير، حيث تؤدي الزيادة في النفقات العامة ومن ثم زيادة الدخل والإستهلاك للزيادة في الإستثمار. ولكن بصفة عامة يتأثر الإنفاق الإستثماري الخاص سلباً بالإنفاق العام، وهذا لأن تزايد الإنفاق العام يؤدي لإنخفاض حجم الإستثمارات الخاصة (فرضية التزاحم)، أما أثر تغير الضرائب الكلية الحقيقية في الإنفاق الإستثماري الخاص سلباً في الأجل القصير، ولكن الأثر موجب في بعض السنوات لأن زيادة الإيرادات الضريبية يؤدي لإنخفاض سعر الفائدة مما يؤدي لزيادة الإنفاق الإستثماري الخاص، أيضاً يؤثر الدين العام الداخلي سلباً في الإنفاق الإستثماري (وهو غير معنوي إحصائياً) عدا السنة الثانية والتاسعة وهذا لوجود مزاحمة في مرحلة الإكتتاب من الحكومة للقطاع الخاص مما يعني إضعاف فرص المستثمرين في الحصول على الأموال اللازمة، كما تقوم الحكومة في مرحلة دفع الفوائد بسدادها بفرض ضرائب جديدة مما يكون له أثر سالب على الإنفاق الإستثماري الخاص، و الضرائب لها أثر سالب في المدخرات المحلية الحقيقية، الإنفاق العام له أثر موجب في المدخرات المحلية الحقيقية، الدين العام الداخلي له أثر ايجابي في المدخرات المحلية الحقيقية، الإنفاق العام الحقيقي على صافي الصادرات سالب في الأجل القصير وغير معنوي إحصائياً والأثر سالب في المدى الطويل، التغير في الضرائب الكلية الحقيقية ذو أثر سالب في صافي الصادرات في

الأجل القصير، وهذا لأن تزايد الضرائب الجمركية على الواردات يؤدي لارتفاع في القيمة الحقيقية للعملة المحلية مما يؤثر سلباً في الصادرات ومن ثم انخفاض صافي الصادرات، ولكن كان التغير في بعض السنوات موجباً بسبب إن التزايد في حجم الإيرادات الضريبية يؤدي لانخفاض سعر الفائدة مما يؤدي لارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) بالتالي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات (انخفاض العجز في ميزان المدفوعات) والتغير في الدين العام الداخلي له أثر سالب في صافي الصادرات في الأجل القصير (غير معنوي إحصائياً) حيث إن التزايد في الدين العام الداخلي يؤدي لانخفاض صافي الصادرات.

6. دراسة (عبدالرحيم، آخرون، 2009م):

تهدف هذه الورقة البحثية بدراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر باستخدام مقارنة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR. وباستعمال بيانات سنوية ممتدة (1965-2007) جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي، حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1 % (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جداً، أما في المدى المتوسط والطويل فسيولد تأثير سلبي. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم و الفائدة فقد جاءت إيجابية. بالنسبة لإستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على الاستهلاك، وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص. مما يعني بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينية من خلال ظهور آثار مزاحمة، حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جداً، في حين ستولد هذه الصدمة نوعاً من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير والبعيد. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد جاءت إيجابية ومعنوية في المدى القصير فقط بينما سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط والطويل. بالنسبة لإستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على كل من الإستهلاك و الإستثمار الخاص.

خلاصة الفصل الثاني نجد أنّ موضوع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية مرّ بعدة مراحل أختلف هذا الدور في كل مرحلة منها، حيث أنّ الإتجاه العام في مسار هذه المراحل كان زيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الإقتصادي لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية. إنّ تطوّر دور الدولة في النشاط الإقتصادي أنعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطوراً كبيراً. تلعب السياسة المالية دوراً كبيراً في مختلف النظم الإقتصادية، ففي النظام الإشتراكي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في حين تتجه في النظام الرأسمالي إلى تحقيق الاستقرار لأنّ تدخل الدول في هذا النظام أقل منه نوعاً ما في النظام الأول غير أنّه يمكن القول أنّ السياسة المالية في كلا النظامين وجهان لعملة واحدة وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المرغوبة.

الفصل الثالث

السياسة المالية في السودان والدراسات السابقة المحلية

الفصل الثالث

السياسة المالية في السودان والدراسات السابقة المحلية

1.3 تاريخ السياسة المالية

في الجانب العملي جرت أول محاولات التخطيط للسياسة المالية في السودان بمعناها الفني، بوضع الخطة العشرية (1960م-1970م) سميت بخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وكانت أهداف هذه الخطة، العمل على زيادة الإنتاج القومي بصورة تمكن من تحقيق زيادة في الدخل القومي من مستواه الذي فيه، توسيع قاعدة الإقتصاد السوداني عن طريق تنويع الإنتاج وبالتالي تنويع السلع المصدرة، تقوية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات وتنويعها، خلق فرص كافية للتوظيف، تحسين الظروف والخدمات الإجتماعية في البلاد(وزارة التخطيط القومي، الخطة العشرية، 1960م). أما في جانب الإيرادات هدفت إلى زيادة الضرائب الغير مباشرة وتشجيع مشاريع الإنتاج الأجنبية والمحلية. أما في جانب النفقات وجهت ميزانيات هذه الفترة على ضغط المصروفات الحكومية بهدف التوصل إلى توفير فائض الميزانية، أما السياسة الخارجية ركزت على الرقابة على الواردات لتقييد الإستيراد بهدف الحد من الصرف من العملات الأجنبية على المواد الغير ضرورية ولتقييد تسهيلات الإئتمان من الخارج لإستيراد سلع الاستهلاك الضرورية (خطابات وزارة المالية، 1956 -1960م).

لم يستمر العمل بهذه الخطة طويلاً بسبب تغير الحكومة في عام 1964م، حيث عادت البرامج السنوية قصيرة الأجل مرة أخرى بعد أكتوبر 1964م، ولم تعطي أي إهتمام حقيقي لقضية التنمية الإقتصادية، وساد عدم الإستقرار السياسي نتيجة لإهتزاز التحالفات الحاكمة

والصراع على السلطة، أدى كل ذلك في النهاية لإعتلاء سلطة عسكرية في عام 1969م (عثمان، 1993م).

في عام 1970م أعلنت السلطة العسكرية الخطة الخمسية الأولى (1970-1975م) وتتمثل أهم أهدافها في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.1% سنوياً، إعادة تأهيل المشاريع الموجودة لتحقيق إنتاجية أكبر والتركيز على الإستثمار المنتج أكثر منه على البنيات الأساسية، ومن أهم السياسات المالية للخطة الخمسية، في جانب الإيرادات، زادت الرقعة المزروعة ووسعتها رأسياً بتكثيف الإنتاج وإدخال الأساليب الحديثة والتركيز على الزراعة الآلية وتحديث أساليب الري، قامت الحكومة ببرامج عمل مرحلية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والسكر، ركزت على الصناعات البديلة للواردات وخاصة السلع الإستهلاكية كالصناعات الغذائية والكيمياوية وصناعة الغزل والنسيج (وزارة المالية، خطاب الميزانية للاعوام، 1974-1975م).

أجرى تعديل على الخطة الخمسية الأولى وأستبدلت بالخطة الخمسية المعدلة (70-1977م) التي فتحت الباب لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي للإستثمار في المجال الزراعي والصناعي. أعلنت ضمن هذه الخطة سياسة الباب المفتوح عام 1972م وشملت فتح الإقتصاد للإستثمار الأجنبي وأجزلت الحوافز التشجيعية من خلال العديد من القوانين الإستثمارية مثل تشجيع الإستثمار الصناعي عام 1972م وقانون تنظيم وتشجيع الخدمات الإقتصادية عام 1973م. كما وطدت الدولة علاقاتها التجارية مع السوق الرأسمالي العالمي وأبتعدت بشكل تدريجي عن إتفاقيات التجارة والتبادل الثنائية (عثمان، 1993م).

تدفقت مع إعلان سياسة الباب المفتوح القروض ذات الصلة التجارية فارتفعت مديونية السودان من 396 مليون دولار عام 1973م إلى 565 مليون دولار عام 1976م (عثمان، 1993م).

من أهم السياسات الإقتصادية التي وضعت للفترة (1970م - 1977م) وتم التركيز عليها هي سياسات صندوق النقد الدولي للتركيز الإقتصادي مقابل قرض مبلغه 24 مليون دولار ومن أهم عناصرها:

أ. تقليل دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص وذلك من خلال إستبدال الشراكة بين مشروع الجزيرة والمزارعين بإدخال نظام حساب الأرض والماء، إلغاء إحتكارات الدولة في التصدير والإستيراد، الإستعانة بالخبرة الأجنبية في الإدارة للضرورة.

ب. حرية التجارة وإلغاء الدعم (إلغاء نظام الرقابة علي النقد، إلغاء الدعم علي السلع الأساسية مثل الدقيق، السكر والبترول).

ت. محاربة التضخم من خلال تقليل الإنفاق العام لا سيما الخدمات الإجتماعية، تخفيض سعر الصرف الجنيه السوداني لتصحيح مسار ميزان المدفوعات.

تبنت الحكومة برنامجاً للتكيف الهيكلي منذ عام 1978م حتى عام 1984م وينقسم إلى ثلاثة محاور أساسية هي جانب إدارة الطلب الكلي، جانب العرض وزيادته وجانب توجيه هيكل الإنتاج نحو الصادر. ويندرج تحت إدارة الطلب كل من الحد من عجز موازنة الدولة (تخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب وإلغاء الدعم على السلع) وتحرير أسعار السلع ورفع أسعار الطاقة والحد من الإقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي. أما جانب العرض فيشمل ضمن ما يشمل مسألة تصحيح أسعار السلع والخدمات المحلية بحيث تعكس التكلفة الحقيقية لعوامل الإنتاج وهي ناجمة حسب صندوق النقد من تدخل الدولة من خلال دعمها للمشروعات الخاسرة أودعم المنتجات. النقطة الثانية في جانب العرض تتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على المعاملات الخارجية (عثمان، 1993م).

ثم أرتفعت مديونية السودان من 565 مليون دولار عام 1976م إلى 8 بليون دولار عام 1985م. لقد شكلت فترة الحكومة الديمقراطية 1986م - 1989م إنقطاعاً في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي، إذ أحست الحكومة بأنه لم يخرج السودان من أزمتة الإقتصادية. حيث تعاقبت التخفيضات المتتالية لقيمة الجنيه السوداني ليصل 4.5 جنيه سوداني مقابل الدولار عام 1988م ويكون سعره في السوق السوداء 11.3 جنيه سوداني مقابل الدولار. قد أدى رفض الحكومة الديمقراطية لتطبيق وصفات الصندوق إلى تعليق عضوية السودان في الصندوق (عثمان، 1993م).

في عام 1989م كان وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة، أعلنت البرنامج الثلاثي (1990/1991م - 1991/1992م - 1992/1993م) الذي كان من أهدافه: تحريك جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج، بالإضافة إلى حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب للمساهمة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الإنتاجية والمالية والمؤسسية اللازمة لذلك، ومن ثم تحقيق التوازن الاجتماعي (عثمان، 1993م). تضاعفت مديونية السودان من مستوي عام 1985م لتصل إلى 15 بليون في عام 1993م وقد شهد معدلاً للتضخم بالغ الإرتفاع عام 1977م وأصبح التضخم جامحاً وقدر بمعدل تراوح ما بين 130% إلى 167% خلال العام 1996م. يجئ هذا نتيجة لسياسة ما يعرف التمويل بالعجز، كما تزايد الإنفاق عبر سياسات الإقتصاد الكلي (برنامج الإصلاح الإقتصادي) الذي تم تبنيه بعد عام 1996م، كانت المرحلة الأولى - خلال النصف الثاني من عام 1996م سميت المحور الأول قد هيمنت عليها تشوهات هيكلية وإنفلات في نظام سعر الصرف وجموح في معدلات التضخم، لذا فإن علاج الوضع كان يتطلب برنامج (صدمة) وإن تنفيذ مثل هذا البرنامج يتطلب إتخاذ إجراءات جريئة وحازمة تنتفذ

في مدى قصير ويهدف إلى إزالة التشوهات الهيكلية والخلل في القطاعين المالي والنقدي بصفة أساسية.

أما برنامج عام 1997م والذي يمثل المرحلة الثانية فقد استهدفت تخفيض الضغوط على الطلب الكلي عن طريق إصلاحات مالية ونقدية لمحاصرة التضخم وإيقاف الانفلات والتذبذب في سعر الصرف، وتخفيض العجز في الحساب الجاري الخارجي. لذا فقد اعتمدت برامج عامي 1996م و1997م على سياسات مالية ونقدية، وعلى خلفية الإنجازات التي تحققت في جانب الطلب الكلي والتوازن الداخلي بين المؤشرات الإقتصادية الكلية المتغيرة (التضخم والميزان التجاري الخارجي وسعر الصرف) تم وضع برنامج عام 1998م، الذي إنتقل بالإقتصاد من مرحلة التثبيت والتوازن الداخلي وإزالة الضغوط على الطلب إلى مرحلة تفعيل جانب العرض الكلي كثمرة لنجاح برنامجي 1996م و1997م في تخفيض معدلات التضخم وتحجيم الإنفلات في الإنفاق العام، وخفض معدلات العجز المالي الكلي والإستدانة من النظام المصرفي، وتحسين أوضاع نظام سعر الصرف.

على خلفية ماتم إنجازه في برنامجي 1996م و1997م وما تحقق من إستقرار في الإقتصاد الكلي والتوازن بين مؤشراتته، ومع مراعاة تحديات الموازنة بين متطلبات زيادة العرض الكلي، وضرورة تخفيض الضغوط على الطلب الكلي والمحافظة على الإنجازات التي تمت في مجال الإستقرار، تم وضع برنامج عام 1998م والذي صوب إلى زيادة نمو الإنتاج ودعم جانب العرض الكلي والتنمية الإجتماعية. ثم تم الإنتقال إلى المرحلة الثالثة بناء على ماتحقق من إستقرار في الإقتصاد الكلي والتوازن في المؤشرات الإقتصادية الكلية عام 1998م،

حيث انحسر التضخم وتراجع معدله إلى 14%، وإستقر نظام سعر الصرف مع توحيدِه وانتهاء تعدد الأسعار في أكتوبر 1998م.

مهّدت تلك الإنجازات في الإقتصاد الكلي لإعداد برنامج متوسط المدى يغطّي الفترة من 1999م – 2002م، ويبدأ تنفيذه من أول عام 1999م وكان من أهم مرتكزات البرنامج المحافظة على ماتحقق من إنجازات في مجال الإستقرار الإقتصادي مع التأكد من تزامن السياسة المتبعة وتناغمها بعيداً عن التنافر والتعارض أو التجزئة، وتعتبر كل السياسات التي تم إتباعها تمثل حلقة في حزمة سياسات مترابطة وفي تسلسل متناغم، وأن التدرج في تنفيذها في مراحل متعددة لم يحدث أى إرتباك في نسيج التسلسل والتتابع المتماسك، وذلك لأنه عند تصميم هذه السياسات أخذت في الإعتبار العلاقات المتشابكة بين المتغيرات الإقتصادية المتحركة المختلفة، خاصة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم والحساب الجارى الخارجى، وبين هذه العناصر ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى(عثمان، 1997).

2.3 السياسة المالية في السودان (1990م – 1996م)

1.2.3 السياسات المالية للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي (1990م-1993م):

أ. السياسة المالية للإيرادات:

هدفت السياسة المالية للإيرادات بالإلتزام والبدء في إزالة عجز الموازنة الجارية نهائياً خلال سنوات البرنامج وعدم اللجوء إلى التمويل بالعجز بعد هذه الفترة إلا للإنتاج ، وأن تكون الضرائب المباشرة هي الأصل وأن يكون الهدف تطبيق ضريبة موحدة بمعدل معقول، بالإضافة على أن تكون الضرائب مشجعة للإنتاج وذلك بتحفيز صغار المنتجين من مهنيين وحرفيين برفع الشريحة

المعفاة من الضرائب، أن توسع القاعدة الضريبية وأن يطبق نظام ضريبة يحابي شركاء المساهمة العامة، كذلك التوسع في ضريبة المبيعات على السلع ماعدا السلع الغذائية وأن تطبق على الخدمات بمعدلات معقولة، مع تكليف البنوك بتوريد حصة على الحساب من أرباح العمليات الجارية لديوان الضرائب، إعادة النظر في فئات الجمارك لترشيدها، إدخال ضريبة واحدة على الأقل لتمويل الكم المحلي بهدف رفع ضغط الميزانية المركزية، والتوسع في جباية الزكاة بتوفير الموارد والمعدات اللازمة (البرنامج الثلاثي الأول للانقاذ، 1990-1993م).

ب. السياسة المالية للنفقات:

هدفت السياسة المالية للنفقات بالبدا في إزالة الدعم عن السلع الاستهلاكية باستعمال نظام السعر المزدوج بهدف التحرير التدريجي لأسعار هذه السلع بينما تحمي الفئات الضعيفة (عن طريق السعر المدعوم لهذه السلع) والبدا في تطبيق هذا النظام على البترول والسكر والتدرج في تطبيق نفس النظام على أي سلع أخرى يتم التأكد من تنظيم وضبط منافذ تنفيذها (البرنامج الثلاثي الأول للانقاذ، 1990-1993م).

ت. الأهداف المالية :

جاءت الأهداف العامة للسياسة المالية هذه الفترة، متمثلة في الاعتماد على الموارد الذاتية، مكافحة التضخم، بالإضافة إلى قيام الدولة بدورها الأساسي في التنمية وتهيئة المناخ المناسب لإستقطاب القطاع الأهلي ليقوم بدوره الفاعل في العملية التنموية، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

ث. الأهداف الكمية المالية:

هدفت الأهداف الكمية إلى رفع نسبة الإيرادات الذاتية من الناتج المحلي الإجمالي، رفع نسبة الضرائب المباشرة للناتج المحلي الإجمالي إلى (6.7%) ونسبة مشاركتها في الإيرادات الضريبية إلى (51%) بنهاية البرنامج، بالإضافة إلى تخفيض نسبة مصروفات الجارية إلى (11.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، حتى يتم تحقيق فائض سنوي في الموازنة بنسبة (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، مع رفع مصروفات التنمية والاستثمار إلى (7%) من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تخفيض نسبة التمويل الخارجي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (35%) بنهاية البرنامج (البرنامج الثلاثي الأول للانقاذ، 1990-1993م).

2.2.3 السياسات المالية للاستراتيجية القومية الشاملة:

أ. الأهداف العامة:

ركزت الأهداف العامة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، الإعتماد على الموارد الذاتية، تناسق السياسات المالية مع السياسات الأخرى في شكل تكاملي لتحقيق أهداف الإستراتيجية، مكافحة التضخم، وتمويل الإنفاق الحكومي بما يتناسب مع مكافحة التضخم وتحقيق النمو الإقتصادي، وعلى قيام الدولة بدورها الأساسي في التنمية وتوجيهها وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع القطاع الأهلي للقيام بدوره في التنمية، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، بالإضافة إلى تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي (وزارة التخطيط الإقتصادي والاستثمار، المجلد الأول).

ب. الأهداف الكمية:

تمثلت الأهداف الكمية في رفع نسبة الإيرادات الذاتية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، رفع الضرائب المباشرة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 6.7% ونسبة مشاركتها في الإيرادات الضريبية إلى 51% بنهاية عمر البرنامج الثلاثي، تخفيض نسبة مصروفات الجارية إلى 11.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، تحقيق فائضاً سنوياً في الموازنة العامة ليبلغ 5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، المحافظة على مصروفات التنمية والاستثمار لتبلغ 7% من إجمالي الناتج المحلي، وتخفيض نسبة التمويل الخارجي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 35% بنهاية البرنامج الأول (وزارة التخطيط الإقتصادي والاستثمار، المجلد الأول).

ت. وسائل السياسات لتحقيق الأهداف:

أولاً: الإيرادات الذاتية: زيادة نسبة نمو الإيرادات الذاتية بما يفوق نسبة نمو المصروفات الجارية ويؤدي إلى تحقيق الفائض المستهدف في الموازنة الجارية، الإعتماد على الضرائب المباشرة بزيادة نسبة مشاركتها في الإيرادات الذاتية تحقيقاً للعدالة الإجتماعية.

ثانياً: الضرائب المباشرة: على أن يتم تطوير وتأهيل جهاز الضرائب المباشرة مادياً وبشرياً لزيادة كفاءته بهدف تمكينه من تغطية الفاقد الضريبي أفقياً ورأسياً ورفع كفاءة التحصيل، تقنين وتأصيل التعاون والتنسيق بين كل الوحدات الحكومية والمؤسسات والشركات العامة والخاصة وجهاز الضرائب المباشرة لتأمين وتأكيد وصول المعلومات لإدارة الضرائب المساعدة في التحصيل، نشر الوعي الضريبي بين كل المواطنين لتأهيل مبدأ المساهمة الوطنية، إعادة النظر في القوانين واللوائح الضريبية بغرض إجراء التعديلات اللازمة لمواكبتها وتنافسها مع السياسات الإقتصادية الكلية، وسد ثغرات التهرب لزيادة الحصيلة الضريبية، إعادة النظر في

فئات ضريبة المبيعات بغرض زيادتها بما يتناسب مع السياسات الإقتصادية، إعادة النظر في فئات ضريبة العقارات للحد من التهرب، وتوسيع ضريبة الأرباح الرأسمالية لتشمل التصرف في كل الأصول الرأسمالية، إعادة النظر في قانون الضريبة الزراعية بغرض زيادة مساهمة القطاع الزراعي وذلك عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وزيادة عدد الممولين ورفع كفاءة التحصيل وإعادة النظر في بعض الفئات على أن لا يتعارض ذلك مع سياسة تشجيع الإنتاج الزراعي، توسيع وتطوير نظام التحصيل الجاري، الحد من إعفاءات الجمعيات التعاونية بحصرها في الجمعيات الإستهلاكية، بالإضافة إلى إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية بموجب قانون تشجيع الإستثمار بغرض تطبيق الإعفاءات الضريبية وسد ثغرات التهرب دون الإخلال بأهداف القانون (وزارة التخطيط الإقتصادي والإستثمار، المجلد الأول)

ثالثاً: الجمارك ورسوم الإنتاج في هذا الجانب هدفت إلى الإصلاح المؤسسي لجهاز الجمارك ورسوم الإنتاج للحد من التهرب ورفع كفاءة الأداء، إعادة النظر في التعريفات الجمركية وفئات ورسوم الإنتاج بصورة دورية بغرض إتخاذ الإجراءات المالية اللازمة لزيادة الحصيلة لمواكبة السياسات الإقتصادية.

رابعاً: الإيرادات غير الضريبية: إستنباط موارد إيرادية جديدة، إعادة النظر في الرسوم المصلحية بصورة دورية لتواكب التكلفة وتحقيق عائداً مناسباً، وإتخاذ إجراءات مالية لزيادة الحصيلة الضريبية.

خامساً: النفقات العامة للدولة:

1. المصروفات الجارية: تطبيق موازنة البرنامج تدريجياً بهدف الإستغلال الأمثل للموارد، تطوير نظم المتابعة والرقابة على الصرف، ترشيد الصرف الحكومي وذلك عن طريق الحد من الصرف البذخي وتركيز الصرف على الوحدات المنتجة وبالأخص الزراعية والوحدات الإيرادية والخدمات الأساسية والأمن والتكافل الإجتماعي، إستخدام الميزانية النقدية للتحكم في السيولة، إستمرار إزالة دعم السلع تدريجياً، وإيقاف دعم الولايات عدا الجنوبية والشمالية.

2. نفقات التنمية: ربط مشاركة الدولة في التنمية بالخطة الشاملة وتناقصها معها على مدى عمر البرنامج الثلاثي الأول للإستراتيجية بهدف تكامل دور القطاع العام والأهلي، تطوير أجهزة الرقابة والمتابعة الميدانية لتنفيذ المشاريع ونظم التقويم، وتمويل ميزانية مشروعات التنمية من حساب منفصل وتطويره تدريجياً إلى صندوق ثم إلى بنك.

3.2.3 السياسة المالية للبرنامج الثاني (1995م - 1996م):

أ. الأهداف العامة: تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، الإعتماد على الموارد الذاتية، تناسق السياسة المالية مع السياسات الأخرى، مكافحة التضخم، تمويل الإنفاق الحكومي بما يتناسب مع مكافحة التضخم وتحقيق النمو الإقتصادي، قيام الدولة بدورها الأساسي في التنمية وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع القطاع الاهلي للقيام بدوره في التنمية، تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وتحقيق عدالة توزيع الدخل القومي (وزارة التخطيط الإقتصاد والإستثمار، البرنامج الثاني).

ب. الأهداف الكمية: تتمثل الأهداف الكمية في رفع نسبة الإيرادات الذاتية إلى 16% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي في السنين الأوائل ثم إلى 20% في السنة الثالثة، رفع نسبة

الضرائب المباشرة لإجمالي الناتج القومي، تخفيض نسبة المصروفات الجارية إلى 11% من إجمالي الناتج القومي في العامين الأوائل وإلى 15% في العام الثالث، تحقيق فائض سنوياً للموازنة الجارية يبلغ 5% من إجمالي الناتج القومي، المحافظة على مصروفات التنمية والإستثمار لتبلغ 8% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي، وتخفيض نسبة التمويل الخارجي لإجمالي الناتج القومي لتبلغ 3% بنهاية البرنامج الثلاثي الثاني.

ت. وسائل السياسات لتحقيق الأهداف:

أولاً: الإيرادات الذاتية: زيادة نسبة نمو الإيرادات الذاتية لتفوق نسبة نمو المصروفات الجارية، ويكون الإعتماد في الإيرادات على الضرائب المباشرة.

ثانياً: الإيرادات الضريبية في إطار الضرائب المباشرة يجب تطوير وتأهيل جهاز الضرائب المباشرة مادياً وبشرياً لزيادة كفاءته، التنسيق بين كل الوحدات الحكومية والمؤسسات والشركات العامة والخاصة وجهاز الضرائب المباشرة للتأمين وتأكيد وصول المعلومات لإدارة الضرائب والمساعدة في التحصيل، نشر الوعي الضريبي بين كل المواطنين، العمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي وذلك عن طريق توسيع الوعاء الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وإعادة النظر في الفئات على أن لا يتعارض ذلك مع تشجيع سياسات الإستثمار الزراعي، إعادة النظر في الإعفاءات الممنوحة للجمعيات التعاونية لزيادة مساهمتها في زيادة حصيلة الضرائب، ورفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الدخل الشخصي. أما في إطار الضرائب الغير مباشرة يجب الإصلاح المؤسسي والدعم المادي لجهاز الجمارك ورسوم الإنتاج، التوسع في الوعاء الضريبي بإستحداث وسائل جديدة للتحصيل مع فرض رسوم على السلع التي لم يمتلكها جدول الضريبة وضريبة

المبيعات على الصناعات الوطنية، تقليل الإعفاءات الجمركية، ومراجعة رسوم الإنتاج (وزارة التخطيط الإقتصاد والإستثمار، البرنامج الثاني).

ثالثاً: الإيرادات غير الضريبية:

في إطار الإيرادات غير الضريبية سعت إلى إستنباط موارد إيرادية جديدة، إعادة النظر في الرسوم المصلحية بصورة دورية تواكب التكلفة وتحقيق عائداتها، بذل الجهود للحصول على عائد بيع البترول السوداني في العام الثالث للبرنامج، ضرورة إيجاد آلية جديدة لتحصيل رسوم المياه.

رابعاً: النفقات العامة:

1. المصروفات الجارية: خفض الإنفاق الحكومي بحيث يكون التركيز على الوحدات المنتجة وبالأخص الوحدات الزراعية والإيرادات الأمنية، مواصلة سياسة التحكم في السيولة بإستخدام الميزانية النقدية، إستبدال سياسة الدعم المباشر للسلع الإستراتيجية بأساليب الدعم المتقاطع، وتوجيه دعم الحكم الفدرالي للولايات الشمالية والجنوبية.

2. مصروفات التنمية: ترتيب مشروعات التنمية القومية في الثلاث سنوات لتكون الأولوية القصوى لمشروعات الطاقة، البنيات الأساسية، المشروعات الزراعية، الصناعة، الخدمات الأساسية والتنمية المحلية، التنسيق بين الدولة والقطاع الخاص ليكون دور الأخير مكمل لدور الدولة، وتطور الأجهزة التنفيذية لتفعيل دورها في المتابعة والرقابة على تنفيذ المشروعات.

3.3 السياسات المالية (1997م – 2005م)

1.3.3 السياسات المالية خلال (1996م-2000م):

السياسات الاقتصادية للفترة من 1996م-2000م وضعت برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية إنطلاقاً من الثوابت والمرتكزات التالية: المرسوم الدستوري الثاني عشر لعام 1995م وقانون الحكم المحلي لسنة 1995م، البرنامج الثلاثي الثاني والثالث للاستراتيجية القومية الشاملة، قرارات المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي في دورة انعقاده الأولى، توصيات المجلس الأعلى للأجور، التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية وإنعكاساتها على الاقتصاد السوداني، سياسات الإعتماد على الذات والأمن الغذائي وبرامج إعادة تعمير بناء المناطق المحررة (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، خطاب الميزانية أعداد مختلفة).

إستكمالاً لتلك المرتكزات والثوابت وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية وهو كما يلي:

أولاً: الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية:

بناء على المؤشرات السابقة جاءت الأهداف الآتية: المحافظة على معدلات نمو موجبة في الاقتصاد السوداني في حدود 5 % سنوياً، خفض معدلات التضخم إلى ما يقارب 5 %، خفض العجز الجاري في الميزان الخارجي إلى حد يقارب 2 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بناء احتياطي من النقد الأجنبي وزيادة دفعيات الديون الخارجية، إعادة تأهيل البنيات الأساسية وذلك بزيادة الصرف بالعملة المحلية على التنمية إلى نحو 1% إلى حوالي 2 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، توجيه موارد كافية للتنمية الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم ومحو الأمية ومحاربة الفقر والبطالة، بناء القدرات ودعم البحث العلمي ونقل التقنية

وربطها بالإنتاج، السعي لإعادة تطبيع علاقة السودان بالمؤسسات المالية الدولية والإقليمية المانحة، إستقطاب وتشجيع الإستثمار الأجنبي الخاص، السعي للاستفادة القصوى من المبادرات الخاصة بإلغاء الديون ودعم التنمية الإقتصادية (وزارة المالية والإقتصاد الوطني، خطاب الميزانية أعداد مختلفة).

ثانياً: سياسة التثبيت للاقتصاد:

1. الإيرادات العامة: في إطار الضرائب المباشرة، يجب تخفيض فئات الضرائب على الأموال الموظفة نحو الإنتاج كضريبة أرباح الأعمال على شركات المساهمة العامة من 40% عام 1997م إلى 37%، 35%، 30% في الأعوام 1998م، 1999م، 2000م، هذا بالإضافة إلى تخفيض ضريبة أرباح الأعمال على شركات المساهمة الخاصة عدا الشركات الزراعية والصناعية من 10% عام 1999م إلى معفاة عام 2000م وشركات المساهمة انخفضت من 25% إلى 20%، وتخفيض ضريبة شركات الأموال وشركات التأمين والبنوك من 40% عام 1999م إلى 30% عام 2000م.

أ- أما في إطار الضرائب الغير مباشرة، يجب تخفيض التعريفات الجمركية كالاتي:

- تخفيض في المرحلة الأولى إلى أربعة فئات بحد أقصى 60% ومتوسط التعرفة 22% للعام 2000م.

- تخفيض التعرفة إلى ثلاث فئات بحد أقصى 40% ومتوسط التعريفة أقل من 20% في موازنة 2001م.

1. إلغاء القيود الغير الجمركية كالاتي: حظر تصدير الجلود الخام، إلغاء ضريبة الصادر

على القطن ومراجعة ضريبة الصمغ العربي، وتوسيع عدد السلع التي يمكن إستيرادها عن طريق التسهيلات الإئتمانية (وزارة المالية والإقتصاد الوطني، خطاب الميزانية أعداد مختلفة).

2. النفقات العامة: أهم سياسات الإنفاق العام في الفترة 1996-2000م والتي قرر تنفيذها

كالآتي: الإستمرار في سياسات ترشيد الطلب الكلي في الإقتصاد القومي عن طريق ضبط الإنفاق العام مع توجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية، والإستمرار في سياسات الإنضباط المالي وتأمين وزارة المالية على المال العام وتحقيق وحدة الموازنة.

أما سياسات ترشيد الطلب قد قرر لها كما يلي: المحافظة على الموارد وكفاءتها وكفاءة إستخدامها وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية وفق أولويات محددة، ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق وضع تقديرات واقعية للمصروفات والإيرادات، والإلتزام بالسقف المسموح به للإستدانة من النظام المصرفي في حدود 4% من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 1999م، 2000م. أما في العام 1997م نص على تخفيض الإستدانة من النظام المصرفي للتحكم في الكتلة النقدية لتساعد في تخفيض معدلات التضخم.

3. تفعيل نظام المشاركة الحكومية (شهادة): تحقيق وحدة الموازنة والشفافية المطلوبة فيها

والإستمرار في إزالة كل التشوهات الموروثة والتدخل الفوري لمعالجتها، تفعيل توقيع أوضاع المؤسسات والهيئات والشركات العامة وآدائها وتوجيه مواردها حسب الأسبقيات القومية، وتضمن الموازنة نصيب الحكومة من عائدات البترول السوداني المنتج والمصدر (عثمان، 1997م).

2.3.3 السياسة المالية خلال (2000م - 2005م):

أ. الأهداف العامة للسياسة المالية:

في هذه الفترة هدفت السياسة المالية إلى إعداد الموازنة على أساس قومي، تحقيق مبدأ الشفافية ووحدة الموازنة وتوقيف تجنيب الإيرادات، الإستمرار في وضع تقديرات واقعية للإيرادات، الإعتماد على الموارد الحقيقية في تمويل الإنفاق الجارى، تفعيل مراجعة الحسابات الختامية وعقد الإجتماعات السنوية والجمعيات العمومية للهيئات العامة والشركات الحكومية لتحقيق فوائض وأرباح حقيقية لدعم الخزينة العامة، الإستمرار في برامج خصخصة المؤسسات العامة والشركات الحكومية ورفع كفاءة هيئات وشركات القطاع العام لتلعب دورها في زيادة حجم الإيرادات القومية، تفعيل تمويل مشاريع البنيات الأساسية من المصادر الداخلية ويشمل ذلك التمويل من شهادات الاستثمارات الحكومية والصكوك، إستحداث السياسات التي تهدف إلى خلق مصادر إيرادية جديدة مثل دمغة العلاج والطالب، إتساق السياسات المالية والسياسات النقدية للمحافظة على مؤشرات الأداء الإيجابية التي حققت في السنوات الماضية، الزيادة في الإيرادات غير البترولية الناشئة عن زيادة كفاءة التحصيل الإيرادي والتشدد في تنفيذ القوانين المالية القاضية بالولاية على المال العام وكذلك مراجعة الإعفاءات والإمتيازات الحالية، إستمرار إلغاء عمليات التسوية بالمقاصة، إستمرار حساب تركيز أسعار البترول ورفع سقفه لتوريد الفوائض الناتجة عن إرتفاع الأسعار العالمية للموازنة العامة، وبذل المزيد من المساعي لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية وإتفاقية الشراكة من أجل التنمية الإقتصادية في أفريقيا(وزارة المالية والإقتصاد الوطني).

ب. وسائل السياسات لتحقيق الأهداف، السياسات في مجال الإيرادات العامة الذاتية:

أولاً: الضرائب المباشرة: في مجال زيادة العرض:

1. تخفيض فئات ضريبة أرباح الأعمال على النحو التالي:

شركات المساهمة العامة (باستثناء الشركات الزراعية والبنوك وشركات توظيف الأموال وشركات التأمين) إلى 15% من صافي الدخل في عام 2000م والسنوات التالية، شركات المساهمة الخاصة (ما عدا الشركات الزراعية والصناعية) إلى 35% من صافي الدخل منذ عام 2000م وإلى 25% عام 2004م ومستمر، البنوك وشركات توظيف الأموال وشركات التأمين إلى 35% في عام 2000م والسنوات التالية، شركات المساهمة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بما في ذلك الدواجن معفاة في عام 2000م والسنوات التالية، الشركات الخاصة الصناعية (تشمل الشركات الصناعية المحدودة) من 35% في عام 2000م ثم 30% عام 2001م، ثم إلى 10% في عام 2003م والسنوات التالية مع إلغاء الإمتياز الممنوح لشركات الإستثمار الجديدة للإعفاء من الضريبة عند إعادة التأهيل، أصحاب الأعمال الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي وتشمل ذلك الدواجن والألبان (أفراد) من 1% إلى معفاة في عام 2000م والسنوات التالية، رفع نسبة الإهلاك من 20% إلى 30% تشجيعا لإحلال وتأهيل الآلات والاستثمارات، وإلغاء ضريبة التنمية على المشروعات المعفاة بموجب قانون تشجيع الاستثمار والقوانين الخاصة الأخرى منذ العام 2004م (وزارة المالية والإقتصاد الوطني).

2. في مجال تخفيف أعباء المعيشة:

رفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الدخل الشخصي لموظفي القطاعين العام والخاص من 150 ألف دينار سوداني في عام 2000م إلى 216 ألف دينار سوداني في عام 2001م وإستمرار رفع الحد الأدنى، رفع الحد الأدنى المعفي لدخل الأفراد (عقارات / أرباح أعمال) إلى 150 ألف دينار سوداني في عام 2001م، وإدخال نظام الإعفاء العائلي من ضريبة الدخل (ألف دينار سوداني لكل فرد من أفراد الأسرة) في عام 2001م وإستمرار العمل به.

3. تمكينا للسودانيين العاملين بالخارج من سداد المساهمة الوطنية تم الآتي: تخفيض فئات المساهمة الوطنية قبل الاستئناف من 50% إلى 25% في عام 2001م و الإستمرار في التطبيق، تخفيض فئات المساهمة الوطنية بنسبة 50% للعمال و 30% للموظفين و 25% للمهنيين في عام 2001م والأعوام التالية.

ثانياً: الضرائب غير المباشرة: في إطار الإصلاح في جانب التعريف الجمركية تم الآتي:

1. في مجال الواردات: تصنيف التعريف الجمركية لتواكب التصنيف العالمي لمنظمة التجارة العالمية وتعديل قانون الجمارك لاستيعاب ذلك، تخفيض عدد الشرائح الجمركية من 5 إلى 4 شرائح، إدخال الشريحة صفر % في عام 2001م لمقابلة الإعفاءات بموجب قانون تشجيع الإستثمار والواردات وفق الإتفاقيات المشتركة، رفع الفئة 6% إلى 10% في عام 2002م، رفع الفئة 20% إلى 25% في عام 2002م، رفع الفئة 40% إلى 45% في عام 2002م، فرض ضريبة دفاع في عام 2001م بفئة 5% على الواردات الخاضعة للرسوم وبفئة 2% على واردات الإستثمار عدلت إلى 3% في 2003م إلى أن تم إلغاؤها في يوليو 2003م، إخضاع مدخلات الإنتاج من السلع الوسيطة لرسم وارد 3% وصفر % بالتعريف الجمركية، فك إحتكار سلعة السكر في عام 2001م وفرض رسم تركيز على السكر المستورد بواقع 20

ألف دينار سوداني / الطن تم تعديلها إلى 30 ألف دينار سوداني / الطن وبواقع 15835 دينار سوداني للسكر المستورد للصناعات، توسيع تعريف السلع الرأسمالية وإعفاؤها من الرسوم الجمركية، الإستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الجمركية بغرض تقليص الفاقد الإيردي منها، تشجيع إستيراد الشاحنات بغرض فك إختناقات النقل بإعفاؤها من كافة الرسوم والضرائب مع وضع الضوابط لإجراءات التخليص لمنع التكدس بالميناء، إلغاء رسوم توثيق شهادة المنشأ تسهياً لإنسياب التجارة الخارجية (وزارة المالية والإقتصاد الوطني).

2. في مجال التجارة الخارجية:

إعفاء واردات العون الإنساني لدارفور من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى، الإستمرار في إعفاء الصادرات غير البترولية عدا الجلود الخام، خفض التدريجي لرسوم الصادر إلى أن تم الإعفاء من رسوم الصادر للأبقار الحية والضأن الحي واللحوم المذبوحة والخضر والفاكهة والذرة بأنواعها مستمر حتى الآن، خفض التدريجي في رسوم الصادر إلى أن تم الإعفاء من رسوم الصادر في عام 2000م للصبغ العربي والقطن مندوف وغير مندوف وممشط وبقية الصادرات، الإبقاء على رسم صادر بفئة 15% على خام الجلود تشجيعاً لصناعة الجلود قبل تصديرها بغرض تحقيق قيمة مضافة محلي.

3. في مجال رسوم الإنتاج:

الإبقاء على رسوم الإنتاج على عدد سبع سلع منتجة محلياً (السجائر - السكر - الأسمنت - البوهيات - المشروبات الغازية - العريات - البترول) بعد فرض الضريبة على القيمة المضافة في عام 2000م، فرض رسم إنتاج (يسمى رسم إضافي) على السلع المستوردة (سبع سلع) بنفس فئة الرسم المقدر على المنتج محلياً (مستمر)، خفض رسم الإنتاج على السكر من 17%

إلى 14% في عام 2002م والسنوات التالية وتعديلها مرة أخرى برفعها من 14% إلى 17% في العام 2004م ومستمر في العام 2005م، تعديل رسم الإنتاج على المياه الغازية إلى 10% في العام 2001م والسنوات التالية، رفع رسم الإنتاج على سلعة السجائر إلى 200% عام 2000م ثم إلى 210% لعام 2001م، فرض رسوم إنتاج على الموارد البترولية كبديل لفروقات الأسعار خلال العام 2004م على النحو التالي البنزين 23.0%، الجازولين 36.0%، البوتان 0.0%.

4. الضريبة على القيمة المضافة:

تم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10% للواردات والمعاملات المحلية في عام 2000م وفئة صفر % للصادرات وتعفى منها السلع الزراعية والغذائية والأدوية وخدمات التعليم والخدمات الطبية. وبموجب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة تم إلغاء الضرائب التالية:

ضريبة المبيعات على السلع والخدمات الولائية والإتحادية، ضريبة الخدمات على بعض الواردات، ضريبة الخصم والإضافة عدا مرحلة الواردات، رسوم الإنتاج على السلع الولائية والإتحادية عدا سبع سلع منتقاة، تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات البترولية إعتباراً من مارس 2001م والسنوات التالية لفئة 10.0% بدلاً عن القيمة المالية على كل مراحل التسويق، تخفيض حد التسجيل للضريبة على القيمة المضافة من 12 مليون دينار من 12 مليون دينار سوداني إلى 6 مليون دينار سوداني بغرض توسيع مظلة الضريبة على القية المضافة، تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية (الغاز، البنزين، الجازولين) بفئة 10% بدلاً عن القية المالية على كل مراحل التسويق (وزارة المالية والإقتصاد الوطني).

5. الرسوم المصلحية:

تعديل فئات الرسوم المصلحية سنوياً لمواكبة تكلفة الخدمة المقدمة، تفعيل آليات التحصيل وتكثيف جهود المتابعة خلال الفترة المعينة، استمرار العمل بنظام الحسابات ذات الاتجاه الواحد لضمان إنسياب الإيرادات للخرينة العامة، متابعة الإلتزام بالقرارات الوزارية المتعلقة بالإنضباط المالي من قبل الوحدات وإكمال إجراءات تقنين الرسوم غير المقننة وإيقاف تحصيل أو فرض أي رسوم خارج نطاق الرسوم المجازة عبر الموازنة، إتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف تجنيب الإيرادات.

3. 4 السياسة المالية (2006م - 2015م):

أ. الملامح العامة للسياسة المالية (2006م-2009م):

شهدت الفترة 2006-2009 أكبر تحول على صعيد قسمة الثروة حيث انخفض نصيب الحكومة القومية من الموارد من نسبة 65% في عام 2005 إلى 52% وذهبت نسبة 48% للولايات الجنوبية وإنخفض عجز الموازنة إلى 1.3% من الناتج خلال الفترة وزادت الصادرات من 1807 مليون دولار عام 2000م إلى 7834 مليون دولار في العام 2009م وشهد السودان أكبر تدفق للإستثمار الأجنبي في تاريخه حيث بلغت جملة الإستثمارات في قطاع البترول 16 مليون دولار. ففي إطار السياسة النقدية نجد أن العقوبات الأمريكية على السودان قللت من تأثير الازمة الإقتصادية المالية المباشرة على السودان، لكن السودان لم ينجي من تأثير الازمة على إقتصادات دول أخرى في العالم حيث أدى ضعف الإقتصاد العالمي إلى ضعف الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى هبوط أسعاره، وضعف عائدات النفط ساهم في تفاقم العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. في إطار النمو الإقتصادي نجد في

السنوات الأخيرة ساهم النفط بشكل فاعل في زيادة نسبة النمو الاقتصادي السوداني، ومازالت الزراعة تشكل حوالي 3/1 من الناتج القومي وقد توسع قطاع الخدمات في الفترة الأخيرة ولكن نسبة النمو المتوقعة انخفضت إلى 4.2% ومن ثم ارتفعت إلى 4.9% في عام 2010م. كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3. 1) أدناه.

جدول رقم (3. 1) النمو الاقتصادي والتضخم (2008م-2010م)

البيان	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نسبة النمو الاقتصادي	معدل نسبة التضخم
2008	1,117.65	6.6%	14.3%
2009	1,116.33	4.2%	11.2%
2010	1,060.16	4.9%	11.8%

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج.

ب. الملامح العامة للسياسة المالية (2010م-2015م):

إعتمدت الموازنة العامة للدولة لعام 2013 على عدد من المرجعيات الأساسية تشمل دستور السودان وموجهات البرنامج الثلاثي الإقتصادي للدولة (2012-2014) بالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية الخمسية الثانية للدولة (2012-2016) ويمكن تلخيص أهم أهداف الموازنة العامة لعام 2013 في الآتي:

الاستمرار في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال خفض الإنفاق الجاري والصرف على مشروعات التنمية القومية الإستراتيجية ذات الأولوية القصوى، تطوير الإدارة المالية للموارد من خلال زيادة الجهد المالي والضريبي للدولة على المستويين الاتحادي والولائي وتوسيع مظلة الضريبية، تقليل عجز الموازنة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وتخفيض معدلات التضخم والمحافظة على إستقرار سعر الصرف، العمل على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع

التركيز على الإستمرار في بناء أحتياطات خارجية من النقد الأجنبي عن طريق تشجيع إنتاج وتصدير وتصنيع سلع الصادر و سلع إحلال الواردات في البرنامج الثلاثي (2012م - 2014م)، الاستمرار في برنامج الخصخصة وتشجيع نشاط القطاع الخاص عبر حزمة متناسقة من السياسات والإجراءات التي تضمن توفير بيئة مواتية لتطوير الأعمال الإنتاجية، ورفع مستوى المعيشة للشرائح الاجتماعية الضعيفة، وتوسيع مظلة التأمين الصحي وبرامج الخريجين ودعم الطلاب، والجدول التالي يوضح الأداء المالي للموازنة العامة للدولة لعامي 2012 و 2013م.

جدول رقم (3. 2) الأداء المالي للموازنة العامة للدولة لعامي 2012 و 2013م.

2013م			2012م			القطاع العام
نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
125.7	34.311.5	27.304.9	114.5	22.168.1	19.352.7	إجمالي الإيرادات العامة
110.9	36.178.5	32.616.2	100.2	26.272.0	26.229.1	إجمالي المصروفات الجارية
35.2	(1.867.0)	(5.311.3)	59.7	(4.103.9)	(6.876.4)	فائض أو عجز (-) الموازنة الجارية
87.6	3.927.5	4.481.7	132.6	3.332.5	2.512.3	صافي اقتناء الأصول غير المالية (مصروفات التنمية) **
260.2	662.0	254.4	(114.5)	217.0	(189.6)	صافي اقتناء الأصول المالية (المساهمة في رؤوس الأموال)
109.1	40.768.0	37.352.3	104.4	29.821.5	28.551.8	إجمالي المصروفات العامة
64.3	(6.456.5)	(10.047.4)	83.2	(7.653.4)	(9.199.1)	العجز الكلي للموازنة
64.3	6.456.5	10.047.4	83.2	7.653.4	9.199.1	تمويل العجز
74.1	2.060.2	2.779.6	55.2	1.053.1	1.907.0	التمويل الخارجي (السحوبات)
56.1	(987.0)	(1.759.0)	58.6	(784.8)	(1.338.5)	التمويل الخارجي (السدادات)
105.2	1.073.2	1.020.6	47.2	268.3	568.5	صافي التمويل الخارجي
69.7	11.953.2	17.143.3	92.9	12.544.4	13.502.9	التمويل المحلي (السحوبات)
80.9	6.570.0)	(8.116.5)	96.5	(7.159.4)	(7.415.4)	التمويل المحلي (السدادات)
59.6	5.383.2	9.026.8	88.5	5.385.0	6.087.5	صافي التمويل المحلي
			78.6	2.000.1	2.543.0	أخري

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، للعام 2013، 2012.

يلاحظ من الجدول رقم (2.3) إرتفاع إجمالي الإيرادات العامة بشكل ملحوظ من

22.168.1 مليون جنيه في عام 2012 إلى 34.311.5 مليون جنيه في عام 2013 بمعدل

54.8% ويعزى ذلك بصورة أساسية للارتفاع في كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية. كما إرتفعت المصروفات العامة من 29.821.5 مليون جنيه في عام 2012 إلى 40.768.0 مليون جنيه في عام 2013 بمعدل 36.7% نتيجة لزيادة المصروفات الجارية بينما انخفض العجز في عام 2013 بمعدل 15.6% ونسبة أداء 64.3% عن العجز المقدر في الموازنة البالغ 10.047.4 مليون جنيه في عام 2013.

ج. أداء الموازنة العامة لعام 2015م: هدفت الموازنة العامة لعام 2015م إلى توفير إحتياجات البلاد الإقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى تحقيق التنمية المتوازنة وفقاً للأطر الدستورية والسياسة القائمة، وتتمثل أهم الأهداف في الآتي:

المحافظة على الإستقرار الإقتصادي وتحقيق معدلات نمو موجبة في الاقتصاد الوطني، خفض معدلات الفقر وفق أهداف استراتيجية خفض الفقر وأعطاء أولوية لبرامج التنمية الإجتماعية، تحسين بيئة أداء الأعمال بهدف تشجيع الإستثمارات الأجنبية والشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص، توجيه الموارد لزيادة الانتاج والانتاجية في القطاع الحقيقي وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن من السلع الضرورية، العمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات والسلع المحلية، وذلك بالاستفادة من الميزات النسبية والتركيز على الجودة، تطوير أداء المخزون الاستراتيجي وتوسيع المواعين التخزينية ، معالجة الاختلال الاقتصادي في فجوة الموارد الداخلية والخارجية، تطوير هيكل الموازنة بإدخال الموازنة الشاملة والبدء في إعداد موازنة البرامج، الاهتمام بتطوير القدرات البشرية والمؤسسية على المستوي الاتحادي والولائي، وإنفاذ قوانين الرقابة المالية والشفافية في الاداء المالي على جميع المستويات.

جدول رقم (3.3) أداء الموازنة العامة لعام 2015م.

2015			2014			العام
نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة الأداء %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
89	54499.7	61350.3	111	51227.7	46206.8	إجمالي الإيرادات العامة
92	54854.2	59821.5	110	50380.1	45843.9	إجمالي المصروفات الجارية
(23)	(354.5)	1428.7	234	847.6	362.9	فائض أو عجز (-) الموازنة الجارية
81	5991.2	7414.5	83	4837.1	5850.4	صافي اقتناء الأصول غير المالية (مصروفات التنمية)
115	630.8	549.0	161	435.6	269.8	صافي اقتناء الأصول المالية (المساهمة في رؤوس الأموال)
91	61476.1	67785.0	107	55652.8	51964.1	إجمالي المصروفات العامة
108	(6976.4)	(6434.7)	77	(4425.1)	(5757.3)	العجز الكلي للموازنة
108	6976.4	6434.7	77	4425.0	5757.4	تمويل العجز
36	1425.2	3947.5	44	1610.1	3655.1	التمويل الخارجي (السحوبات)
53	(1830.6)	(3477.0)	29	(853.8)	(2947.3)	التمويل الخارجي (السدادات)
(86)	(405.4)	470.5	107	756.3	707.8	صافي التمويل الخارجي
53	13034.9	16400.0	116	14537.3	12547.5	التمويل المحلي (السحوبات)
54	(5653.1)	(10435.8)	114	(10868.7)	(9497.9)	التمويل المحلي (السدادات)
124	7381.8	5964.2	120	3668.7	3049.6	صافي التمويل المحلي
			0		2000.0	أخرى

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للعام 2014م، 2015م.

يتضح من الجدول رقم (3.3) ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة من 51227.7 مليون جنيه في عام 2014 إلى 54499.7 مليون جنيه في عام 2015 بمعدل 6.4%. كما إرتفعت المصروفات العامة من 55,653 مليون جنيه في عام 2014 إلى 61,476 مليون جنيه في

عام 2015 بمعدل 10.5% ويعزى ذلك بصورة أساسية لارتفاع المصروفات الجارية، بينما ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة من 44,25 مليون جنيه في عام 2014 إلى 69,76 مليون جنيه في عام 2015 بمعدل 57.6%.

د. أهم نسب ومؤشرات الموازنة العامة لعامي 2014 و2015

تشير مؤشرات الموازنة العامة للدولة منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2014 و2015، حيث ارتفعت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي من 0.9% في عام 2014 إلى 1.2% في عام 2015، وانخفض إجمالي الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10.9% في عام 2014 إلى 9.3% في عام 2015، بينما إنخفضت نسبة إجمالي المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11.8% في عام 2014 إلى 10.5% في عام 2015. كما هو موضح في الجدول التالي رقم (4.3) التالي:

جدول رقم (3. 4) نسب مؤشرات الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

البيان	2014م	2015م	معدل التغير(%)
إجمالي الإيرادات العامة (مليون جنيه)	51227.7	54499.7	6.4
نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي (%)	10.9	9.3	(14.7)
إجمالي المصروفات العامة (مليون جنيه)	55654	61476	10.5
نسبة إجمالي المصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)	11.8	10.5	(11.0)
العجز الكلي للموازنة (مليون جنيه)	(4425)	(6976)	57.6
فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي (%)	(0.9)	(1.2)	27.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	471295.5	582936.7	23.7

المصدر : بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، للعام 2015م.

3.4 الدراسات السابقة المحلية:

هناك دراسات سابقة قدمت في الإقتصاد السوداني لم تكن في ذات البحث ولكن لها علاقة في بعض جزئياته و بعض الجوانب الهامة فيه وللاستتارة بهذه الدراسات نقدم منها:

1. دراسة(عثمان، 1998م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آثار السياسات الحمائية التي طبقت في السودان (1956-1992) على أداء الإقتصاد السوداني بصفه عامة والقطاع الصناعي وصناعة النسيج بصفة خاصة. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل الاستقرائي بإستخدام الأساليب الإحصائية كأدوات لتحليل والتعبير والوصف. وخلصت الدراسة إلى عدم فاعلية السياسات الحمائية التي طبقت خلال الفترة محل الدراسة الأمر الذي أدى إلى صعوبة ضبط الاستيراد وتشجيع عمليات التهريب عبر الحدود، كما لم تنجح هذه السياسات في دعم وتشجيع تنمية الصادرات السودانية وجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج عبر الجهاز المصرفي.

2. دراسة(عربي، 2002):

هدفت هذه الدراسة لبناء نموذج قياسي الهدف منه هو توفير أداة تحليلية تساعد في دراسة آثار الخيارات المختلفة للسياسات الاقتصادية الكلية، كما يمكن استخدامه لغرض التنبؤ، ويعتبر هذا النموذج تحت فئة نماذج الدخل والإنفاق التقليدية المستمدة من معادلة كنز المشهورة، ويغطي كل القطاعات الاقتصادية وهي القطاع الزراعي، الصناعي، الخدمي، المالي والنقدي، سوق العمل، والقطاع الخارجي للأسعار، وفقا لوجود تميز أعلى لكل معدلات النموذج. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي طريقة المربعات الصغرى ذا المرحلتين وذات الثلاثة مراحل لتقدير النموذج، كما تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى

العادية كوسيلة بحث لاختيار التوصيف المناسب للمعدلات المختلفة، يغطي النموذج فترة زمنية طويلة ويحتوي على معادلات ومتغيرات هي الأكثر، واستخدم الباحث تغنيان الإقتصاد القياسي الحديثة مثل جذور الوحدة والتكامل المشترك لتلافي الوقوع في قياس علاقات انحدار وهمية. وتوصلت الدراسة إلى إن هنالك علاقة متشعبة بين المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية لتتبع أثر السياسات الإقتصادية والتنبؤ بمستقبل المتغيرات الإقتصادية المهمة، مراجعة السياسة الخاصة لسعر الصرف لما لها من آثار عظيمة على كل المتغيرات الإقتصادية، وكذلك مراجعة السياسة المالية وخاصة سياسة فرض الضرائب غير المباشرة لتأثيرها على زيادة التضخم والذي بدوره يؤثر في كل القطاعات والمتغيرات الإقتصادية وخاصة المتغيرات النقدية، نتيجتاً لوجود تأثير مشترك ومتبادل بين القطاع النقدي والأسعار يجب مراعاة إيجاد توازن بين فرض الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، كما إن القطاع الخارجي يؤثر ويتأثر بسعر الصرف والتضخم، يجب مراعاة التداخل بين متغيرات الإنفاق والقطاع الإنتاجي عند وضع سياسة كبح الطلب لما تفرزه من آثار سلبية على القطاع الإنتاجي.

3. دراسة (الحسن، 2002):

هدفت الدراسة إلى معرفة أنواع السياسات الإقتصادية المتبعة في السودان وحصرتها في السياسات المالية، النقدية، السياسات الدخلية، سياسات القطاع الخارجي والسياسات المؤسسية للإجابة على التساؤلات الآتية: هل هي سياسات ذات صبغة علمية ومنهجية واضحة؟ وماذا قدمت للحالة الإقتصادية وتطور الاقتصاد السوداني؟ إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي. وخلصت الدراسة إلى أن بالرغم من عدم توازن الموازنة العامة تحققت بعض الانجازات مثل توحيد سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم، زيادة معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي بنسبة أعلى من نسبة نمو السكان مع سوء توزيع الدخل، ثم تعرضت لتغير الحكومات وتأثير ذلك وعدم وجود دراسات جدوى لعدد كبير من المشاريع الإقتصادية.

4. دراسة (سعيد، 2003):

هدفت الدراسة إلى تحليل وإيجاد نموذج قياسي لتحليل أثر الضرائب على الإيرادات العامة للدولة، وقد تم تقدير الإيرادات الضريبية المباشرة باستخدام النماذج القياسية بتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على الإيرادات الضريبية المباشرة عن طريق نموذج الدخل القومي نسبة لطبيعة المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج وهي الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، الإستهلاك والإستثمار والضرائب بسلسلة زمنية للفترة (1980-1998). إتمدت الدراسة على تقدير النموذج القياسي المقترح بطريقتين - طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. وخلصت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك من خلال الآثار المترتبة على النفقات العامة في مختلف المجالات وبالتالي تؤدي إلى زيادة حصة الصادرات، يكشف تحليل نفقات الحكومة وإيراداتها عن دور الحكومة في حياة المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً كما يكشف مدى تأثير الحكومة على القطاع الخاص وعن درجة تدخل الدولة في توزيع الدخل و توجد أهمية كبيرة لتقدير الدخل القومي حتي يمكن الوقوف على مدى نشاط الدولة الإقتصادي والإتجاه الذي تسير فيه.

5. دراسة (الزبير، 2004):

هدفت الدراسة إلى معرفة دور السياسة المالية وتحديد أهم الأطر المناسبة لتخصيص الموارد بشكل يتوافق مع برامج التنمية الاقتصادية وذلك عبر دراسة الأدوات الأساسية المتوفرة

للدولة والمتمثلة في السياسة الضريبية والإنفاقية والدخل والثروة في السودان خلال الفترة (1997-2001). إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإقتصاد السوداني مثله مثل الدول النامية ذات المستوى المماثل لضعف مساهمة الضرائب في الناتج القومي الإجمالي وفي نفس الوقت تعتمد الدولة على الضرائب الغير مباشرة وذلك لضعف مستوى دخل الفرد بشكل عام مما يؤدي إلى إنخفاض مستويات الإدخار، تؤثر الضرائب المباشرة على المستوى العام للأسعار وذلك بما تحدثه من آثار انكماشية إذ يترتب على تحصيلها إقتطاع جزء من دخول الأفراد مما يطرحهم إلى تخفيض طلباتهم علي السلع ومن ثم يميل المستوى العام نحو الإنخفاض، إن الضرائب المباشرة تقلل من المكاسب أو دخل العناصر بينما تزيد الضرائب غير المباشرة من الأسعار الإجمالية مؤثرة بذلك على إستعمالات القطاع العائلي.

6. دراسة (حمد، 2004):

هدفت الدراسة إلى تناول ميزان المدفوعات والسياسات المالية والنقدية وأدوات وفعاليات هذه السياسات ودورها في الموازنة العامة والتطورات الإقتصادية في السودان والإيرادات العامة والمصروفات والموازنة العامة وأهم السياسات المالية وسياسة الإحتياطي النقدي وسياسة هوامش الأرباح والسياسة الإقطاعية للتمويل وشهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وأثر سياسات صندوق النقد على بند المدفوعات السوداني وإختيار العلاقة بين السياسات المالية والنقدية وإختلاف ميزان المدفوعات والقطاع الإنتاجي في السودان من القطاع الزراعي والصناعي. إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى أن إفرازات الأنظمة التي حكمت السودان والسياسات التي تتبعها أثرت على القطاع الخاص وأدخلت النشاط الاقتصادي

التجاري في تجربة قاسية وتحديد سقفات الأسعار للسلع والتحكم في سقفات الأرباح ومراقبة التحويلات للعملات الأجنبية أدى إلى ضعف الإنتاج وعمليات التصدير وعجز في ميزان المدفوعات في السودان، إرتفاع أسعار الواردات إلى السودان في معظم دول المنشأ خاصة البترول والمدخلات الزراعية أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات، المشروعات غير المدروسة اقتصادياً وفنياً أدت إلى تراكم الديون الخارجية، إعتقاد السودان على المحاصيل الزراعية في التصدير أثر سلباً على حجم الصادرات مما انعكس سلباً على ميزان المدفوعات، تدهور البنيات التحتية والتي تراعي فيها الصيانات الدورية وكذلك السياسات التسويقية لم تكن منصفة للمنتجين كما أن قيام الحكومة بممارسة الإستدانة في الحصار المصرفي أو تسهيل الأرصدة الأجنبية بهدف معالجة مشاكل عجز الموازنة العامة ساعد على إرتفاع معدلات التضخم و تدهور القطاع الإنتاجي بصفة عامة في السودان وذلك لتدهور القطاع الزراعي والصناعي بسبب عدم وضوح السياسة الزراعية وضعف التمويل وعدم توفير مدخلات الإنتاج وتدهور البنيات التحتية وفقد السودان للأسواق الخارجية والمناخ الإستثماري غير المؤاتي وضعف المكون الأجنبي ومشاكل الكهرباء وغيره.

- معدلات التضخم العالية أثرت على تكلفة الإنتاج وبالتالي أدت إلى ضعف القدرة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية وكذلك أسعار الصرف غير الواقعية مما أثر على ميزان المدفوعات، تزايدت المصروفات العامة نظراً للصرف خارج الميزانية على الدفاع والأمن ولدعم بعض السلع الضرورية مثل البترول الخبز والسكر و انتهجت في تلك الفترة بعض السياسات الإصلاحية في مجال السياسات المالية مثل إلغاء الدعم على المواد البترولية، وإيقاف إصدار الإعفاءات الضريبية، تنظيم مشتريات العربات الحكومية وإلغاء التحويل بالصرف في الإيرادات دون الرجوع لوزارة المالية، وإجبار كل الوحدات الحكومية على التأكد في دخول

المتعاملين معها تحت مظلة الضريبة من خلال إبراز شهادات خلو الطرف من الضرائب سارية المفعول من المصارف دون الرجوع لوزارة المالية. وتأكد من قفل ومراجعة الحسابات الختامية والحد من سفر العاملين إلى الخارج على نفقة الدولة وتجديد أولويات الصرف على بعض مشاريع التنمية دون المشاريع الأخرى والمواقف السياسية للسودان من حرب الخليج أثرت على نفقات العون الخارجي وهذا أضعف حجم المكون الأجنبي، مما أثر سلباً على إستيراد المدخلات الإنتاجية وأضعف الصادرات مما أثر أيضاً على ميزان المدفوعات.

- سياسات التحرير الاقتصادي قد ركزت بصورة أساسية على الإصلاحات الهيكلية ولم تراعي إستصحاب سياسات مالية ونقدية متدفقة من تلك الإصلاحات مما ترتب على ذلك ضغوط في الحساب الجاري وضمور في التدفقات مما أثر في توفر العملات الأجنبية وعجز في سداد الدفعيات المستحقة للبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي.

7. دراسة (حسين، 2005):

هدفت الدراسة لإبراز المشاكل التي يتأثر بها الإقتصاد السوداني والضغوط التي يتعرض لها في الإنتاج والإستثمار وعرض الآثار الاقتصادية للضرائب غير المباشرة في ظل التحديات العالمية الاقتصادية ووضع رؤية مستقبلية لنظام الضرائب غير المباشرة في ظل التحديات العالمية الاقتصادية. إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة على أن غالبية إيرادات الضرائب تأتي من التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلا إن هنالك أنواع أخرى من إيرادات الضرائب غير المباشرة بدأت تنافس وتشارك بنصيب وافر في إيرادات الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج والضريبة على القيمة المضافة ورغم الأهمية

الإقتصادية الكبرى للضرائب الغير مباشرة في السودان إلا إن الطاقة الضريبية للضرائب بصفة عامة والضرائب الغير مباشرة بصفة خاصة متدنية وضعيفة.

8. دراسة (سيد أحمد، 2005):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية سعر الصرف والتأثير الذي يتركه على ميزان مدفوعات السودان. إعتمدت الدراسة على النهج الوصفي التحليلي. وخلصت على أن إنتهاج سياسة معينة تتبعها الدولة له ما يبرره إقتصادياً ونسبة لظروف خاصة تمر بها الدولة وبالتالي الموازنة العامة في ظل تعدد أسعار سعر الصرف تكون أفضل حالاً منها في حالة إتباع الدولة لسياسة التخفيض أو تعويم أو ثبات سعر الصرف خاصة كما توصلت على إن صندوق النقد الدولي قد فشل في تحقيق هدف تثبيت سعر الصرف في الدول النامية.

9. دراسة (محمد، 2008):

هدفت الدراسة إلى تقديم دليل علمي لتحديد إتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الضريبية في السودان خلال الفترة (1970-2004) إعتمدت الدراسة على نموذج قرنجر ألسبي (1969) لمعرفة نمط وطبيعة العلاقة السببية بين المتغيرات قيد الدراسة وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ذات إتجاه واحد تجري من النفقات الحكومية للضريبية، وإن النمو المضطرد للإنفاق الحكومي في السودان هو أحد أسباب العجز مما يدل على إن العجز الحكومي متوقف على هيكلية كل من الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية.

10. دراسة (الشيخ، 2009):

هدفت الدراسة الى معرفة دور السياسات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان (1986- 2005). إتمدت الدراسة على أسلوب التحليل بالإحصاء الوصفي والإنحدار الخطي. وخلصت على أن الضرائب غير المباشرة تمثل مصدراً مهماً لتمويل التنمية الاقتصادية في السودان بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة، وأن مرونة الضرائب غير المباشرة أكبر بكثير من مرونة الضرائب المباشرة وإرتباط الضرائب غير المباشرة بالنتائج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من الضرائب المباشرة مما يجعلها أداة أكثر فعالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أن درجة إستجابة الناتج المحلي الإجمالي للتغير مع الضرائب غير المباشرة أقوى منه مع المباشرة، درجة إستجابة معدلات التضخم للزيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة عالية جداً، مما يعني أن السياسة الضريبية المتبعة خلال فترة الدراسة تؤدي لإحداث عدم الاستقرار الاقتصادي.

11. دراسة (يوسف، أحمد 2015م):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السياسة المالية على الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان من خلال أدواتها الرئيسيتين، الضرائب والإنفاق العام في الفترة (1980-2011 م). وإتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل القياسي تحديداً طريقة المربعات الصغرى العادية OLS من خلال برنامج E-views. خلصت الدراسة إلى أن الضرائب قد لعبت دوراً بارزاً في التقليل من حجم العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان خلال فترة الدراسة، أما الإنفاق العام فقد أسهم بشكل مقدراً في زيادة العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان خلال نفس الفترة. وأخيراً تشير الدراسة إلى أن السياسة المالية خلال فترة

الدراسة قد مارست دوراً بارزاً في التقليل من حدة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في السودان.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يكمن في الآتي :

أولاً : الفترة التي استندت عليها الدراسة الحالية هي فترة طويلة نسبياً (24 سنة)، وهذه الفترة تتضمن معظم الفترات التي شهدت تغيرات في السياسات الاقتصادية في السوداني وخاصة السياسة المالية.

ثانياً: كما تكمن ميزة الدراسة الحالية في استخدام أهم أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الضرائب والإنفاق الحكومي في آن واحد لاختبار الفرضيات التي لم تستخدمها الدراسات المذكورة آنفاً جميعها، مما يجعل نتائج البحث الحالي ذات موثوقية كبيرة في تبيان دور السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

ثالثاً: معظم الدراسات السابقة ركزت في تأثير الضرائب على متغير أو متغيرين متجاهلة المتغيرات الأخرى بينما هذه الدراسة شملت ادوات السياسة المالية (الضرائب والإنفاق الحكومي) واثرها على أهم اربعة متغيرات كلية.

رابعاً: كما أن الدراسة الحالية استخدمت منهجية حديثة نسبياً مقارنة مع المنهجيات المستخدمة في الدراسات السابقة تمثلت في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

الفصل الرابع

المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان (1992م-2015م)

الفصل الرابع

المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان (1992م-2015م)

1.4 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (1992م-2015م):

يعرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أنه القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع الإقتصادي المحلي خلال فترة زمنية (سنة) (شامية وآخرون، 2010م). يتبع السودان عند إعداد بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طريقة القيمة المضافة حيث يتم تجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع إستبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية (تقارير بنك السودان).

تعتبر الزراعة من أهم المصادر التي تدعم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السودان ففي العام 1997م بذلت الحكومة المركزية جهداً مقدراً لتحسين الأداء الإقتصادي وذلك من خلال إهتمامها ودعمها للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، حيث أصبح إعتماده على القطاع الزراعي كقطاع أساسي من باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى وهذا يوضح ضعف هيكل الإقتصاد السوداني، تواصل زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 1998م وجاءت هذه الزيادة لتحسن أداء قطاع الثروة الحيوانية. أما في الفترة من العام 1999م فقد تم تصدير البترول والذي ساهم بدرجة كبيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ووصل في العام 2000م إلى 14.67 مليون جنيه مقارنة بعام 1999م والذي بلغ 13.54 مليون جنيه.

اما في العام 2001م وحتى 2005م فقد شهدت هذه الفترة زيادات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك بسبب الإستقرار الذي شهدته بعض القطاعات الداعمة للإقتصاد الكلي كقطاع الصناعة والثروة الحيوانية وقطاع الطاقة كذلك رقم تذبذب معدلات هطول الأمطار من

عام لآخر. الجدول أدناه يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للخمس سنوات من 2001م وحتى 2005م.

جدول رقم (5.4) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (2001-2005م) بملايين الجنيهات

البيان	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م
الناتج المحلي لإجمالي الحقيقي	16.26	17.23	18.32	19.25	20.43

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان، مجلة المصرفي للفترة 2001-2005م

في العام 2005م تم توقيع إتفاقية الخرطوم للسلام والذي أدى إلى إستقرار بعض مناطق الإنتاج التي كانت متأثرة بالحرب مما ساهم في زيادة مساهمة قطاع الزراعة والصناعة خلال السنوات التي أعقبت هذه الإتفاقية والتي إنعكست على مجمل النشاط الإقتصادي للدولة ففي الفترة من 2006م وحتى 2010م حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادات متتالية خلال هذه السنوات كما أن زيادة حجم التمويل الممنوح للقطاعات الإنتاجية ساهمت في زيادة الإنتاج كما ساهمت صادرات النفط بنسبة مقدرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. الجدول أدناه يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة من 2006م وحتى العام 2010م.

جدول رقم (6.4) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (2006-2010م) بملايين الجنيهات

البيان	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
الناتج المحلي لإجمالي الحقيقي	22.35	22.9	23.4	24.9	27.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان للفترة 2006-2010م.

من بيانات الجدول يلاحظ رقم تذبذب بعض القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلا أن هنالك زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة من 22.35 مليون جنيه في العام 2006م إلى 27.1 مليون جنيه في العام 2010م وتعود هذه

الزيادة إلى زيادة مساهمة قطاع المعادن خاصة التعدين الأهلي بالإضافة إلى إزدياد كميات النفط المصدرة وكذلك الإستقرار الأمني الذي ساهم في زيادة الرقعة الزراعية في بعض المناطق. الجدول أدناه يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة من 2011م وحتى 2014م ، في العام 2010م تم إنفصال جنوب السودان تمخض عن هذا الانفصال خروج جزء كبير من عائدات البترول الأمر الذي أثر تأثيراً مباشراً على حجم النشاط الاقتصادي مما إدى إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 27.1 مليون جنيه في العام 2010م إلى 27 مليون جنيه في العام 2011م .

قامت الدولة بعمل البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي في السودان 2012-2014م حيث بدأ الإقتصاد السوداني في التعافي وتحققت إنجازات كبيرة في مشروعات التنمية خاصة في مجالات الطرق والكهرباء والإتصالات، السدود. كما حدثت طفرات في كثير من المشاريع الصناعية من أهمها الأسمنت ومواد البناء الأخرى وتتضح هذه الإنجازات من خلال المؤشرات الكلية لأداء الإقتصاد الكلي خلال العشر سنوات السابقة جميع هذه الأسباب ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة من 2012م إلى 2015م.

جدول رقم (7.4) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (2011-2015م) بملايين الجنيهات

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	27.00	27.3	28.06	29. 30	30.50

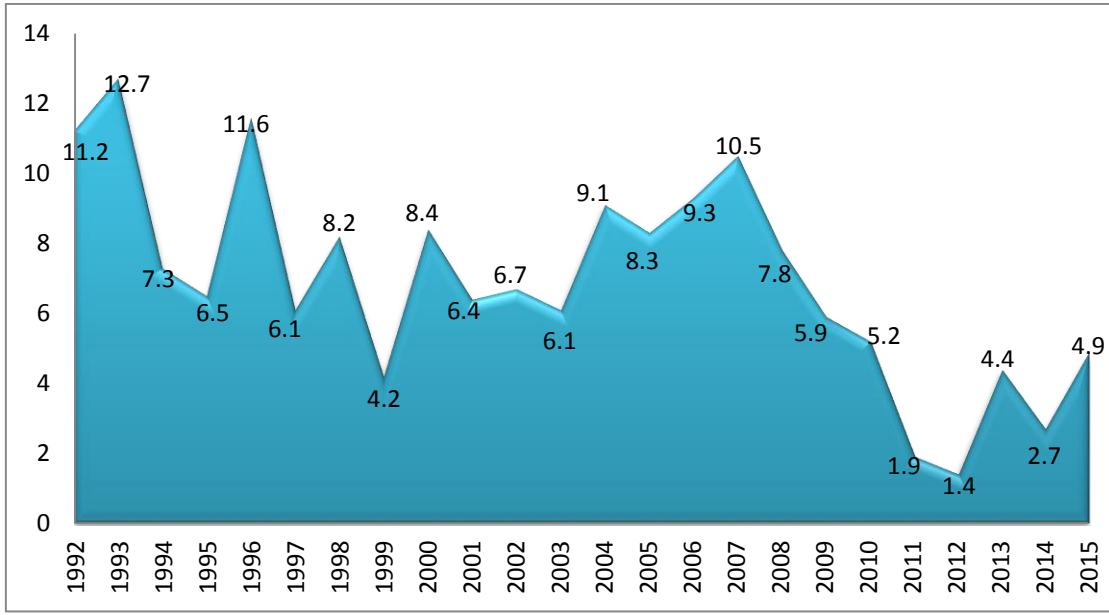
المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان للفترة 2011م-2014م.

جدول رقم (8.4) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1992-2015)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
1992	318.59	11.2	2004	849.29	9.1
1993	254.55	12.7	2005	975.72	8.3
1994	235.40	7.5	2006	1,048.42	9.3
1995	307.96	6.5	2007	1,140.18	10.5
1996	379.78	11.6	2008	1,117.65	7.8
1997	393.98	6.1	2009	1,116.33	5.9
1998	451.26	8.2	2010	1,060.16	5.2
1999	468.15	4.2	2011	1,026.33	1.9
2000	542.24	8.4	2012	926.23	1.4
2001	625.23	6.4	2013	919.29	4.4
2002	686.92	6.7	2014	1,079.34	2.7
2003	772.26	6.1	2015	1,227.00	4.9

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، أعداد مختلفة، (1992م-2015م).

الشكل رقم (1.4)



إتجاه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1992م-2015م).

المصدر: أعداد الباحث من الجدول رقم (8.4).

يتضح من الشكل أعلاه أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إنخفض من 6.5 % عام 2002 إلى 6.1 % في عام 2003م وذلك بسبب انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي بصورة أساسية ولكنه زاد عام 2004 إلى 9.1 % بسبب نمو معظم القطاعات ما عدا الزراعة والصناعة التحويلية، ولكنه انخفض للمرة الثانية في عام 2005 إلى 8.3 % وذلك بسبب انخفاض معدل نمو القطاع الصناعي من 31.5 % إلى 7.8 %. كما نلاحظ هنالك ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 8.3 % عام 2005م إلى 9.3 % في عام 2006 ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو القطاع الزراعي من 7.2 % إلى 8.3 % والقطاع الصناعي من 7.6 % إلى 9 % والقطاع الخدمي من 9.8 % إلى 10.8 %، كما أنه واصل الارتفاع في عام 2007م وذلك بسبب إرتفاع معدل نمو القطاع الصناعي من 12.5 % إلى 22.8 %، إلا أنه سجل انخفاض ملحوظ في عام 2008م حيث وصل إلى 7.8 % ويرجع ذلك لانخفاض معدل نمو القطاع

الصناعي من 32.2% إلى 0.8% من الملاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الاجالي الحقيقي أصبح يتأرجح بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى ويرجع كل ذلك لتذبذب نمو القطاعات الأخرى ولكن الانخفاض الحاد الذي سجله معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 1.9% في عام 2011 إلى 1.4% في عام 2012 نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان وخروج معظم حقول النفط من دائرة الإنتاج وارتفع إلى 4.4% في عام 2013م نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاعي الصناعي من سالب 12.2% في عام 2012م إلى 10.4% في عام 2013 وإنخفض إلى 2.7% في عام 2014 نسبة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني من 4.0% إلى سالب 4.1% وارتفع إلى 4.9% في عام 2015م ويعزى ذلك لارتفاع معدلات نمو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات.

2.4 معدلات التضخم في السودان (1992م-2015م)

التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية تتميز بالارتفاع المستمر والمتصاعد في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة طويلة نسبياً (محمد ، 2008م). كما توضح نشرة المعلومات التي يصدرها بنك السودان أن التوسع النقدي في ضخ السيولة، وتسهيل السياسة النقدية، وانخفاض سعر العملة الوطنية، تعد جميعها أهم مصادر التضخم في السودان بالإضافة إلى التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأرقام القياسية لأسعار المنتج والرقم القياسي الضمني (يوسف، 2008م). إن أهم مؤثر على معدلات التضخم هو أداء الميزانية العامة خاصة عجز الميزانية ومصادر تمويله، فاللجوء الى الاستدانة من النظام المصرفي أو تسهيل الأرصدة الأجنبية، بهدف تمويل عجز الميزانية يشكل المصدر الرئيسي لمعدلات التضخم العالية (عثمان، 2001م).

جدول رقم (9.4) معدل التضخم في السودان (1992-2015)

العام	معدل التضخم	العام	معدل التضخم
1992	117.50	2004	8.46
1993	101.30	2005	8.50
1994	115.40	2006	7.2
1995	68.40	2007	8.08
1996	132.70	2008	14.28
1997	47.70	2009	11.20
1998	17.10	2010	13.00
1999	16.00	2011	18.00
2000	8.00	2012	35.10
2001	4.9	2013	37.10
2002	8.30	2014	36.90
2003	7.70	2015	17.70

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي - مجلة المصرفي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات التضخم أخذت في التصاعد من 1990م الى عام 1996م ففي أكتوبر 1991م تم إلغاء الدعم على السكر كما تم إنقاص الدعم على المنتجات البترولية مما أدى إلى إرتفاع معدل التضخم من 43.3% في عام 1989م الى 120.4% في عام 1991م. ووفقاً لسياسة التحرير الاقتصادي عام 1992م تم التحرير الكامل لكل الأسعار وهوامش الربح كما تم إلغاء أنواع النظم التحكمية على الواردات والصادرات وقد أفرزت هذه السياسات زيادات كبيرة في أسعار مختلف السلع في الإقتصاد الأمر الذي يلخصه إرتفاع معدل التضخم إلى 117.50 (على ، 1993م). ثم أخذت معدلات التضخم في التصاعد الى أن بلغ المعدل 132.70 بنهاية عام 1996م مما يشير للتدهور المتسارع والمستمر في الإقتصاد

ولازم هذا التصاعد المستمر في معدلات التضخم التوسع المستمر في عجز الميزانية العامة وتمويله من النظام المصرفي (عثمان، 2001م).

انخفض معدل التضخم في عام 1997م بفضل برنامج عام 1997م الذي استهدف تخفيض الضغوط على الطلب الكلي عن طريق إصلاحات مالية ونقدية لمحاصرة التضخم وإيقاف الإنفلات والتذبذب في سعر الصرف وتخفيض العجز في الحساب الجاري والخارجي لذا فقد اعتمدت برامج عامي 1996م، 1997م على سياسات مالية ونقدية، بناءً على ماتحقق من إستقرار في الاقتصاد الكلي والتوازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال عام 1998م حيث انحسر التضخم وتراجع معدله إلى 17% واستقر نظام سعر الصرف مع توحيده وانتهى تعدد الاسعار في اكتوبر 1998م (عثمان، 2001م).

ثم تواصل الإنخفاض في معدلات التضخم حيث بلغ حوالي 16 % في عام 1999م وفي عام 2000م بلغ معدل التضخم 8 % وفي عام 2001م وصل إلى 4.9% أما في الأعوام 2002م، 2003م، 2004م، 2005م فقد إرتفع المعدل إلى 8.4 والذي أصبح المتوسط يشكل ما يقارب 8.24% حتى عام 2006م وتعزى هذه النسبة الكبيرة في الانخفاض الى تطبيق البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي للفترة 1997-1999م.

أن التنسيق بين السياسات أدى إلى تخفيض التضخم إلى رقم أحادي منذ عام 2000-2007م حيث بلغ متوسط 7.46% وذلك لاتخاذ عدة تدابير أهمها:

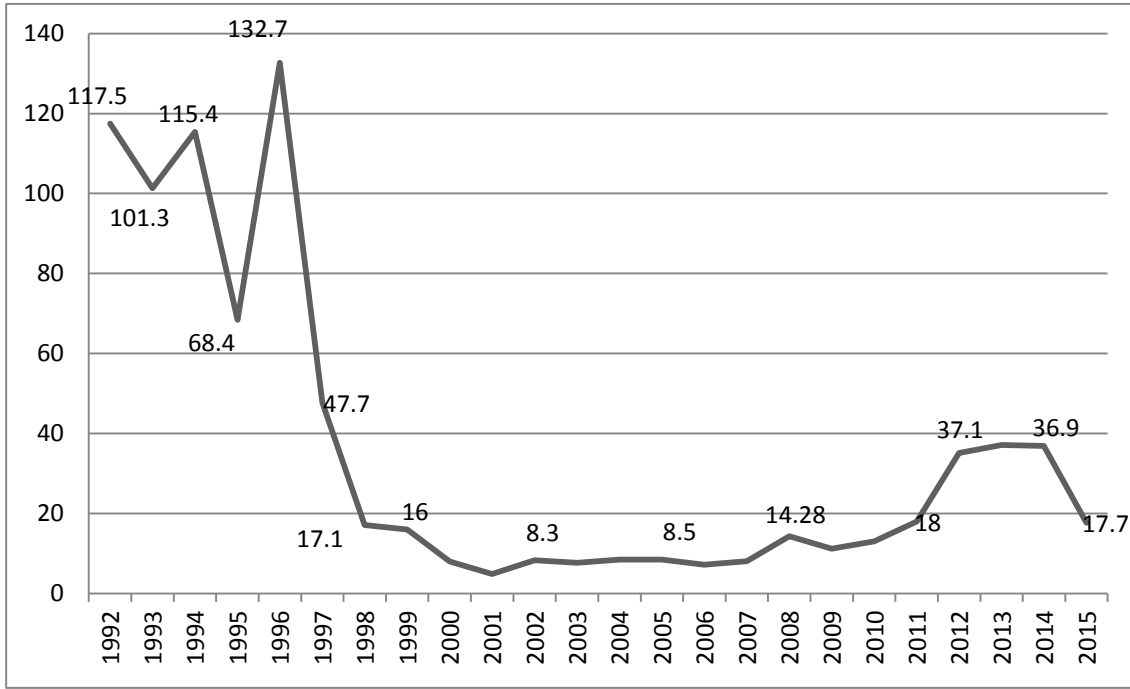
- الاستمرار في سياسة ترشيد الطلب الكلي، الاستمرار في سياسات جانب العرض، ضبط نمو عرض النقود في حدود معقولة، المحافظة على إستقرار سعر الصرف، الاستمرار في تمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية والإعتماد على شهادات المشاركة الحكومية (شهامه، الصكوك) كأدوات لإدارة وضبط السيولة (يوسف، 2008م).

- هدفت السياسات النقدية والتمويلية للعام 2007م في المحافظة على معدل تضخم في حدود 8% في المتوسط وذلك بإستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود قدره 24% والعمل على إستقرار مرونة سعر الصرف، إرتفع معدل التضخم في عام 2007م الى 8.1% مقارنة بعام 2006م حيث كان 7.2% وهذا الإرتفاع نتيجة لأرتفاع عرض النقود من 117871.8 بنهاية عام 2006م الى 19714.6 في عام 2007م بمعدل نمو 10.3% وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في كلٍ من وسائل الدفع الجارية بمبلغ 850.5 مليون جنيه وشبه النقود بمبلغ 992,31 مليون جنيه (بنك السودان، 2007م).

- إتجه السودان إلى إجراء معالجات في السياسة المالية والنقدية لخفض التضخم ولإرتفاع الأسعار المتزايد مما أدى لخفض التضخم من 14.3 في عام 2008م إلى 11.2 في عام 2009م، ومن ثم بدأ معدل التضخم في الإرتفاع للمرة الثانية في عام 2011م حيث بلغ 18.0% وفي عام 2012م بلغ 35.10 وفي عام 2013م بلغ 37.10 وفي عام 2014م بلغ 36.90 وذلك لعدة أسباب أهمها:

- تباطؤ في نمو الإقتصاد السوداني متأثراً بالآثار السالبة للأزمة العالمية وإرتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية مما أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم، التأثير بتداعيات الآثار السالبة لإنفصال الجنوب عن الدولة الأم، إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية الذي إنعكس على إرتفاع أسعار الواردات، إرتفاع الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات والتي يشكل وزنها حوالي 53% من إجمالي السلع، إرتفاع مجموعات التعليم والملابس والأثاث المنزلية.

شكل رقم (2.3)



إتجاه معدل التضخم في السودان (1992م - 2015م)

المصدر: اعداد الباحث من الجدول رقم (9.4)

نلاحظ من الشكل أعلاه إن معدلات التضخم متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض وذلك خلال الأعوام 1992 و 1993 و 1994 و 1995 و 1996 ويعزى هذا التآرجح إلى التحولات الكبيرة والسريعة في السياسات الاقتصادية الكلية التي شهدتها تلك الفترة وانعكاساتها وإفرازاتها المختلفة وبالتالي كانت استجابة القطاعات المختلفة متذبذبة خلال الفترة (1996-2001) أخذت معدلات التضخم في الانخفاض المتتالي حتى وصلت إلى 4.9% بنهاية ديسمبر 2001 ويعود ذلك أساسا للدخول في برامج الإصلاح المالي والنقدي والتخطيط المسبق للبرامج الاقتصادية طويلة وقصيرة المدى، بجانب التنسيق الكبير الذي شهدته السياسات الاقتصادية الكلية بشقيها المالي والنقدي.

وتسجل قراءة معدلات التضخم في الأعوام من 2002م حتي عام 2010 على التوالي نسب متأرجحة بين الزيادة والنقصان الطفيفين حتى استقر معدل التضخم في عام 2010 عند 13%، بدأ في الزيادة على نطاق واسع منذ عام 2011م حيث شهدت الأسعار في السودان ارتفاعاً حاداً منذ انفصال الجنوب 2011، إذ استأثرت دولة جنوب السودان بحوالي ثلثي إنتاج البلاد من النفط الذي يمثل المصدر الرئيس للعملة الأجنبية التي تستخدم في دعم الجنيه السوداني وسداد قيمة صادرات الغذاء وغيره من السلع الأساسية إذ وصل معدل التضخم 18% كأعلى نسبة مقارنة بالأعوام من 2002 حتي 2010م. كما نلاحظ ارتفاع معدل التضخم للمرة الثانية في عام 2012 إذ وصل إلى 35.1% مقارنة بالأعوام السابقة وكان خفض الدعم على الوقود في عام 2013 من العوامل التي زادت من ضغوط تضخم الأسعار، إلا أن أثر هذا الخفض بدأ في الانحسار إذ انخفض معدل التضخم في عام 2014م إلى 36.9% وفي عام 2015م انخفض إلى 17.7% ويرجع ذلك لاستفادة السودان في الفترة الأخيرة من تراجع أسعار النفط مثلها مثل باقي الدول المستوردة، إذ تشهد الأسعار العالمية هبوطاً بنحو 50 في المئة في عام 2014 و2015م.

3.4 سعر صرف الجنيه السوداني (1992م-2015م)

1.3.4 مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر العملة لدولة ما مقارنة مع سعر العملة لدولة أخرى (الرفاعي، 2002م). ويعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية (سلفادور، 1975 م).

لقد شهد الإقتصاد السوداني خلال عقدي السبعينات والثمانينات وجزء من التسعينات تدهوراً كبيراً في قيمة العملة الوطنية وعدم إستقرار في نظام سعر الصرف والسياسات المتعلقة به (عثمان، 2001م).

2.3.4 كيفية تحديد سعر الصرف:

كان يتم تحديد سعر الصرف في السودان في السوق الموازي بواسطة بنك السودان مباشرة أو بواسطة لجنة تسمى بصرفات البنوك المعتمدة خلال الفترة (1994م - 1997م)، تم تحديد سعر الصرف بصرفات البنوك المعتمدة منذ عام (1994م)، وكذلك بالصرفات التي منحت ترخيص لمزاولة العمل خلال الفترة (1981م - 1996م) فقد ظل يتم تحديده بحرية وفقاً لقوى العرض والطلب على النقد الأجنبي.

أما في إطار سياسة التحرير المعلنة بالنسبة لسعر الصرف في السوق الموازي غير الرسمي أو السوق الأسود فإنه يتم وفقاً لقوى العرض والطلب بالإضافة إلى تدخل عنصر المضاربة في النقد الأجنبي (مجلة المصرفي العدد التاسع، 1996م). يتضح من الجدول أدناه سعر صرف الجنيه (1992-2015م).

جدول رقم (10.4) أسعار سعر صرف الجنيه السوداني (1992-2015)

العام	سعر الصرف (الدولار مقابل الجنيه)	العام	سعر الصرف (الدولار مقابل الجنيه)
1992	0.13	2004	2.51
1993	0.22	2005	2.31
1994	0.40	2006	2.01
1995	0.84	2007	2.05
1996	1.46	2008	2.18
1997	1.71	2009	2.24
1998	2.37	2010	2.50
1999	2.58	2011	2.68
2000	2.57	2012	3.57
2001	2.61	2013	4.75
2002	2.62	2014	5.73
2003	2.60	2015	6.04

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، أعداد مختلفة، (1992م - 2015م).

شهدت فترة التحرير الإقتصادي إتباع نظام سعر الصرف العائم، وتم إلغاء السوقين الرسمي والموازي وإستعويض عنهما بسوق حرة موحدة للتعامل في النقد الأجنبي. فكان التخفيض في عام 1991م بنسبة 200% للسعر الرسمي، وتواصل حتى وصلت نسبة الإنخفاض 87% في عام 1993م وذلك نسبة إلى توقف المساعدات الخارجية، إستمرار إستدانة الحكومة من البنك المركزي لمقابلة عجز الموازنة، بالإضافة لإعلان سياسة التحرير الإقتصادي في فبراير 1992م.

إنخفاض سعر الصرف نفسه ساهم في إرتفاع أسعار مدخلات إنتاج الصادر مما زاد من تكلفتها وعدم المقدرة على التنافس الخارجي في تلك الفترة (يوسف، 2008م).

وفي عامي 1995م/1996م لم يطرأ جديد على الإطار العام لسياسات سعر الصرف إلا أن عام 1995م قد شهد مولد صرافات النقد من جديد، وأصبح السعر الترجيحي لبنك السودان يحسب من الأسعار اليومية للبنوك التجارية وصرافات النقد الأجنبي المصرح بها (محمد، 1996م).

تم إعتقاد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف خلال الفترة (1997-2001م). ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر رسمي تتخذه الدولة للتغيير في قيمة عملتها حسب التطورات ، تم السماح للبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف بناءً على قوى السوق من عرض وطلب للعملات الأجنبية. أيضاً في عام 1997م تم تصميم برنامج استهدف تخفيض الضغوط على الطلب الكلي عن طريق إصلاحات مالية ونقدية لمحاصرة التضخم وإيقاف الإنفلات والتذبذب في سعر الصرف، وتخفيض العجز في الحساب الجاري والخارجي (عثمان، 2001م).

لإستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي في السودان فقد تم في مارس 1998م إلغاء لجنة سعر الصرف، وأصبحت لصرافات النقد الأجنبي العاملة مطلق الحرية في تحديد أسعار الشراء والبيع بالنسبة لها. وقد شهد سعر الصرف في الأعوام 1999م/2000م استقرار كبير في حدود 260 جنية للدولار في المتوسط (وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، 2001م). أما في أعوام (2002م-2004م)، فقد طبق نظام سعر الصرف المرن المدار (المصرفي ، العدد 58 ، 2010م) .

بعد ذلك تم تطبيق سياسات نقدية وتمويلية ومالية وقد كانت متسقة ومنسجمة للموجهات الأساسية لسياسة النقد الأجنبي في السودان، وأدى ذلك لسعر صرف موحد ومستقر خلال الفترة (2001م-2005م)، وتلاشت الفجوة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي، وقوى موقف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لفائض العملات الحرة الذي حققه صادر البترول، حيث بلغ سعر الصرف 2450 في عام 2005م مقارنة بـ 2570 في عام 2004م، أي إنخفاض بنسبة تكاد تعادل 5%، بينما إتجه أن يكون مستقراً في عام 2006م حيث بلغ 2450 جنية سوداني/الدولار الأمريكي (يوسف، 2008م).

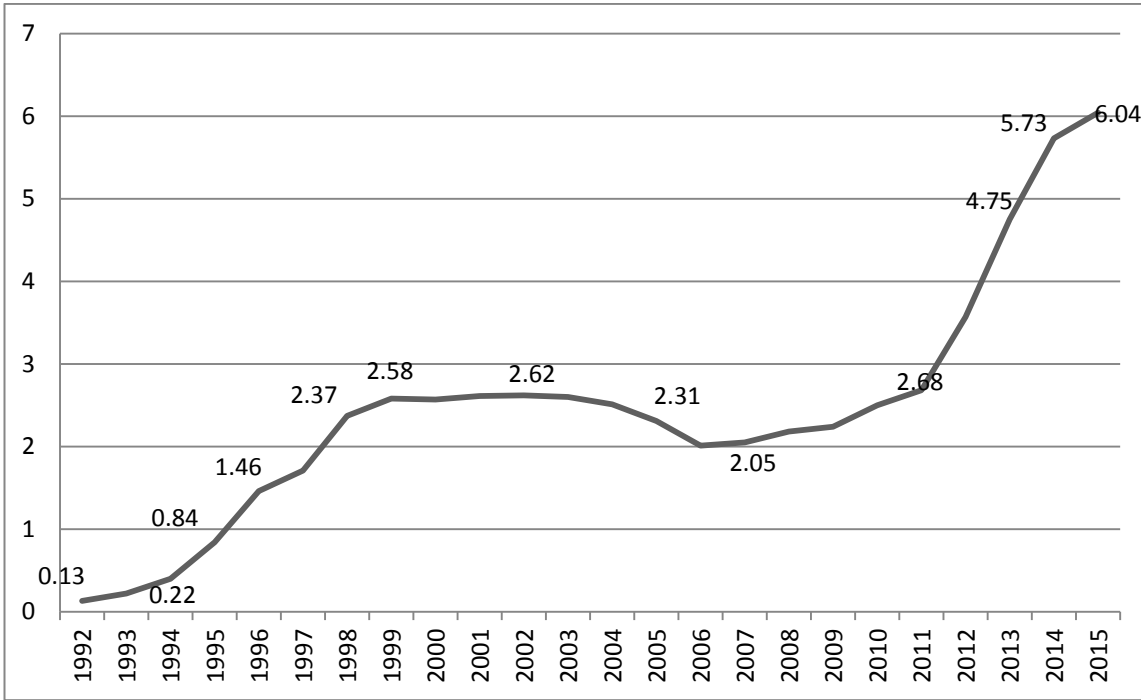
تأثر سعر الصرف بالأزمة المالية العالمية التي بدأت تداعياتها تظهر إعتباراً من العام 2007م، حيث بدأت الضغوط على سعر الصرف نتيجة لإنخفاض الضغوط الخارجية وبعد ذلك ظهرت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي (المصرفي العدد 58، 2010م).

تم تصميم سياسة نقدية وتمويلية للعام 2007م هدفت في العمل على إستقرار ومرونة سعر الصرف، التي إنعكست في الأعوام 2008م، 2009م، 2010م، 2011م، والتي كانت على التوالي 2091، 2325، 2700، 2750 (بنك السودان، 2007م).

يمثل سعر الصرف الاسمي أهم التحديات التي ستواجه الاقتصاد السوداني في فترة ما بعد الانفصال، في الوقت الراهن هناك ضغوط حقيقية على سعر الصرف، وأهم دلالات ذلك تتمثل في الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازي والذي تخطى 4.2 جنيه للدولار . وهناك قضية أساسية ترتبط ارتباطاً وطيداً بعملية تحديد سعر الصرف في المدى القصير والبعيد، وهي أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم حسب النتائج التجريبية التي أجريت على إقتصاد السودان. وتشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الداخلي والخارجي.

لتقريب الفارق بين سعر الصرف الرسمي والإسمي وتحديد الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر يسمح لسعر الصرف التحرك فيه في إطار التعويم المدار، إذ لابد من تحليل جانبي العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي ومعرفة حجم الأثر المترتب على صدمة فقدان البترول وتأثيراتها، ومن ثم صياغة رؤية واضحة لكيفية وضع إطار كلي لإدارة سعر الصرف في مرحلة ما بعد إنفصال جنوب السودان (محمد، 2011م).

شكل رقم (3.3)



إتجاه سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار (1992م - 2015م).

المصدر: إعداد الباحث من الجدول رقم (10.4)

يتضح من الشكل أعلاه ان سعر صرف الجنيه السوداني في أحسن حالاته في الفترة من 1992 الى 1995م ولم يتعدى الرقم الواحد الصحيح ويرجع ذلك لاتخاذ الإجراءات الجريئة والحازمة التي تم تنفيذها في برنامج الإنقاذ الثلاثي في مدى قصير وهدفت إلى إزالة التشوهات الهيكلية والخلل في القطاعين المالي والنقدي بصفة أساسية. كما نلاحظ إن قيمة الجنيه السوداني انخفضت مقابل الدولار على الرغم من برنامج عام 1997م والذي يمثل المرحلة الثانية الذي استهدفت فيه تخفيض الضغوط على الطلب الكلي عن طريق إصلاحات مالية ونقدية لمحاصرة التضخم وإيقاف الانفلات والتذبذب في سعر الصرف ، وتخفيض العجز في الحساب الجاري الخارجي إلا إن الجنيه السوداني واصل في الانخفاض حتى وصل إلى 2.58 في عام 1999م، واستقر لفترة طويلة يتأرجح بين 2.5 إلى 2.68 حتى عام 2011م بناء على ما تحقق من استقرار في الاقتصاد الكلي والتوازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية نسبياً

لتزامن السياسة المتبعة وتناغمها بعيداً عن التنافر والتعارض أو التجزئة. إلا إن التدهور الواضح للجنه السوداني بدأ في السنوات الأخيرة ليصل إلى 3.57 في عام 2012 م، ليواصل التدهور والانخفاض ليصل إلى 4.75, 5.73, 6.04 على التوالي في عام 2013، 2014، 2015.

4.4 الميزان التجاري للاقتصاد السوداني(1992م-2015م)

1.4.4 تجارة السودان الخارجية:

شهدت تجارة السودان الخارجية تطوراً ملحوظاً من حيث قيمتها الاجمالية منذ ان تم إعلان سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير 1992 م ، ولقد ادت هذه السياسة إلى نشاط القطاع الخاص في مجال التصدير والاستيراد الا ان تركيبة الصادرات السودانية من مواد أولية في معظمها جعلها عرضة لتقلبات الاسعار العالمية وقد طرأ تغير على الصادرات بدخول البترول ومشتقاته اعتباراً من العام 1999 م (عبدالله، 2010م).

جدول رقم (11.4) الميزان التجاري للاقتصاد السوداني (1998م-2002 م).

البيانات	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م
الصادرات	595.7401	780.08	1806	1697.803	1949.115
الواردات	1924.649	1414.949	1552	1585.465	2446.384
الميزان التجاري	-1328.908	-634.891	253	112.238	-497.269

المصدر: بنك السودان المركزي، الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض العجز في الميزان التجاري إلى 634.9 مليون دولار عام 1998م مقارنة 1328.9 مليون دولار في عام 1998م ويعزى هذا التحسن في الميزان التجاري الى دخول البترول ومشتقاته في قائمة الصادرات السودانية لأول مرة في هذا

العام شهد عام 2000م فائضاً في الميزان التجاري قدره 254 مليون دولار نسبة لظهور البترول ومشتقاته كأحد الصادرات السودانية ولكنه تراجع الى 112.3 مليون دولار في عام 2001م نتيجة لانخفاض عائد الحيوانات الحية واللحوم بينما زادت الواردات من 1552.7 مليون دولار في عام 2000م الى 1585.5 مليون دولار في عام 2001م وفي عام 2002م شهد عجزاً في الميزان التجاري قدره 497.3 مليون دولار اذ زادت الواردات بنسبة 54.3% نظير زيادة الصادرات بنسبة 14.7% ويرجع هذا العجز الى تزايد عدد اجمالي سكان السودان وازدياد برامج التنمية الاقتصادية

2.4.4 محددات الميزان التجاري:

تعرف محددات التبادل التجاري على انها المعدل او النسبة التي تقوم اساسها دول بتصدير كمية معينة من السلع للحصول على كمية من الواردات ولذلك يسمح حدود التبادل بقياس مدى استفادة بلد ما من التجارة الدولية .حدود التبادل السلعي، وهو يعبر عن العلاقة بين اسعار الصادرات والواردات بحيث $PM = 100XT / PX$ (حيث PX هو الرقم القياسي بين الصادرات PM هو الرقم القياسي لاسعار الواردات).

- إذا كانت قيمة (T) اكبر من 100 يعني ذلك تحسن في حدود التبادل بسبب في التحسن النسب لاسعار الصادرات ويصبح البلد يحصل على كميات من الواردات اكبر بنفس حجم صادرات السنة الاساس.

- إذا كانت قيمة (T) اصغر من 100 يعني ذلك تدهور في حدود التبادل التجاري بسبب التدهور النسبي في اسعار الصادرات ويصبح البلد يحصل على كميات اقل بنفس حجم صادرات سنة الاساس (عبدالله، 2010م).

أدت كل هذه السياسات الى تضاعف حجم الصادرات الكلية من 302.3 مليون دولار في عام 1989م - 1949.1 مليون دولار عام 2002م حيث بلغ متوسط مساهمة القطن 15% ، السمسم 12.3%، الصمغ العربي 6% واما متوسط مساهمة البترول فقد بلغت 23% للفترة 89-2002م وقد احدث دخول البترول في صادرات بنسبة 123% في العام 2000م وساهم بنسبة 3.5% و 74.8% ، 81.0% و 77.5% و 80% و 85% ، 90.86% من إجمالي الصادرات خلال السنوات 1990م ، 2000م ، 2001م ، 2002م ، 2003م ، 2004م ، 2005م ، 2006م ، على التوالي.

جدول رقم (12.4) الصادرات والواردات والميزان التجاري (1989م-2006م) مليون دولار

الاعوام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1989	207.7	525.9	318.2-
1990	374	618.4	244.4-
1991	308.7	1250.8	942.2-
1992	221.5	390.3	168.8-
1993	417.3	944.9	527.6
1994	535.6	1059.5	523.9-
1995	555.7	1184.8	629.1-
1996	620.3	1488.3	868-
1997	594.2	1422	827.7-
1998	595.7	1732	1137-
1999	780.1	1253.4	473.3-
2000	1806.7	1366	440.3 -
2001	1699	2025	326.1-
2002	1949	2179	230.1-
2003	2542	2536	6.7-
2004	3777	3586	191.57-
2005	4824	5945	1121.7-
2006	5656	8083	2427-

المصدر: بنك السودان، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية.

من الجدول اعلاه يلاحظ ان الميزان التجاري سجل فائضاً عام 2000م ، 2003، 2004م ، بلغ حوالي 440 ، 6 ، 191 ، مليون دولار امريكي على التوالي وذلك بفضل عائدات البترول الذي ارتفعت اسعاره عالمياً.

3.4.4 إتجاه الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري خلال فترة الدراسة عجزاً مستمراً عدا بعض السنوات القليلة سجل فيها

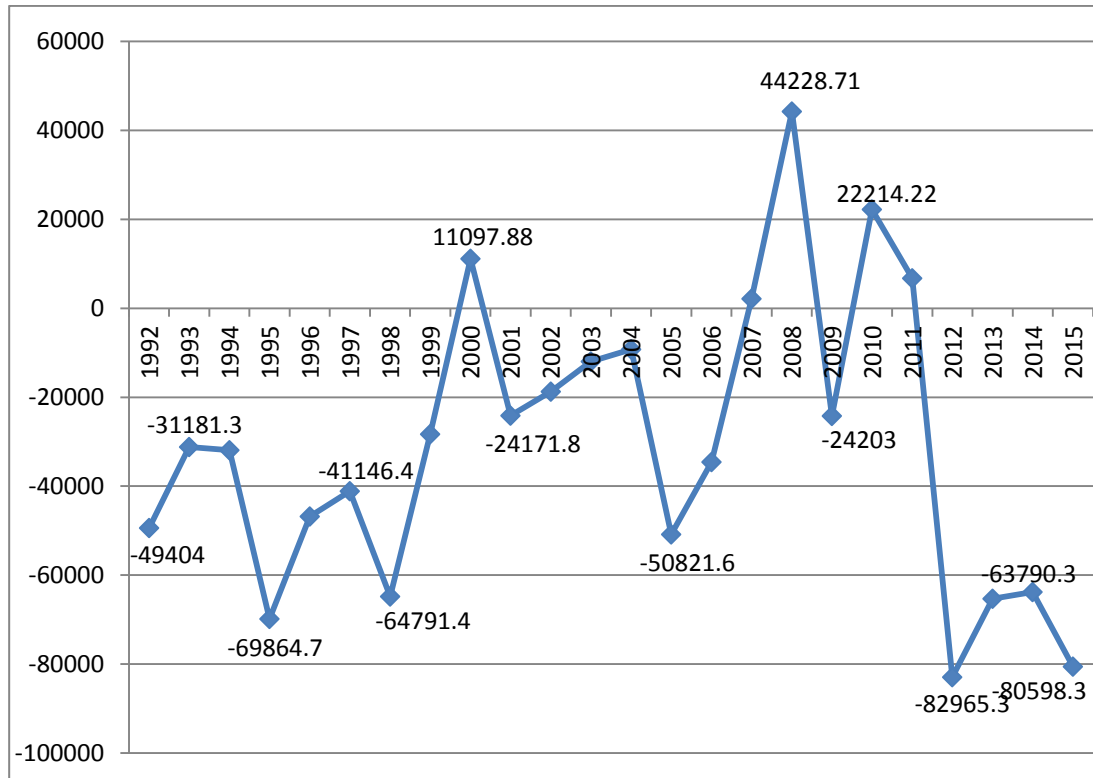
فائضاً ويتضح ذلك من خلال الجدول أدناه :

جدول رقم (13.4) الميزان التجاري للاقتصاد السوداني بملايين الجنيهات (1992-2015)

الميزان التجاري	العام	الميزان التجاري	العام
-9230.31	2004	-49404	1992
-50821.6	2005	-31181.3	1993
-34558.9	2006	-31919.3	1994
62127.7	2007	-69864.7	1995
44228.71	2008	-46789.9	1996
-24203	2009	-41146.4	1997
22214.22	2010	-64791.4	1998
6746.25	2011	-28339.4	1999
-82965.3	2012	11097.88	2000
-65324.7	2013	-24171.8	2001
-63790.3	2014	-18743.3	2002
-80598.3	2015	-11961	2003

المصدر: تقارير بنك السودان أعداد مختلفة، (1992م -2015م).

الشكل رقم (4.3)



إتجاه الميزان التجاري في السودان (1992م-2015م)

المصدر: إعداد الباحث من الجدول رقم (13.4)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري سجل عجزاً طيلة الفترة الدراسية إلا أنه سجل فائضاً في سنوات محدودة وهي عام 2000م، 2007، 2008، بالإضافة إلى عام 2010 و 2011م حيث نلاحظ بأن الميزان التجاري سجل عجزاً في عام 2005م قدره 50821.6 مليون جنيه مقارنة بفائض قدره 11097.88 مليون جنيه في عام 2000م ويعود ذلك إلى ارتفاع الواردات من 3586.18 مليون دولار في عام 2000م إلى 5945.99 مليون دولار في عام 2005م.

كما نلاحظ أيضاً تحول عجز الميزان التجاري من 34558.9 مليون جنيه في عام 2006 إلى فائض قدره 62127.7 مليون جنيه عام 2007م نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات

بمعدل 57% وذلك لزيادة حصة الصادرات البترولية من 5087 مليون دولار في عام 2006 إلى 8418.5 مليون دولار في عام 2007م، بينما انخفضت الصادرات الأخرى من 569.4 مليون دولار في عام 2006م الي 460.7 مليون دولار في عام 2007م.

كما نلاحظ أيضا ارتفاع الفائض في الميزان التجاري ارتفاعاً ملحوظاً من 62127.7 مليون جنيه في عام 2007 إلى 44228.71 مليون جنيه في عام 2008م، بمعدل 197.5% وذلك لزيادة حصة الصادرات البترولية من 8418.5 مليون دولار في عام 2007م إلى 11094.1 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 31.8%.

كما تحول الميزان التجاري من فائض بمبلغ 44228.71 مليون جنيه عام 2008 إلى عجز مقداره 24203 مليون جنيه في عام 2009م بمعدل 120.2%، ويرجع ذلك لانخفاض حصة الصادرات من 11670.5 مليون دولار في عام 2008 إلى 7833.7 مليون دولار في عام 2009م بمعدل انخفاض 32.9% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى انخفاض الكميات المصدرة ، كما تحول موقف الميزان التجاري من عجز بمبلغ 24203 مليون جنيه في عام 2009 إلى فائض بمبلغ

22214.22 مليون جنيه في عام 2010 بمعدل 1046.8%، وذلك لارتفاع حصة الصادرات من 8257.1 مليون دولار في عام 2009م إلى 11404.3 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 8.1% ويعزى ذلك في المقام الأول لارتفاع أسعار صادرات المنتجات البترولية، كما ارتفعت حصة صادرات الذهب من 403.4 مليون دولار في عام 2009م إلى 1018.0 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 152.4%.

كما نلاحظ انخفاض عجز الميزان التجاري من مبلغ 82965.3 مليون جنيه في عام 2012 إلى مبلغ 65324.7 مليون جنيه في عام 2013م وذلك لارتفاع قيمة الصادرات من

4006.5 مليون دولار في عام 2012م إلى 7086.2 مليون دولار في عام 2013م بمعدل
74.3%، ويعزى ذلك بصورة أساسية لارتفاع الكميات المصدرة من النفط (نصيب الشركات
الأجنبية من صادرات البترول الخام) بالإضافة إلى قيمة الصادرات غير البترولية والذهب
بمعدل 112.4%.

الفضل الخامس

المنهجية وجمع البيانات

الفصل الخامس

المنهجية وجمع البيانات

1.5 المنهجية

1.1.5 تمهيد:

يتناول البحث السياسة المالية وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية كدراسة تطبيقية (1992-2015)، وهناك عدة مناهج تم تناولها منها المنهج الكمي القياسي باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على اختبارات الإستقرارية، منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية التباطئة (ARDL)، ومنهجية الإتجاه العام، أستخدم البحث الدالة اللوغريتمية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وبرنامج (E-Views).

2.1.5 مراحل المعالجة القياسية للظواهر الاقتصادية:

هناك خطوات أو مراحل لابد أن يعمل بها الباحث في الاقتصاد القياسي والمستخدم لأسلوب النماذج القياسية وهي:

أ. مراحل توصيف النموذج:

وتعرف بصياغة الفرضيات، وبما أننا بصدد نموذج الانحدار المتعدد وتطبيقه على السياسة المالية فسوف نقوم بتعريف متغيرات الدراسة وعلاقتها بالسياسة المالية وكذلك التعرف على الإشارات المتوقعة لمعالم هذه المتغيرات التي تصف مقدار تأثير المتغيرات المستقلة في السياسة المالية، سوف نقوم فيما يلي بتعريف كل متغير وتحديد الفرضية الخاصة به (عطية، 2000م). وتنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة بين السياسة المالية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي وقد مثلت السياسة المالية كمتغير (الإنفاق الحكومي، الضرائب) مستقل والمتغيرات الأخرى كمتغيرات تابعة كاللاتي:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1. الإنفاق الحكومي:

يعتبر من المتغيرات المهمة التي أدخلها كنز في الإقتصاد الرأسمالي بعد فترة الكساد العالمي (1929-1936م)، أما أهم ما يتميز به الإنفاق الحكومي في الدولة الإسلامية وآثاره، فإن هنالك وجه آخر للنفقة يتمثل في الأجور والرواتب التي تصرف على العاملين في الدولة إذ يجب أن يكون المرتب كافياً لنفقات المعيشة، حتى لا يلجأ العاملين إلى وسائل تهدد سلامة الإدارة الحكومية كالرشوة، واستغلال النفوذ.

2. الضرائب:

عندما نشأت الضريبة في بداية الأمر كانت منح أو مساعدة يقدمها المحكومون للحاكم، ليستطيع إنجاز المشاريع ذات المنفعة العامة، أو لمواجهة نفقات حرب تتعرض لها البلاد، أي كانت إلزام ، ثم تطورت بعد ذلك فكرة الضريبة لتصبح مشاركة في النفقات العامة نظير التمتع بكثير من الحقوق، وفي منتصف القرن التاسع عشر، تطورت فكرة الضريبة تطوراً ملحوظاً بعد أن اتصفت بصفة الإلزام، وبالتالي أصبحت تمثل مورداً من موارد الدولة، ثم تزايدت أهمية الضرائب إلى أن أصبحت المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في الحصول على ما يلزمها من إيرادات لتغطية نفقاتها المتزايدة، إلى أن أصبحت الضرائب اليوم تمثل وسيلة فعالة في يد الدولة تستخدمها بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: المتغير التابع (مؤشرات الاقتصاد الكلي) المتمثلة في الآتي:

1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

وهو مصطلح اقتصادي ويقصد به إجمالي القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة غالباً سنة.

حيث تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين السياسة المالية (الإنفاق) "كمتغير مستقل" والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "كمتغير تابع" وعلاقة عكسية بين السياسة المالية (الضرائب) "كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "كمتغير تابع".

2. معدل التضخم:

معظم تعريفات التضخم وأكثرها شيوعاً قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود وتعتبر هذه النظرية من أبسط النظريات في تفسير التضخم، فالتعريف الذي يستند على هذه النظرية كان أكثر رواجاً فقد عرف التضخم بأنه نفود كثيرة تطارد سلع قليلة. كذلك عرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن. حيث تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين السياسة المالية (الإنفاق) "كمتغير مستقل" والتضخم "كمتغير تابع" وعلاقة عكسية بين السياسة المالية (الضرائب) "كمتغير مستقل والتضخم "كمتغير تابع".

3. سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية (مطر، وآخرون، 2008). تلعب السياسة المالية دوراً في استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية كمؤشر هام من المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تمارس ذلك الدور من خلال تأثيرها على جانب الطلب الكلي والذي يؤثر بدوره على جانب الطلب على العملات الأجنبية الأمر الذي ينعكس سلباً أو إيجاباً على سعر الصرف للعملة الوطنية.

4. العجز في الميزان التجاري:

يشتمل الميزان التجاري على معظم السلع المنقولة المصدرة أو المستوردة بين مقيمين داخل الاقتصاد وغير مقيمين مما يؤدي إلى تغير الملكية، فإذا كانت الصادرات السلعية التي تتم من الاقتصاد إلى العالم الخارجي أكبر من الواردات التي تأتي من الخارج إلى الاقتصاد فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق فائض الميزان التجاري والعكس صحيح. وبما أن الميزان التجاري في السودان سجل عجز في معظم سنوات الدراسة سوف نتعامل بالعجز في الميزان التجاري في هذه الدراسة.

واستناداً على مرحلة صياغة النموذج والتي تعني التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية نقوم فيما يلي بوضع النموذج المقترح وهو كالآتي:

ب. مرحلة النموذج المقترح:

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المستقلة المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري خلال الفترة (

1992 – 2015) على النحو التالي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع:

$$GDP = F(GOV, TAX,) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، TAX: الضرائب، GOV: الإنفاق الحكومي.

ثانياً: التضخم كمتغير تابع:

$$INF = F(GOV, TAX,) \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

INF : التضخم، TAX: الضرائب، GOV: الإنفاق الحكومي.

ثالثاً : سعر الصرف كمتغير تابع:

$$ER = F(GOV, TAX,) \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن:

ER: سعر الصرف، TAX : الضرائب، GOV: الإنفاق الحكومي.

رابعاً : العجز في الميزان التجاري كمتغير تابع:

$$TB = F(GOV , TAX) \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن:

TB: العجز في الميزان التجاري، TAX: الضرائب، GOV: الإنفاق الحكومي.

تم إعادة صياغة النموذج باستخدام اللوغاريتم الطبيعي حيث تعتبر الصيغة اللوغاريتمية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية، وذلك لأنها تعطي مرونة طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، بالإضافة إلى أنها تقلل من تشتت البيانات. وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$\ln(GDP_t) = \beta_0 + \beta_1 \ln(GOV_t) + \beta_2 \ln(TAX_t) + E_t \dots\dots(5)$$

$$\ln(INF_t) = X_0 + X_1 \ln(GOV_t) + X_2 \ln(TAX_t) + E_{t1} \dots\dots\dots(6)$$

$$\ln(ER_t) = K_0 + K_1 \ln(GOV_t) + K_2 \ln(TAX_t) + E_t \dots\dots\dots(7)$$

$$\ln(TB_t) = Z_0 + Z_1(GOV_t) + Z_2(TAX_t) + E_{t3} \dots\dots\dots(8)$$

β_0 ، X_0 ، K_0 ، Z_0 تمثل قيمة الثابت في معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل

التضخم، سعر الصرف، والعجز في الميزان التجاري على التوالي.

β_1, β_2 ، تمثل: مرونيات الإنفاق الحكومي والضرائب على التوالي التي تقيس مقدار التغير في

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عندما يتغير معدل الإنفاق والضرائب بنسبة 1%.

X_1, X_2 ، تمثل: مرونيات الإنفاق الحكومي، الضرائب، على التوالي و التي تقيس مقدار

التغير في قيمة معدل التضخم عندما يتغير الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية بنسبة 1%.

K_1, K_2 تمثل: مرونيات الإنفاق الحكومي والضرائب على التوالي التي تقيس مقدار التغير في

سعر الصرف عندما يتغير معدل الإنفاق والضرائب بنسبة 1%.

Z_1, Z_2 تمثل : معاملات الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية على التوالي التي تقيس مقدار

التغير في قيمة العجز في الميزان التجاري عندما يتغير معدل الإنفاق والضرائب والاستثمار

بنسبة 1%.

$E_t, E_{t-1}, E_{t-2}, E_{t-3}$ تمثل المتغير العشوائي في المعادلات 5، 6، 7، 8.

ج. مرحلة تقدير النموذج:

هذه المرحلة تهتم بتقدير قيم المعالم وسوف يستخدم البحث منهجية التكامل المشترك باستعمال

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) من خلال برنامج

. Eviews

أولاً: مرحلة اختبار النموذج:

وهي مرحلة تقييم وتقدير المؤشرات وذلك بالاستعانة بمعايير الاقتصاد والإحصاء

والاقتصاد القياسي. تستخدم معايير الاقتصاد أو المعايير النظرية لتقييم النتائج التي يتم

الوصول إليها بعد التقدير، وبما أن النظرية الاقتصادية تشير إلى إفتراضات محددة حول إشارة

المعلمت فإننا نقوم بمقارنة إشارات المعلمت المقدرة التي تنص عليها النظرية الاقتصادية

(سالبة أو موجبة) ومن ثم نقوم بقبول أو رفض الفرضية، فنقبل الفرضية إذا كانت إشارة

المعلمة موافقة لنص النظرية الاقتصادية، وترفض الفرضية أو نقوم بإيجاد تفسير مبرر لها اذا كانت المعلمة المقدرة مخالفة للنظرية الاقتصادية.

أما الاختبار الإحصائي فهو يعتمد بالدرجة الأولى على الانحراف المعياري (Standard Deviation) في حالة أخذ عينة من المجتمع أو الخطأ المعياري (Standard Error) في حالة أخذ المجتمع. والخطأ المعياري للتقديرات هو مقياس لتشتت المعاملات المقدرة حول المعاملات الحقيقية، وكلما كبر حجم الخطأ المعياري كلما انخفضت درجة الاعتماد عليه والعكس صحيح. عموماً إن الهدف من الاختبار هو تقدير العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة، وهي في نموذج السياسة المالية تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري، أي أننا عند استخدامنا لاختبار t نقوم باختبار معنوية معامل المتغير المستقل لأنه هو الوحيد الذي يحدد طبيعة العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثانياً: مرحلة التطبيق والتنبؤ:

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل العمل في الاقتصاد القياسي، وهي توضح الهدف الذي من أجله تم استخدام النموذج القياسي ألا وهو التنبؤ (Forecasting)، عادة يتم تقييم قابلية المؤشرات في عملية التنبؤ لمساعدة متخذي القرار الاقتصادي، فقد يكون الهدف من النموذج هو تقدير قيم عددية لمؤشرات المتغيرات الاقتصادية بهدف الوصول إلى تقويم سياسة اقتصادية أو تحليل هيكل اقتصادي معين.

ثالثاً: مصادر جمع البيانات

ومن أجل القيام بدراسة تطبيقية على نموذج السياسة المالية، تم الحصول على بيانات متغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف، والعجز في الميزان التجاري

من تقارير بنك السودان المركزي، ووزارة المالية والإقتصاد الوطني، والجهاز المركزي للإحصاء. وتجدر الإشارة هنا إلى اختلاف المعايير المستخدمة في البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة فقد كان بعضها بالجنيه والبعض الآخر بالدينار والدولار ومن أجل توحيد الوحدات المستخدمة تم توحيدها على أساس الجنيه السوداني.

3.1.5 الأساليب والنماذج القياسية المستخدمة

1.3.1.5 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

تتمثل المرحلة الأولى للتحليل الإحصائي لهذا البحث في اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية، لمعرفة مدى استقرار المتغيرات على المدى القصير، أي الوقوف على ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة في مستوياتها أو عند الفروق الأولى لها. حيث يعد شرط الاستقرار أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، فإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فلن يتم الحصول على نتائج منطقية. وتعد السلسلة الزمنية مستقرة عندما تحقق الخصائص التالية:

ثبات متوسط قيم السلسلة عبر الزمن - ثبات التباين (Variance) عبر الزمن، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية ذات الصلة بالظاهرة (بتال، 2005م). ويوظف مفهوم الاستقرار كتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية، فإذا كانت تحتوي على جذر الوحدة فإن السلسلة تعتبر متكاملة من الدرجة الأولى، والسلاسل الزمنية التي لا تحتوي على جذر الوحدة (السلاسل المستقرة) تكون متكاملة من الدرجة صفر. وفي أغلب الأحيان فإن السلاسل الزمنية الاقتصادية تتراوح درجة تكاملها بين الصفر $I(0)$ و $I(n)$. وهناك العديد من اختبارات السكون (الاستقرارية) والتي تستخدم للكشف عن درجة تكامل السلسلة الزمنية ومدى استقراريتها ومن أكثرها شيوعاً والتي سوف توظف في هذا البحث وهي -

اختبار ديكي_ فولر المعدل: (Dikey and Fullar)

ويعتبر اختبار ديكي_ فولر من أكثر الاختبارات إستخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي واحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($P=1$)، ويلاحظ أن اختبار ديكي - فولر البسيط قائم على فرض أن حد الخطأ ذو إزجاج أبيض أي إنه لم يضع في إعتباره إمكانية ارتباط قيمه (وجود ارتباط ذاتي) وهذه نقطة الضعف الأساسية في الاختبار لذا تم تعديله بديكي - فولر المركب (أو المعدل). يقوم اختبار ديكي - فولر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي- فولر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة إضافات متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ. ويعد أساس اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$\Delta x_{t-1} = \alpha + \beta x_{t-1} + \sum_{k=1}^k \lambda \Delta_{t-1} + \varepsilon$$

حيث إن Δ يمثل الفروق الأولى ، x يمثل المتغير المراد اختباره ، ε عنصر الخطأ، k عدد مرات الإبطاء، وإن α β ترمز إلى المعالم المراد تقديرها.

وينطوي اختبار ديكي_ فلر المعدل على فرضية العدم $\beta = 0$ مقابل الفرضية البديلة $\beta > 0$ حيث يتم رفض فرضية العدم المتمثلة في وجود جذر الوحدة وأن السلسلة ساكنة في مستواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، ويتم قبول فرضية العدم إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من t الجدولية، ويعاد تقدير المعادلة أعلاه باستخدام الفروق الأولى للمتغير لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة عند الفروق الأولى.

2.3.1.5 اختبار التكامل المشترك (CO-integration analysis test)

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، أي بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها فهي تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، فقد وجد (Engle – Granger 1987)، إنه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفاً، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل، ومن ثم فإن علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة. حيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن (الرشيد، 2005).

ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وسوف نستخدم منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

3.3.1.5 نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

هذه المنهجية طورها كل من (Pesaran 1997) و (Shin and Sun 1997) ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$. كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة

السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة جرانجر وغيره، لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 24 مشاهدة.

هذا بالإضافة إلى أن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضاً في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى.

ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC)، و (SC) حيث يتم اختبار طول الفترة التي تقترب قيمة كل من (AIC) و (SC).

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في اطار نموذج (UECM) قدم كل من Pesaran (2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة (bounds testing) أي اختبار الحدود و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta \text{RGDP}_t = \alpha_0 + \beta_1 (\text{RGDP})_{t-1} + \beta_2 (\text{GOV})_{t-1} + \beta_3 (\text{TAX})_{t-1} + \sum_{i=1}^q y_1 (\Delta \text{LGOV})_{t-1} + \sum_{i=1}^q y_2 (\Delta \text{TAX})_{t-1} + E_0 \dots \dots \dots (9)$$

$$\Delta \text{INF}_t = \alpha_1 + \beta_4 (\text{INF})_{t-1} + \beta_5 (\text{GOV})_{t-1} + \beta_6 (\text{TAX})_{t-1} + \sum_{i=1}^q y_3 (\Delta \text{LGOV})_{t-1} + \sum_{i=1}^q y_4 (\Delta \text{TAX})_{t-1} + E_1 \dots \dots \dots (10)$$

$$\Delta \text{ER}_t = \alpha_2 + \beta_7 (\text{ER})_{t-1} + \beta_8 (\text{GOV})_{t-1} + \beta_9 (\text{TAX})_{t-1} + \sum_{i=1}^q y_5 (\Delta \text{LGOV})_{t-1} + \sum_{i=1}^q y_6 (\Delta \text{TAX})_{t-1} + E_2 \dots \dots \dots (10)$$

$$\Delta TB_1 = \alpha_3 + \beta_{10}(TB)_{t-1} + \beta_{11}(GOV)_{t-1} + \beta_{12}(TAX)_{t-1} + \sum_{i=1}^q y_7(\Delta LGOV)_{t-1} + \sum_{i=1}^q y_8(\Delta TAX)_{t-1} + E_3 \dots\dots\dots(11)$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطل لفترة واحدة على يسار المعادلة، تمثل β معاملات العلاقة طويلة الأجل، بينما تعتبر معاملات الفروق الأولى (y) معاملات الفترة القصيرة. في حين أن (α) و (E) تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل، وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

4.3.1.5 معدل النمو المركب (Compound Growth Model):

كذلك اتبع البحث المنهج التحليلي من خلال تطبيق نموذج معدل النمو المركب للعالم (Gujarati, 2004) لتقدير اتجاه نمو متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري) عبر الزمن، هذا النموذج شبه نموذج لوغريثمي، تبنى صيغة الفائدة المركبة والتي يعبر عنها كالآتي:

$$Y_t = Y_0 (1 + r)^t \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

Y_t = قيمة المتغير للسنتين الحالية. Y_0 = القيمة المبدئية للمتغير في سنة الأساس.

r = المعدل المركب للنمو. t = اتجاه الزمن.

بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمعادلة أعلاه، تصبح المعادلة (1) كالآتي:

$$\ln Y_t = \ln Y_0 + t \ln(1+r) \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

$$B_1 = \ln Y_0$$

$$B_2 = \ln(1+r)$$

المعادلة (2) تكتب كالآتي:

$$\text{Ln}Y_t = B_1 + B_2t \quad \dots\dots\dots (3)$$

بإضافة المتغير العشوائي للمعادلة (3) فإن الشكل الصريح للنموذج يصبح:

$$\text{Ln}Y_t = B_1 + B_2t + U_t \quad \dots\dots\dots (4)$$

حيث:

Y_t = قيمة المتغير للسنتين الحالية (يتمثل المتغير التابع في النموذج)

t = اتجاه الزمن (1992-2015م). B_1 = الثابت B_2 = معامل متغير الزمن.

U_t = المتغير العشوائي.

بعد تقدير المعادلة (1) يتم حساب معدل النمو المركب كالآتي:

$$r = (e^{B_2} - 1) \dots\dots\dots (5)$$

r = معدل النمو المركب. B_2 = معامل متغير الزمن.

فإذا كانت قيمة r موجبة هذا يعني أن المتغير في اتجاه تزايد عبر الزمن والعكس إذا كانت

قيمة r سالبة يعني أن المتغير في اتجاه تناقص عبر الزمن.

الفصل السادس

الشواهد التطبيقية

الفصل السادس

الشواهد التطبيقية

6. اختبار السكون لبيانات متغيرات النموذج:

- اختبار جزر الوحدة (Unit Root Test):

يهدف اختبار جزر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، معدل التضخم (INF)، سعر الصرف (ER)، الإنفاق الحكومي (GOV)، والعجز في الميزان التجاري (TB)، والضرائب (TAX)، في السودان خلال للفترة (1992-2015م) والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا استخدمنا اختبار ديكي- فولر (ADF) المعدل وتوصلنا إلى القيم الآتية كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (14.6) نتائج اختبار جزر الوحدة

المتغيرات	إحصائية ADF						حالة التكامل
	المستوى (Level)			الفرق الأول (first difference)			
	بالثابت	بالثابت والزمن	بدون الثابت والزمن	بالثابت	بالثابت والزمن	بدون الثابت والزمن	
LRGDP _t	0.2713	-2.5361	1.9118	-3.1799**	-3.0588	-1.8556*	I(1)
LGOV _t	-0.9502	-4.2548**	0.0966	-3.2475**	-3.2756*	-3.2175***	I(0)
LTAX _t	0.5539	-3.1427	1.4480	-2.9558*	-3.0123	-2.3017**	I(1)
L INF _t	-2.3845	-2.2091	-2.3354**	-7.3014***	-7.6902***	-7.2150***	I(0)
LER _t	-0.9433	-3.7937**	0.2337	-2.7506*	-1.4527	-0.4809	I(0)
L TB _t	-2.7471*	-2.5980	-1.7666*	-5.3898***	-5.5468***	-5.4924***	I(0)

المصدر: إعداد الباحث

ملحوظة: *، **، *** تعني معنوية إحصائية عند 1%، 5%، 10% على التوالي.

يتضح من الجدول أعلاه واعتماداً على اختبار ديكي- فولر المعدل (ADF). تم قبول فرضية التكامل من الدرجة صفر لمتغير الانفاق الحكومي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في

الميزان التجاري، كما تم رفض فرضية التكامل من الدرجة صفر للمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والائيرادات الضريبة) مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) وأن الفروق الأولى لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة (0)1. وعليه أن بعض السلاسل غير ساكنة في المستوى ومن رتبة متساوية (1) في حين البعض الآخر ساكنة عند المستوى الأول، ومن ثم يمكن فقط إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالنسبة للنماذج المقترحة.

1.6 السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أولاً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود لدالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

جدول رقم (15.6) نتائج اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك

المتغير التابع : تغير لوغريثم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($\Delta LR GDP$)			
الإصدار	F-statistic	مستوى المعنوية	النتيجة
	المحسوبة *		
النموذج	5.814	0.05	وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة:	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1%	5.85	4.99	
عند مستوى معنوية 2.5%	5.16	4.37	
عند مستوى معنوية 5%	4.61	3.88	
عند مستوى معنوية 10%	4.02	3.38	

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E.Views

من خلال اختبار الحدود لـ (ARDL)، يوضح الجدول أعلاه نتائج حساب احصائية (

F)، حيث جاءت القيم لـ (F) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج. والقيم

الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرحها كل من (Pesaran et al (2001) عند

مستويات معنوية 1% ، 2.5% ، 5% ، و 10%. فالنتائج أعلاه تدعم رفض فرضية العدم

عند مستويات معنوية 2.5% ، 5% ، 10%. وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، والسياسة المالية (الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية) مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل.

ثانياً: التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، والسياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الضرائب)، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion). و تحصلنا على النتائج في الجدول أدناه:

جدول رقم (16.6) مقدرات معلمات الأجل الطويل المتغير التابع (RGDP)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Probability
LOG(TAX)	-0.451	-3.905037	0.0175
LOG(GOV)	0.357	8.190582	0.0012
@ TREND	0.061	12.048180	0.0003

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E.Views

يلاحظ من الجدول أعلاه فيما يختص بالأجل الطويل أن إشارات المعلمات جاءت حسب المتوقع، كما أنها جاءت متسقة مع النظرية الاقتصادية. حيث أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر طردياً مع الإنفاق الحكومي عند مستوى معنوية 1% ، وعكسياً مع الإيرادات الضريبية عند مستوى معنوية 5%.

والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

جدول رقم (17.6) نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ ARDL

المتغير التابع : تغير لوغريثم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ΔLRGDP)			
Variable	Coefficient	T-test	Prop
Constant	9.030	6.441412	0.0030
$\Delta \text{LRGDP}_{t-1}$	3.157	6.077558	0.0037
ΔLGOV_t	0.143	3.138584	0.0349
ΔLTAX_t	-0.219	-3.142237	0.0354
ECT_{t-1}	-4.15	-6.379621	0.0031
$(R^2 = 0.93)$ (Ajd $R^2 = 0.65$) (Se = 0.0270) (SSR = 0.0029) (F-Statistic = 3.395) , P (0.1230) Akaike info criterion= (-4.3949), Schwarz criterion= (-3.598), Hannan-Quinn criter=- (-4.239)			

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E. Views

يلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM_{t-1}) معنوية عند مستوى معنوية 1 % مع الإشارة السالبة المتوقعة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسياسة المالية (الانفاق الحكومي، الضرائب)، كما تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (4.15) إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من إختلال التوازن المتبقي من الفترة ($t-1$). أي أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال المدى القصير ($t-1$) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 4.15 % من هذا الإختلال في الفترة (t). عليه فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يستغرق ما يقارب ثلاثة شهور ($1 \div 4.15$) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في نظام (النموذج) نتيجة للتغير في محدداته وفق افتراضات هذا التحليل.

ثالثاً: مروّنات محدّدات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قصيرة وطويلة الأجل

بإستخدام نتائج الجدول رقم (16.6) و (17.6) تحصلنا على مروّنات الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي بالنسبة لمحدّداته على المدى القصير والطويل كما يلي:

جدول رقم (6 . 18) مروّنات محدّدات معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قصيرة وطويلة الأجل

المتغيرات	مرونة قصيرة الأجل	مرونة طويلة الأجل
الإنفاق الحكومي (GOV)	0.143	0.357
الإيرادات الضريبية (TAX)	-0.219	-0.451

يلاحظ من الجدول أعلاه فيما يختص بالأجل القصير والطويل أن إشارات المعلمات

جاءت حسب المتوقع، كما أنها في الأجلين القصير والطويل جاءت متسقة مع النظرية

الاقتصادية. ففي المدى القصير والطويل نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر طردياً

مع الإنفاق الحكومي، وعكسياً مع الإيرادات الضريبية في كلا الأجلين.

كذلك يلاحظ أن الزيادة في الإنفاق الحكومي بـ (1 %) في المدى القصير تؤدي إلى زيادة في

قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ (0.14 %) ويستمر أثر الزيادة بمعدل متزايد إلى أن

يصل إلى 0.36 % في المدى البعيد، بينما أن زيادة الإيرادات الضريبية بـ (1 %) تؤدي إلى

نقصان في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ (0.22 %) في المدى القصير ويستمر

هذا النقصان بمعدل متناقص إلى أن يصل في المدى البعيد إلى (0.45 %).

نتائج الاختبارات الهيكلية للنموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لابد

من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

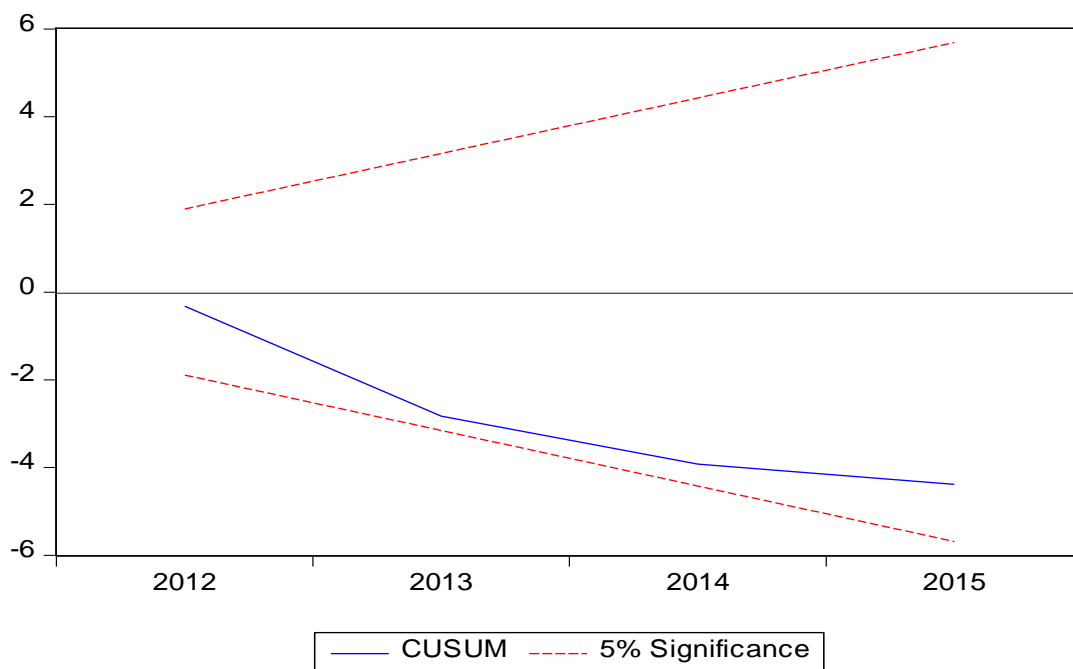
(CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، وبعد

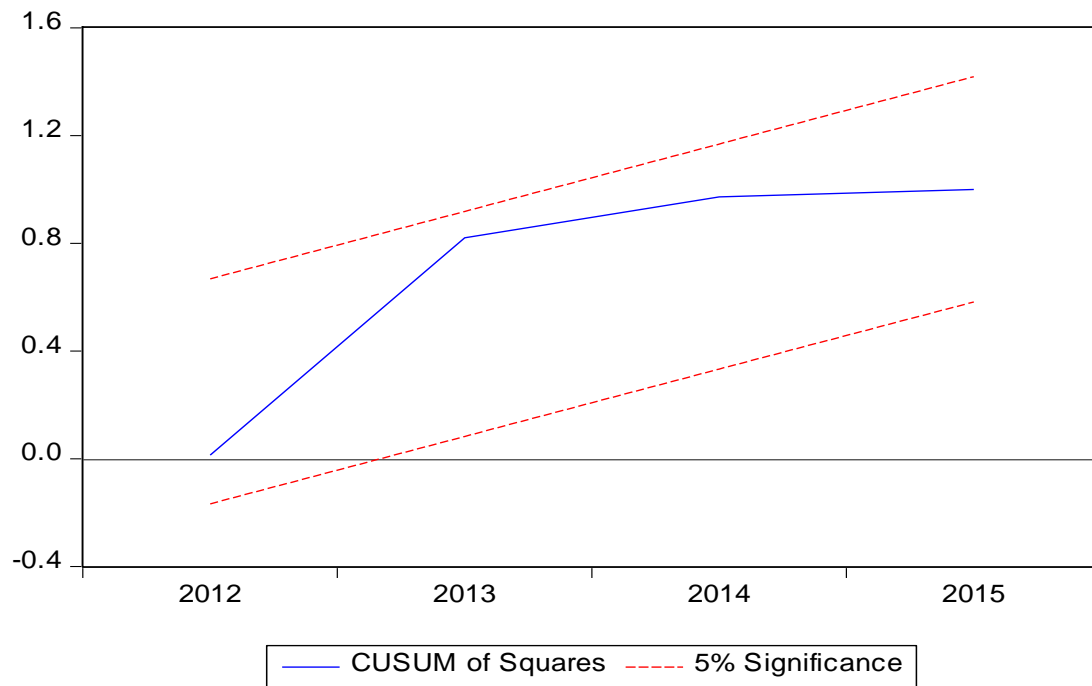
هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان

وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (5.6)





إختبار CUSUM و CUSUM of Squares.

المصدر: مخرجات حزمة برنامج E.Views

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% . نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ. ويتضح من هذين الاختبارين أن هنالك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

رابعاً: نتائج اختبار معدل النمو المركب:

من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) توصلنا إلي التقديرات في الجدول ادناه:

جدول رقم (19.6) نتائج اختبار النمو المركب للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي:

Variable	Coefficient	T-test	R ²	R ⁻²	F-Stat	B	R
Constant	3.469	-31.8	0.98	0.979	164.218	.056	5.75
T	.002	32.622					

المصدر: أعداد الباحث بإستخدام (SPSS)

يتضح من الجدول اعلاه ان قيمة ($r=5.75$) وهذا يعني أن متوسط النمو المركب للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1992-2015) يساوي (5.75)، وبما أن إشارة معلمة الزمن بالموجب تعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اتجاه تزايدى عبر الزمن.

2.6 السياسة المالية ومعدل التضخم

أولاً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود لدالة معدل التضخم:

جدول رقم (20.6) نتائج اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك

المتغير التابع : تغير لوغريثم معدل التضخم (ΔLINF)			
الإصدار	F-statistic	مستوى المعنوية	النتيجة
	المحسوبة *		
النموذج	1.667161	غير معنوي	عدم وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة:	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1%	5	4.13	
عند مستوى معنوية 2.5%	4.38	3.55	
عند مستوى معنوية 5%	3.87	3.1	
عند مستوى معنوية 10%	3.35	2.63	

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E.Views

من خلال اختبار الحدود (ARDL)، يوضح الجدول أعلاه نتائج حساب احصائية (F)، حيث جاءت القيم لـ (F) أقل من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج. والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرحها كل من (Pesaran et al (2001) عند مستويات معنوية 1%، 2.5%، 5%، و 10%. النتائج أعلاه تدعم قبول فرضية العدم عند مستويات معنوية 1%، 2.5%، 5%، و 10%. وهذه النتيجة تؤكد على عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم (INF)، والسياسة المالية (الانفاق الحكومي والايادات الضريبية) مما يعني أنها تبتعد عن بعضها البعض كثيراً بحيث تظهر سلوكاً غير متشابهاً في الأجل الطويل. وهذا يعني أن الانحدار المقدر بينها زائف على الرغم من سكون السلسلة.

ثانياً: التوازن في المدى الطويل:

على الرغم من عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل التضخم (INF)، والسياسة المالية (الانفاق الحكومي، الضرائب)، إلا أننا قمنا بقياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion). و تحصلنا لنتائج الجدول أدناه.

جدول رقم (21.6) مقدرات معلمات الأجل الطويل المتغير التابع (INF)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Probability
LOG(TAX)	-4.252	-2.163952	0.0557
LOG(GOV)	2.767	1.875815	0.0901
C	6.208	4.487453	0.0012

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E. Views

يلاحظ من الجدول أعلاه فيما يختص بالأجل الطويل أن إشارات المعلومات جاءت حسب

المتوقع، كما أنها جاءت متسقة مع النظرية الاقتصادية.

بينما في الأجل القصير إشارات المعلومات جاءت غير المتوقعة، كما أنها جاءت غير

متسقة مع النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض

الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، الأمر الذي يتوقف

على مرونة الطلب على مختلف السلع. فمثلاً إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها

تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب

السعرية لهذه السلع. وكذلك نظراً لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية في الأجل

القصير فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى

تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة

الضرائب المباشرة.

والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

ثالثاً: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ ARDL لدالة معدل التضخم:

جدول رقم (22.6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع : تغير لوغريثم معدل التضخم (ΔLINF)			
Variable	Coefficient	T-test	Prop
ΔLGOV_t	-0.205091	-0.008382	0.9935
ΔLTAX_t	55.805253	1.668094	0.1263
ECT_{t-1}	-18.016178	-4.327956	0.0015
$(R^2 = 0.67)$ (Ajd $R^2 = 0.38$) (Se = 0.0270) (SSR = 4225) (F-Statistic = 2.31), P (0.104481)			
Akaike info criterion= (9.1909), Schwarz criterion= (9.688), Hannan-Quinn criter= (9.2881)			

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E. Views

يلاحظ من الجدول (22.6) أن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM_{t-1}) معنوية عند مستوى الدلالة 1 % مع الإشارة السالبة المتوقعة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من معدل التضخم من جهة ومحدداته من جهة ثانية، كما تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (-18.02) إلى أن قيمة معدل التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة (t) من إختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1). أي أنه عندما ينحرف معدل التضخم خلال المدى القصير (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 18.02 % من هذا الإختلال في الفترة (t). عليه فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية جداً نحو التوازن، بمعنى أن معدل التضخم يستغرق ما يقارب سبعة أيام (1 ÷ 18.0) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في محددهات وفق افتراضات هذا التحليل .

رابعاً: نتائج مروّنات محدّدات معدل التضخم قصيرة وطويلة الأجل

بإستخدام نتائج الجدول رقم (21.6) و (22.6) تحصلنا على مروّنات معدل التضخم بالنسبة لمحدّداته على المدى القصير والطويل كما يلي:

جدول رقم (6 . 23) مروّنات محدّدات معادلة معدل التضخم قصيرة وطويلة الأجل

المتغيرات	مرونة قصيرة الأجل	مرونة طويلة الأجل
الإنفاق الحكومي (GOV)	-0.205	2.767
الإيرادات الضريبية (TAX)	55.805	-4.252

يلاحظ من الجدول أعلاه فيما يختص بالأجل القصير نجد أن إشارات المعلمات جاءت غير المتوقعة، كما أنها في الأجلين القصير والطويل جاءت غير متسقة. ففي المدى الطويل نجد أن معدل التضخم يتأثر طردياً مع الإنفاق الحكومي، وعكسياً مع الإيرادات الضريبية، بينما في الأجل القصير يتأثر عكسياً مع الانفاق الحكومي وطردياً مع الضرائب.

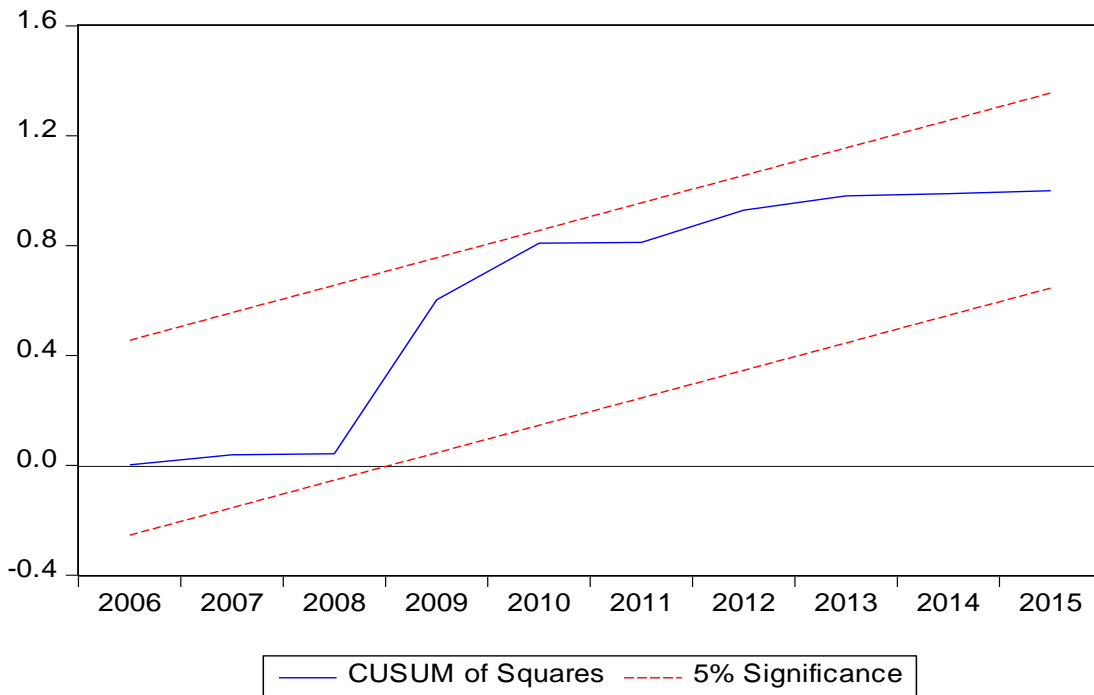
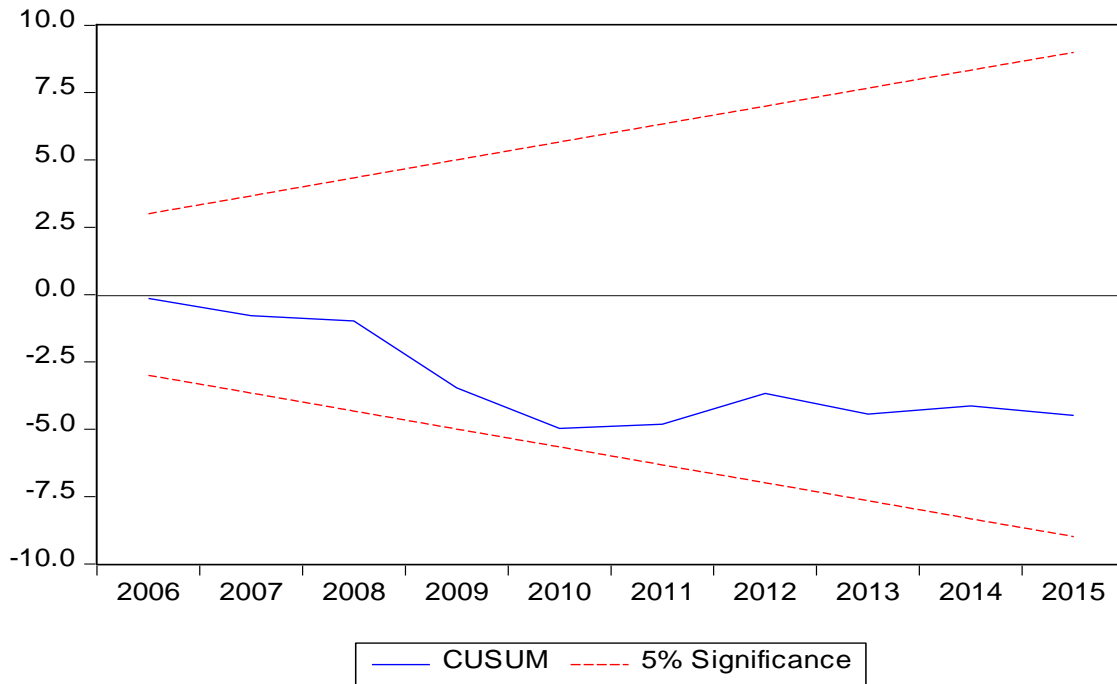
كذلك يلاحظ أن الزيادة في الإنفاق الحكومي بـ (1 %) في المدى القصير تؤدي إلى زيادة في قيمة معدل التضخم بـ (0.2 %) ويستمر أثر الزيادة بمعدل متزايد إلى أن يصل إلى 02.75 % في المدى البعيد، بينما نجد أن زيادة الإيرادات الضريبية بـ (1 %) تؤدي إلى زيادة في قيمة معدل التضخم بـ (55.80 %) في المدى القصير ويستمر أثر الزيادة بمعدل متناقص إلى أن يصل في المدى البعيد إلى 4.25 % - .

نتائج الاختبارات الهيكلية للنموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للنفقات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (6.6)



إختبار CUSUM و CUSUM of Squares.

المصدر: مخرجات حزمة برنامج E.Views

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% . نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUMSQ. ويتضح من هذين الاختبارين أن هنالك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

خامساً: نتائج اختبار معدل النمو المركب

- معدل النمو المركب لمعدل التضخم عبر الزمن من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) توصلنا إلى التقديرات في الجدول ادناه:

جدول رقم (24.6) نتائج اختبار النمو المركب لمعدل التضخم عبر الزمن.

Variable	Coefficient	T-test	R ²	R ⁻²	F-Stat	B	R
Constant	131.99	2.372	0.20	0.16	5.370	-.064	6.19
T	-0.064	-2.317					

المصدر: أعداد الباحث بإستخدام (SPSS)

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة (R= 6.19 %) وهذا يعني أن متوسط معدل النمو السنوي لمعدل التضخم خلال الفترة (1992-2015) يساوي (6.19%)، وبما أن إشارة معلمة الزمن سالبة فهذا يعني أن معدل التضخم في اتجاه تناقصي عبر الزمن.

3.6 السياسة المالية وسعر الصرف

أولاً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود لدالة سعر الصرف:

جدول رقم (25.6) نتائج اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك.

المتغير التابع : تغير لوغريثم سعر الصرف (ΔLER)			
الإصدار	F-statistic المحسوبة *	مستوى المعنوية	النتيجة
النموذج	20.44	0.01	وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة:	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1%	5.3	3.88	
عند مستوى معنوية 2.5%	4.5	3.22	
عند مستوى معنوية 5%	3.83	2.72	
عند مستوى معنوية 10%	3.19	2.17	

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E.Views

من خلال اختبار الحدود (ARDL)، يوضح الجدول أعلاه نتائج حساب احصائية (F)، حيث جاءت القيم لـ (F) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج. والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها كل من (Pesaran et al (2001) عند مستويات معنوية 1% ، 2.5% ، 5% ، و 10% . النتائج أعلاه تدعم رفض فرضية العدم عند مستويات معنوية 1% ، 2.5% ، 5% ، و 10% . وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة المالية (الانفاق الحكومي، الضرائب) وسعر الصرف (ER) ، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل.

ثانياً: التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف (ER)، والسياسة المالية (الانفاق الحكومي، الضرائب)، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion). وتحصلنا للنتائج في الجدول أدناه.

جدول رقم (26.6) مقدرات معلمات الأجل الطويل المتغير التابع (ER).

Variable	Coefficient	t-Statistic	Probability
LOG(TAX)	1.991	3.706157	0.0041
LOG(GOV)	-1.248	-2.789933	0.0191

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E.Views

يلاحظ من الجدول أعلاه فيما يختص بالأجل القصير والطويل أن إشارات المعلمات

جاءت حسب المتوقع، كما أنها جاءت متسقة مع النظرية الاقتصادية.

والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

جدول رقم (27.6) نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ ARDL

المتغير التابع : تغير لوغريثم سعر الصرف (ΔLER)			
Variable	Coefficient	T-test	Prop
ΔLER_{t-1}	-0.111677	-0.938697	0.3700
$\Delta LGOV_t$	-0.439656	-5.578657	0.0002
$\Delta LTAX_t$	0.403994	3.246724	0.0088
ECT_{t-1}	-0.240088	-8.578275	0.0000
$(R^2 = 0.97)$ (Ajd $R^2 = 0.94$) (Se = 0.0484) (SSR = 0.0234) (F-Statistic = 0.087) , P (0.000) Akaike info criterion= (-2.9097) , Schwarz criterion= (-2.4118) , Hannan-Quinn criter=(-2.812)			

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E.Views

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM_{t-1}) معنوية عند مستوى الدلالة 1 % مع الإشارة السالبة المتوقعة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من سعر الصرف من جهة ومحدداته من جهة ثانية (الإنفاق الحكومي، الضرائب). كما تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.24) إلى أن قيمة سعر الصرف يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من إختلال التوازن المتبقي من الفترة ($t-1$). أي أنه عندما ينحرف سعر الصرف خلال المدى القصير ($t-1$) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 0.24 % من هذا الإختلال في الفترة (t). عليه فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل ضعيفة نحو التوازن، بمعنى أن سعر الصرف يستغرق ما يقارب أربعة سنة ($0.24 \div 1$) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في محددياته وفق افتراضات هذا التحليل.

ثالثاً: نتائج مروّنات سعر الصرف قصيرة وطويلة الأجل

بإستخدام نتائج تقدير النموذج بالجدول رقم (26.6) و (27.6) حصلنا على مروّنات سعر الصرف بالنسبة لمحدداته على المدى القصير والطويل كما يلي:

جدول رقم (6 . 28) مروّنات محدّدات معادلة سعر الصرف قصيرة وطويلة الأجل

المتغيرات	مرونة قصيرة الأجل	مرونة طويلة الأجل
الإنفاق الحكومي (GOV)	-0.439	-1.248
الإيرادات الضريبية (TAX)	0.403	1.991

يلاحظ من الجدول أعلاه فيما يختص بالأجل القصير والطويل أن إشارات المعلمات جاءت حسب المتوقع، كما أنها جاءت متنسقة مع النظرية الاقتصادية.

يلاحظ أن الزيادة في الإنفاق الحكومي بـ (1 %) في المدى القصير تؤدي إلى نقصان سعر الصرف بـ (0.44 %) ويستمر أثر النقصان بمعدل متناقص إلى أن يصل إلى (1.25 %)

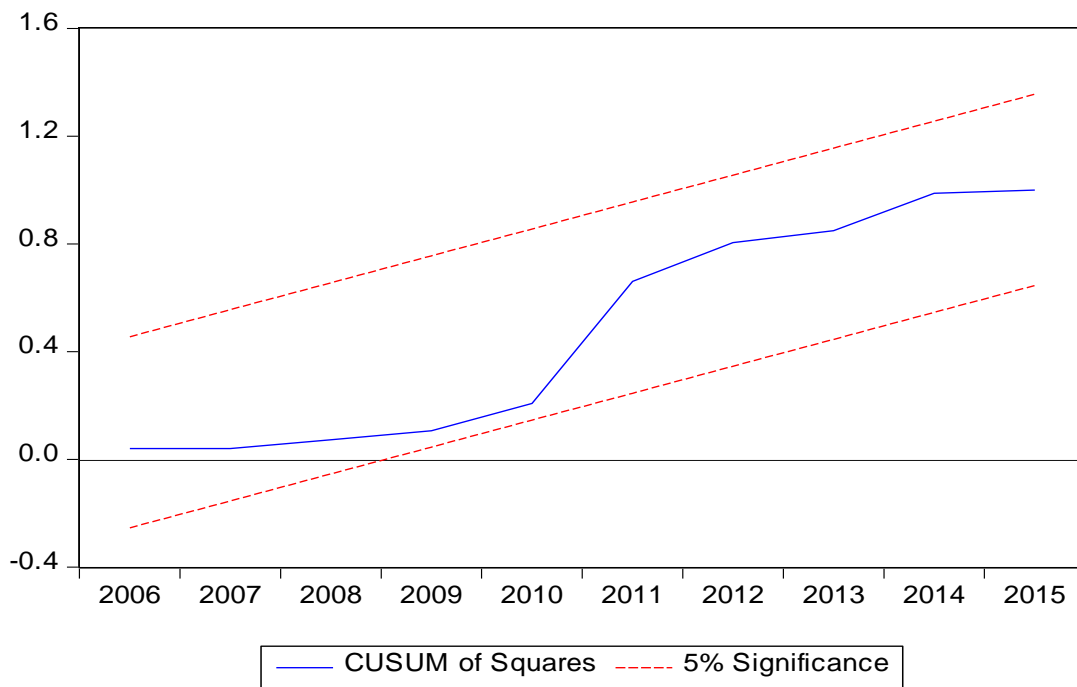
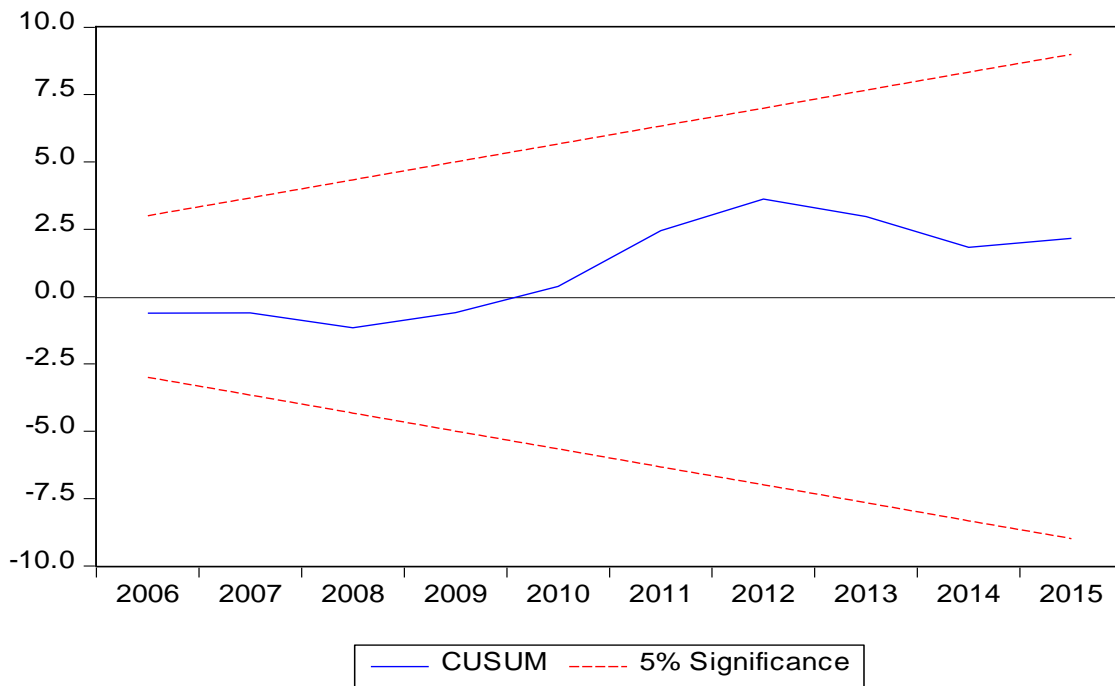
في المدى البعيد، بينما نجد أن زيادة الضرائب بـ (1%) في المدى القصير تؤدي إلى زيادة في قيمة سعر الصرف بـ (4. %) وتستمر هذه الزيادة بمعدل متزايد إلى أن تصل في المدى البعيد إلى (99. 1 %).

نتائج الاختبارات الهيكلية للنموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للنفقات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (7.6)



إختبار CUSUM و CUSUM of Squares.

المصدر: مخرجات حزمة برنامج E.Views

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%. وكذلك بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ. ويتضح من هذين الاختبارين أن هنالك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج العمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

رابعاً: نتائج اختبار معدل النمو المركب

- معدل النمو السنوي لسعر الصرف عبر الزمن: من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) توصلنا إلى التقديرات في الجدول ادناه:

جدول رقم (29.6) نتائج اختبار معدل النمو المركب لسعر الصرف عبر الزمن:

Variable	Coefficient	T-test	R ²	R ⁻²	F-Stat	B	R
Constant	-119.282	-7.577	0.72	0.71	58.19	0.06	6.18
T	.060	7.628					

المصدر: أعداد الباحث باستخدام (SPSS)

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة ($R = 0.06\%$) وهذا يعني أن متوسط معدل النمو المركب لسعر الصرف خلال (1992-2015) يساوي 0.06 ، وبما أن إشارة معلمة الزمن موجبة تعني أن سعر الصرف في اتجاه تزايدى عبر الزمن مما يعني ان سعر الصرف متدهور .

4.6 السياسة المالية والعجز في الميزان التجاري:

أولاً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود لدالة العجز في الميزان التجاري:

جدول رقم (30.6) نتائج اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك

المتغير التابع : تغير لوغريثم العجز في الميزان التجاري (ΔLTB)			
الإصدار	F-statistic المحسوبة *	مستوى المعنوية	النتيجة
النموذج	8.96	0.05	وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة:	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1%	5.85	4.99	
عند مستوى معنوية 2.5%	5.16	4.37	
عند مستوى معنوية 5%	4.61	3.88	
عند مستوى معنوية 10%	4.02	3.38	

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E.Views

من خلال اختبار الحدود (ARDL)، يوضح الجدول أعلاه نتائج حساب احصائية (F)، حيث جاءت القيم لـ (F) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج. والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها كل من (Pesaran et al (2001) عند مستويات معنوية 1%، 2.5%، 5%، و 10%. النتائج أعلاه تدعم رفض فرضية العدم عند مستويات معنوية 1%، 2.5%، 5%، و 10%. وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين السياسة المالية (الانفاق الحكومي، والضرائب) والعجز في الميزان التجاري (TB)، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل.

ثانياً: التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين العجز في الميزان التجاري (TB)، والسياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الضرائب)، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج (ARDL)، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion). وقد تحصلنا للنتائج في الجدول أدناه.

جدول رقم (6. 31) مقدرات معلمات الأجل الطويل المتغير التابع (TB)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Probability
LOG(TAX)	4.784	4.225133	0.0029
LOG(GOV)	-2.587	-7.499782	0.0001
TREND	-0.152	-2.347646	0.0469

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E Views

يلاحظ من الجدول أعلاه فيما يختص بالأجل الطويل أن إشارات المعلمات جاءت حسب المتوقع، كما أنها جاءت متسقة مع النظرية الاقتصادية. حيث نجد أن العجز في الميزان التجاري يتأثر طردياً مع الإنفاق الحكومي، وعكسياً مع الضرائب.

الجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

جدول رقم (32.6) نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ ARDL

المتغير التابع : (ΔLTB)			
Variable	Coefficient	T-test	Prop
Constant	-2.629329	-6.411497	0.0002
ΔLTB_{t-1}	1.063496	4.035412	0.0038
$\Delta LGOV_t$	-4.683134	-6.125754	0.0003
$\Delta LTAX_t$	7.625429	6.277916	0.0002
ECT_{t-1}	-2.924560	-7.020552	0.0001
$(R^2 = 0.93)$ ($Ajd R^2 = 0.83$) ($Se = 2.1043$) ($SSR = 0.0214$) ($F\text{-Statistic} = 10.034$) , $P (0.0015)$ $Akaike\ info\ criterion = (1.7861)$, $Schwarz\ criterion = (2.3835)$, $Hannan\text{-}Quinn\ criter = (1.9027)$			

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات حزمة برنامج E. Views

يلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM_{t-1}) معنوية عند مستوى الدلالة 1 % مع الإشارة السالبة المتوقعة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من العجز في الميزان التجاري من جهة ومحدداته (الانفاق الحكومي، والضرائب) من جهة ثانية. كما تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (-2.92) إلى أن قيمة العجز في الميزان التجاري يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من إختلال التوازن المتبقي من الفترة ($t-1$). أي أنه عندما ينحرف خلال المدى القصير ($t-1$) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 2.92 % من هذا الإختلال في الفترة (t). عليه فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن، بمعنى أن الميزان التجاري يستغرق ما يقارب أربعة شهور ($1 \div$ 2.92) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في محدّداته وفق افتراضات هذا التحليل.

ثالثاً: نتائج فحص محددات العجز في الميزان التجاري قصيرة وطويلة الأجل:

بإستخدام نتائج تقدير النموذج بالجدول رقم (34..6) و(36.6) حصلنا على محددات العجز

في الميزان التجاري على المدى القصير والطويل كما يلي:

جدول رقم (33. 6) محددات معادلة العجز في الميزان التجاري قصيرة وطويلة الأجل

المتغيرات	مرونة قصيرة الأجل	مرونة طويلة الأجل
الإنفاق الحكومي (GOV)	-4.683	-2.587
الإيرادات الضريبية (TAX)	7.6254	4.784

يلاحظ من الجدول أعلاه فيما يختص بالأجل القصير والطويل نجد أن إشارات المعلمات جاءت حسب المتوقع، كما أنها في الأجلين القصير والطويل جاءت متسقة مع النظرية الاقتصادية. ففي المدى القصير والطويل نجد أن العجز في الميزان التجاري يتأثر طردياً مع الإنفاق الحكومي، وعكسياً مع الضرائب في كلا الأجلين. كذلك نلاحظ أن الزيادة في الإنفاق الحكومي بـ(1 %) يؤدي إلى نقصان العجز في الميزان التجاري بـ(4.68 %) ويستمر أثر النقصان بمعدل متزايد إلى أن يصل إلى 2.59 % في المدى البعيد، بينما نجد أن زيادة الضرائب بـ(1 %) يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بـ(7.63 %) في المدى القصير ويستمر أثر الزيادة بمعدل متزايد إلى أن يصل في المدى البعيد إلى 4.78 %.

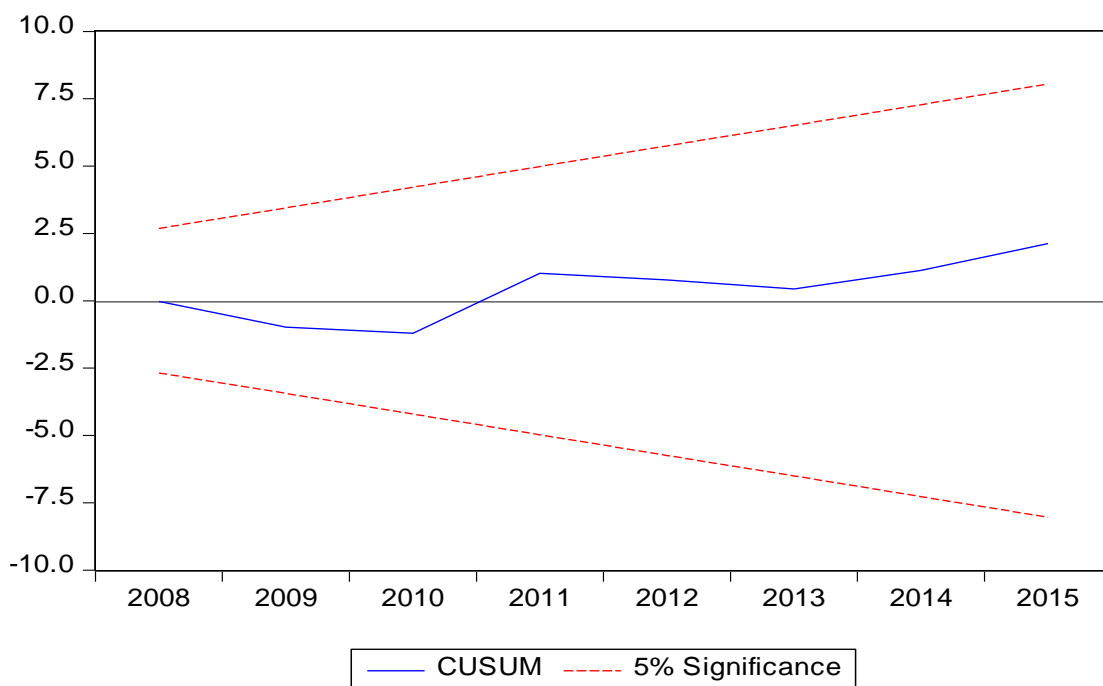
نتائج الاختبارات الهيكلية للنموذج:

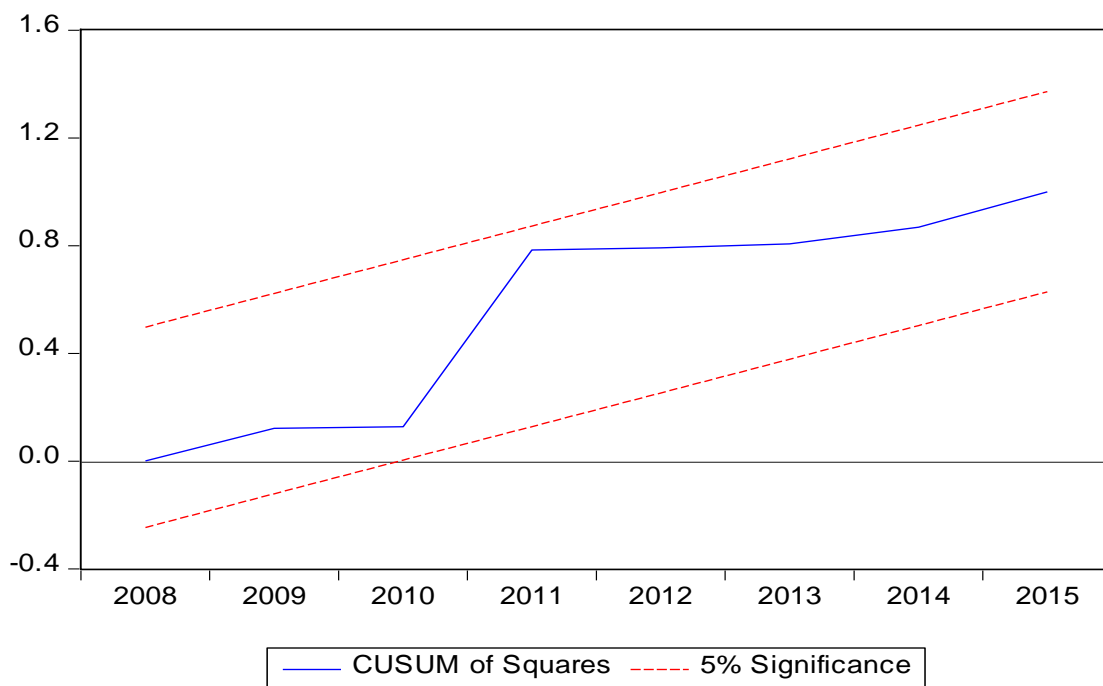
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان

وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة العمد.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (8.6)





إختبار CUSUM و CUSUM of Squares.

المصدر: مخرجات حزمة برنامج E.Views

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% . وكذلك بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ. ويتضح من هذين الاختبارين أن هنالك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج العمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

رابعاً: نتائج إختبار معدل النمو المركب للعجز في الميزان التجاري:

- معدل النمو المركب للميزان التجاري عبر الزمن: من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) توصلنا إلى التقديرات في الجدول ادناه:

جدول رقم (6. 34) نتائج اختبار النمو المركب للميزان التجاري عبر الزمن:

Variable	Coefficient	T-test	R ²	R ⁻²	F-Stat	B	R
Constant	17.338	0.322	.001	-.045	.017	-0.004	-0.39
T	-0.004	-0.131					

المصدر: أعداد الباحث باستخدام (SPSS)

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة ($r = -0.39\%$) وهذا يعني أن متوسط معدل النمو المركب للميزان التجاري خلال (1992-2015) يساوي 0.39 ، وبما أن إشارة معلمة الزمن سالبة تعني أن الميزان التجاري في اتجاه متناقص عبر الزمن.

الفصل السابع

الخاتمة والتوصيات

الفصل السابع

الخاتمة والتوصيات

1.7 الخاتمة

تناول هذا البحث أثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم، سعر الصرف، والعجز في الميزان التجاري في السودان كدراسة تطبيقية (1992م-2015م). اتبعت الدراسة المنهج الكمي القياسي، بإستخدام عدد من المناهج القياسية الحديثة ممثلة في: إختبارات الإستقرارية، التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، ونموذج النمو المركب مستخدمين برنامج E.views و (SPSS) على بيانات سلاسل زمنية جمعت من وزارة المالية والأقتصاد الوطني ، تقارير بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء.

أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة تكامل مشترك بين السياسة المالية وكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف، والعجز في الميزان التجاري. بينما لا توجد علاقة تكامل مشترك بين السياسة المالية ومعدل التضخم. كما توصل البحث إلى وجود علاقة توازنه قصيرة وطويلة الأجل بين السياسة المالية وكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري مما يعني إنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً (تظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل).

كما توصل البحث إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، وعكسية مع سعر الصرف، والعجز في الميزان التجاري. ووجود علاقة عكسية بين حصيللة الضرائب الإجمالية وكل من معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وطردية مع سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري، وهذه النتيجة تتفق

في جزئيتها الخاصة بأثر الضرائب على التضخم مع دراسة عربي(2002) التي أكدت أيضاً وجود العلاقة العكسية بين الضرائب ومعدل التضخم.

كما تؤكد النتائج إلى أن معدل النمو المركب عبر الزمن للمتغيرات الاقتصادية الكلية متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف متزايدة بـ (5.75% ، 6.18%) على التوالي، مما يعني إنها في اتجاه تزايدى عبر الزمن (1992-2015)، بينما معدل النمو السنوي للتضخم والعجز في الميزان التجاري بلغ (6.19% ، 0.3%) على التوالي مما يعني إن معدل التضخم والميزان التجاري في اتجاه متناقص عبر الزمن. وهذه النتيجة تتفق في جزئيتها الخاصة بالتضخم والناتج المحلي الاجمالي مع دراسة حسن(2002)، التي أكدت على انخفاض معدل التضخم وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

2.7 التوصيات

1.2.7 توصيات خاصة

- ينبغي على الدولة ترشيد الإنفاق الحكومي لمحاصرة أسباب الضغوط التضخمية واتباع سياسة إحلال الواردات دعماً للإنتاج الوطني وتجنباً لمشاكل التضخم المستورد.
- على الدولة توجيه الإنفاق الحكومي نحو الأنشطة ذات الميزات التنافسية والاهتمام بالأنشطة الأكثر إنتاجية ووصولاً للإستغلال أمثل للموارد.
- الاهتمام بظاهرة نقل العبء الضريبي اعتباراً من الممول القانوني حتي تستقر عند الممول الفعلي (المستهلك النهائي) وذلك لتفادي الآثار غير المرغوبة مثل العجز في الميزان التجاري وسعر الصرف.
- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الإستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

- ينبغي ان يأخذ النظام الضريبي بعين الاعتبار قدرة الأفراد على إشباع الحاجات المختلفة أي ضمان مستوى من الاستهلاك، وكذلك المحافظة على قدرتهم في القيام بعمليات التراكم الرأسمالي اللازم لعملية الإنتاج.

2.2.7 التوصيات العامة:

- ضرورة استخدام النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية لأنها تساعد في معرفة الحقائق المتعلقة بالمتغيرات والظواهر الاقتصادية.

أوصت الدراسة بصورة عامة على ضرورة محاربة الظواهر الاجتماعية السالبة والمؤثرة على كفاءة الجهاز الإداري مثل الفساد والمحسوبية وترسيخ معاني ومفاهيم الشفافية والمحاسبية.

- على الدولة الاهتمام بشكل أكبر بتطوير الموارد البشرية من خلال توطيق المعرفة، بالتعليم والتدريب والتطور وربط اتجاهات تنمية هذه الموارد بالتوافق مع القراءات الآنية والمستقبلية لأداء الاقتصاد واتجاهات الطلب في سوق العمل.

- على الدولة أن تعمل على انتقال بعض عناصر الإنتاج من مكان إلى آخر وذلك عن طريق زيادة حجم النفقات العامة المخصصة لخدمات التعليم والصحة والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو المناطق النائية فيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة سكان هذه المناطق وبالتالي تزداد مقدرتهم على العمل وعلى الادخار فتصبح هذه المناطق قادرة على اجتذاب عناصر الإنتاج إليها وذلك بتشجيع أصحاب رؤوس الأموال باستثمار أموالهم في هذه المناطق لتوفر إمكانات الربح فيها.

- كما أن الدولة تستطيع بواسطة النفقات العامة أن توجه الإنتاج في الاتجاه الذي تتحقق فيه مصلحة المجتمع، فإذا رأت الدولة أن من مصلحة المجتمع التوسع في إنتاج المنسوجات الشعبية مثلاً والعمل على تقليل إنتاج المنسوجات الحريرية فسيتم ذلك عن طريق منح إعانات

مالية للمشاريع التي تقوم بإنتاج المنسوجات الشعبية وفرض ضرائب على إنتاج المنسوجات الحريرية وبذلك تتجه بعض عناصر الإنتاج إلى النشاط الذي شملته الدولة برعايتها وذلك بانتقالها من صناعة المنسوجات الحريرية إلى صناعة المنسوجات الشعبية نظراً لضمان الربح فيها.

- على الدولة استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.

- على الدولة أن تتبنى من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة محاربة البطالة والضمخ.

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

أولاً: الكتب

1. أبديمان، مايكل (1999م)، تعريب منصور، محمد إبراهيم، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
2. أبو السعود، محمد فوزي (2004م)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
3. أبو العلا، محمد حسين (2004م)، ديكتاتورية العولمة، قراءه تحليلية في فكر المثقف، مكتبة مدبولي، القاهرة.
4. بدوي، أحمد زكي (1985م)، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، الإسكندرية، مصر.
5. البكري، أنس (2004م)، النقود والبنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
6. الببلاوي، حازم (1998م)، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر.
7. تبلوك، تيم، ترجمة الفاتح التجاني، صراع السلطة والثروة في السودان، دار الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم، السودان.
8. جامع، أحمد (1990م)، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر.
9. الحاج، طارق (1999)، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. الحبيب، فايز إبراهيم (2000م)، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الاولى، الرياض، السعودية.
11. حجير، محمد مبارك (بدون تاريخ نشر)، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

12. حسين، جدي(1988م)، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، دار الأسكندرية للنشر، القاهرة مصر.
13. الحصري، فاروق(2007م)، **التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة المصرية للنشر، مصر.
14. خليل، سامي(1994م)، **نظرية الاقتصاد الكلي**، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول.
15. دراز، حامد عبد الحميد(2003م)، **السياسات المالية**، دارالإسكندرية للنشر، القاهرة، مصر.
16. الرشيد، طارق محمد(2005م)، **المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي**، الخرطوم للنشر، الخرطوم، السودان.
17. الرومي، نبيل(1984م)، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
18. سلفادور، دومنيك(1975م)، **الاقتصاد الدولي**، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، جامعة فوردهام.
19. سليمان، سلوى(1973م)، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات للنشر، الطبعة الأولى، الكويت.
20. السيد، عثمان ابراهيم (2002م)،**الاقتصاد السوداني**، دار جامعة القران الكريم للطباعة والنشر.الخرطوم، السودان.
21. شحاته، ابراهيم (1993م)، **نحو الإصلاح الشامل**، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، الكويت.
22. الشيخ، صلاح الدين(1995م)، **سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد (4).
23. الصقر، عمر(2001م)، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر.

24. عبد الحميد، عبد المطلب (1997م)، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، للنشر، القاهرة، مصر.
25. عبد الخالق، جودة (1983م)، الاقتصاد الدولي، دار النهضة للنشر، القاهرة، مصر.
26. عبد العظيم، حمدي (1986م)، السياسة المالية والنقدية، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان.
27. عبد القادر، عطية عبد القادر محمد (2000م)، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،
28. عبد الواحد، السيد عطية (1993م)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر.
29. عبد الواحد، السيد عطية (1993م)، دور السلطات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت.
30. عثمان، عبد الوهاب (1997م)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.
31. عثمان، عبد الوهاب (2002م)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.
32. عثمان، مبارك على (1993م)، السودان وعقد التنمية الضائع، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر.
33. العدل، رضا (1996م)، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، الاسكندرية، مصر.
34. عصار، رشاد (2000م)، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

35. غلتم، باهر محمد، السيد سامي (1998م)، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر.
36. غلتم، باهر محمد (1988م)، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
37. الغندور، أحمد (1992م)، برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، المؤتمر العلمي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الاسكندرية، مصر.
38. قدي، عبد المجيد (2003م)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
39. قنديل، عبد الفتاح، سليمان، سلوى (1979م)، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
40. مجيد، ضياء (1995م)، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
41. المحجوب، رفعت (بدون تاريخ نشر)، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، مصر.
42. محمود، معتوق سمير، عبد الله أمينة عزالدين (2000م)، المالية العامة، القاهرة، مصر.
43. النجار، سعيد (1991م)، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر.
44. نجيب، نعمت الله و (1990م)، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
45. هيكل، عبد العزيز فهمي (1980م)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان.
46. الوادي، محمود حسين (2007م)، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1982م.

47. يوسف، عمران عباس(2008م)،**العولمة واقتصاد السودان**، دار عزة للنشر والتوزيع ،الخرطوم، السودان.

ثانياً: الرسائل والأوراق العلمية

48. أحمد، مأمون محمد سيد (2005م)، **سعر الصرف وأثره علي ميزان مدفوعات السودان في الفترة (1996-2003م)**، رسالة ماجستير جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

49. أحمد، سليمان احمد و يوسف، عمران عباس، (2013م)، **أثر السياسة المالية على الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان (1980 - 2011م)**، مجلة العلمية لجامعة الامام المهدي، كوستي، السودان.

50. البنداري خالد عبد الوهاب (2007) **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر** ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان، القاهرة، مصر .

51. حمد، الشاذلي عيسى(2004م)، **اثر السياسات المالية والنقدية على ميزان مدفوعات السودان للفترة (1989 - 2000م)**، كلية الدراسات التجارية، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

52. الحسن، سكينه محمد (2002)، **السياسات الاقتصادية في السودان (1990م - 2000م)**، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد، الخرطوم، السودان.

53. حسين، محمد حامد(2005م)، **الضرائب غير المباشرة وأثرها علي الاقتصاد السوداني**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.

54. الزبير، محمد الفاتح إبراهيم (2004م)، **دور السياسة المالية في تخصيص الموارد والتقنيات الأساسية للإنفاق**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين قسم الاقتصاد، الخرطوم، السودان.

55. سعيد، حسان حسن (2003م)، **نموذج تحليلي للإيرادات الضريبية المباشرة في السودان**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

56. الشوبجي خليل (2004) **آثار السياسة المالية على الناتج الحقيقي والأسعار المحلية وسعر الفائدة الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير والمتوسط والطويل في**

مصر، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

57. الشيخ، عبد المنعم عبد العزيز (2009م)، دور السياسات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الاقتصاد، الخرطوم، السودان.

58. عبدالله، حمود علي (2002م)، السياسة المالية في الجمهورية اليمنية ، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، كلية الاقتصاد، الخرطوم، السودان.

59. عبد الرحيم، شيبلي، الآثار الاقتصادية الكلية لصدّات السياسة المالية بالجزائر، جامعة بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

60. عثمان، نور الدين عبد القادر (1998)، آثار السياسات الحمائية علي أداء الاقتصاد السوداني (1956-1992)، رسالة دكتوراه في جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، الخرطوم، السودان.

61. علي، إقبال احمد محمد (2008م)، العلاقة السببية بين النفقات الحكومية واتجاهات الإيرادات الضريبية على السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، الخرطوم، السودان.

62. متولي، منال محمد (1998)، أثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي، مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، ورقة مقدمة في مؤتمر تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر.

63. المجرن، عباس العبد علي (1995م)، تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 4، مجلد 23.

64. محمد، خلف الله احمد (2002م)، نموذج الاقتصاد القياسي الكلي في السودان، رسالة دكتوراه جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد، الخرطوم، السودان.

ثالثاً: التقارير والخطابات الرسمية

65. بنك السودان المركزي، تقارير مختلفة، من (1992-2014).
66. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاستراتيجية القومية الشاملة، البرنامج الأول 94/93م - 1996/95م، الخرطوم، السودان.
67. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاستراتيجية القومية الشاملة، البرنامج الثاني، الخرطوم، السودان.
68. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي، 1990م - 1993م، الخرطوم، السودان.
69. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، خطاب الميزانية، للأعوام 1974م / 1975م، الخرطوم، السودان.
70. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، خطاب الميزانية، أعداد مختلفة، من (1997م - 2000)، السودان.
71. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، خطابات وزارة المالية للفترة 1956م - 1960م، الخرطوم، السودان.
72. وزارة التخطيط القومي، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1970م-1975م، المجلد الأول، السودان.

رابعاً: المراجع باللغة الانجليزية :

76 - Harold M.Groves,(1959). Taxation and Inflation – Annals of The American Academy of Political and Social Science Sage Publication ,pp.55-62,Published by :Academy of Political and Science.

77 - Donal W.Gilbert(1942). Taxation and Economic Stability- The Quarterly Jurnal of Economics, Vol.56, No.3, PP.406-429,Published by : The MIT press.